بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين
بادابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية
للعلامة المشتهر بالمشارق والمغارب الشيخ ابن
الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه
نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز
ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات
التلهف والتاسف وسميتها بالفوائد الضيائية
لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية نفعنا
الله بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل
وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم
ان الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه
بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما
لنفسه بتخيل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه
ليس ككتب السلف رحمهم الله حتى يصدر

به على

به على سننهم ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا
حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله
جزءا من كتابه وبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في
هذا الكتاب عن احوالهما فمتى لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما
وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها
جزءا من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في
النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض
تاثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها
التيام ولا يلتئم ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس
لا جمع ككلمة وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم
الطيب وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلاثة فصاعدا
والكلم الطيب يؤول ببعض الكلم واللام فيها للجنس والتاء
للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة
والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وذاك الواحد

جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت
التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتدا
او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق اي
ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما مهملا كان او موضوعا
مفردا كان او مركبا فاللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي
كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف
والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه
باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجري عليه
احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة والمحذوف لفظ
حقيقة لانه قد يتلفظ به في بعض الاحيان وكلمات
الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ به الانسان وعلى
هذا القياس كلمات الملائكة والجان والدوال الاربع
وهي الخطوط والعقود والنصب والاشارة غير داخل
في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال لفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة

غير لازمة

غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ اخصر وضع
الوضع تخصيص شيء بشيء متى اطلق واحس الشيء الاول
فهم منه الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم
معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب
بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ
ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم
فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد به
فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي
بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم المفعول كمرمي ولما
كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني
على تجريده عنه فخرج به المهملات والالفاظ الدالة
بالطبع اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص حلا وبقيت
حروف التهجي الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض لفظ

اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلت المعنى
ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ
المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا
هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها
بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب
عن الاشكالين بان ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ
اخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده
الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة
الى الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع
فيهما وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هنا
مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما
مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ج ما لا يدل جزء
لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى

المتصف

المتصف بالافراد وليس المراد كذلك فان اتصاف المعنى
بالافراد والتركيب هو بعد الوضع فينبغي ان يتركب فيه
يجوز كما في قتل قتالا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه
حينئذ ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا يدل حينئذ
من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والاخر
مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع
على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد وا
نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من الضمير
المستكن في وضع اذ من المعنى فانه مفعول بواسطة
اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على
الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان
وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج
المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية
فخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائم وبصري وامثالها
مما يدل جزء اللفظ منه على جزء معناه لكنه يعد لشدة
الامتزاج لفظا واحدا واعرب باعراب واحد ويبقى مثل

عبد الله علمًا داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى
على الفطن العارف انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب
وما اورده صاحب الفصل في تعريف الكلمة حيث قال
هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله
خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل قايمه
وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلا
فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه
لكان انسب كما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة
لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى
تحقق تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة
الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لاكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالطبع كدلالة
اح اح على وجع الصدر وان لم يكن بالعقل كدلالة
لفظ دير المسموع من وراء جدار على وجود اللافظ
فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في
المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي فقسمته

الى هذه

الى هذه الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة
لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما من صيغتها ان تدل على
معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى في
نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى
اليها لاستقلالها بالمفهومية او من صيغتها ان لا تدل على
معنى في نفسها بل على معنى تحتاج في الدلالة عليه الى انضمام كلمة
اخرى لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك في بيان
حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على
معنى في نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان في الدلالة على
معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة
في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا
لان الحرف في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل
الاسم والفعل حيث يقعان في الكلام عمدة وهو لا يقع كما
ستعرف والقسم الاول وهو ما لا يدل على معنى في نفسها
فاما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها
في الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة الماضي والحال والاستقبال

اي حين يفهم ذالك المعنى عنها يفهم احد الازمنة ايضا مقارنا
اليه او من صيغتها ان لا يقترن ذالك المعنى في الفهم عنها
مع احد الازمنة القسم الثاني وهو ما لا دل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده
الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة
على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد
الازمنة الثلاثة الفعل سمي بذالك لتضمنه معنى الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذالك اي بوجه حصر الكلمة
في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام
وذالك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل
على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة
الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلاثة والحرف ممتاز
عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز
عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم
ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم
الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف

جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هنا
الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدودها
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذالك حد كل واحد
ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع مع الكلام
في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح ما تضمن
اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي تكون كل واحدة
منهما في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن مفعول
هو كل واحدة من الكلمة فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اي تضمنا
حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى حقيقة
او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله
لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية
وغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات
وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير كلامية مثل غلام
زيد وزيد الفاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء
كانت خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم
او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما

تضمن كلمتين احداهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما
اسناد يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمة
اعم من ان يكون حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه
قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيهما مع انهما
مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه
ايضا مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند
اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم
ان كلام المص ظاهر في نحو ضربت زيدا قائما بمجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام
هو المركب من كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى
فانه صرح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات
خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب
اللباب ذهبا الى ان ترادف الكلام والجملة وكلام
المص ايضا ينظر الى ذالك فانه قد اكتفى عن تعريفه
بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده لكونه مقصودا لذاته
ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ تصدق الجملة

على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او صفا فابخلاف الكلام
وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد
المقصود لذاته ح يكون الكلام عند المص اخص من الجملة
ولا يتأتى اي لا يحصل ذالك اي الكلام الا في ضمن اسمين
احدهما مسند والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه
وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب
الثنائي العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة
اقسام ثلاثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل
وحرف وحرف وثلاثة منها من جنسين اسم وفعل
واسم وحرف وفعل وحرف ومن البين ان الكلام
لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند
ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل
واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما
مفقود ~~في الاسم والحرف~~ مفقودان في الفعل والفعل

الحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما
مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود
وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود نحو يا زيد بتقدير
ادعو فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الاسم
والفعل هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة دلت
على معنى كائن في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول قال المص في الايضاح
شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه
يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه
وفي النظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج كقولك
الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج
عنها وكذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي
حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه
انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث
قال كما ان في الخارج موجودا قائما بغيره كذلك في

الذهن

الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم
عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا
يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا
وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته
ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره
وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط ولا حاجة
في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه
وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس
الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث هو حالة
بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما
كان معنى غير مستقل بالمفهومية لا يمكن ان يتعلق
الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم
كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء
موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من
جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات

لمتعلقاتها والآت لتعرف احوالها وذالك المعنى الكلي
يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل
بالمفهومية وتصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما تلك
الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون
محكوما عليها او بها اذ لا يدعى كل منها ان يكون ملحوظا
قصدا ليمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك
الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها لتكون الآت
الملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف
كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة
المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى
ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فرجع
كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة
عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي
هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع
الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو

الظاهر

الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من
كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل
ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى معنى لعدم
مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس
الكلمة ولهذا جزم المص هناك برجوعه الى المعنى وبما سبق
من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف
منعا بالاسماء اللازمة للاضافة مثل ذو وفوق
وتحت وخلف وقدام الى غير ذالك لان معانيها مفهومات
كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها
تعلق متعلقاتها اجمالا او تبعا من غير حاجة الى ذكرها
لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة
الى متعلقات مخصوصة لان الغرض في وضعها لزم
ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى
فهي الدالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها
فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا

على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلاثة
في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله غير مقترن باحد
الازمنة الثلاثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة
في الفهم عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى
فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل
فيه اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر
الاصلية سواء كان الفعل فيه صريحا نحو رويد فانه قد يستعمل
مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل
مصدرا لانه على وزن قوقاة مصدر قوقي او عن المصادر
التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه او عن الظرف او الجار
والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس بشيء منها
دلالة على احد الازمنة الثلاثة بحسب الوضع الاول
وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد
لاقتران معانيها بحسب الوضع وخرج عنه المضارع

ايضا

ايضا نحو يضرب فانه على تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال
يدل على معنيين من الازمنة الثلاثة فيدل على واحد معين
ايضا في ضمنها اذ لا يقدح بالدلالة على معنى الدلالة على
ما سواه نعم يقدح في ارادة المعنى ارادة ما سواه واين
الدلالة من الارادة ولما فرغ عن بيان حد الاسم اراد ان
يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال
ومن خواصه منها بصيغة معنى جمع الكثرة على كثرتها
ومن التبعيضية على ان ما ذكره بعض منها وهي جمع خاصة
وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي
اما شاملة لجميع افرادها هي خاصة له كالكاتب بالقوة
للانسان واغير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواصه
الاسماء دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول
حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله ليس من
امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته
في اصطلاح اللام اشارة الى ان المختار عنده مذهب

اليه سيبويه من ان اداة التعريف هي اللام وحدها
زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن
واما الخليل فذهب الى انها ال كهل والمبرد الى انها الهمزة
المفتوحة وحدها زيدت اللام للفرق بينها وبين
همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف
بالاسم لانه لتعيين معنى يستقل بالمفهومية يدل
عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل
والفعل يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة
ليست شاملة لجميع افراد الاسم لان حرف التعريف
لا يدخل الضماير واسماء الاشارات وغيرها كالموصولات
وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة ههنا
ودخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه
اثر حرف الجر في المجرور ثابت لفظا وفي المجرورية
تقديرا الى الاسم يختص بالاسم لانه لافضاء معنى
الفعل فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل
اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع المعنوية

فينبغي

فينبغي ان لا تخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص
به الاصل اعني الفعل ويزيد عليه بان تعم الاسم والفعل
ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجي في
اخر الكتاب ان شاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه على وجه
يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به ووجه عدم
اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد وهو بالرفع عطف
على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول الذكري
الاول واللحوق في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد
وكذا في الاضافة والمراد به كون الشي مسندا اليه وانما
اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه
ومنها الاضافة اي بكون الشي مضافا بتقدير حرف
الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما قرنا
الاضافة بكون الشي مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد
يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع فالاضافة

بتقدير حرف الجر مطلقا مختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا
بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بنحو مررت بزيد فان مررت
مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي الاسم
قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا
مع غيره اولا والاول ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا
اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل المعرب هو وما عداه
اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني
فالمعرب اي الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم
الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل
فيه زيد قائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء
هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة
نحو الف با تا زيد وعمرو بكر وبخلاف ما هو مركب لكن
لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في قولك غلام زيد
فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المص الذي لم يشبه
اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني
الاصل اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة
بيانية وهو الماضي والامر يعني اللام والحرف وهذا القيد

او تقديرا او على الصورتين اي يختلف اختلافا لفظا وتقديرا
والاختلاف لفظا كما في قولك جاء فتى ورأيت فتى ومررت
بفتى فان اصله فتيٌ فتيًا وفتيٍ انقلبت الياء الفا فصار
الاعراب تقديرا اما وي لاختلاف اللفظي والتقديري اعم
من ان يكون حقيقة وحكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا
رأيت احمد ومررت باحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت
بمسلمين مثنى او مجموعا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا
اختلاف في اخر احمد حقيقة بل حكما فان فتحه بعد باحمد
بعد الناصب علامة النصب وبعد الجر علامة الجر وكذا
الحال في التثنية والجمع فاخر المعرب في هذه الصورة
يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة فان قلت
لا يتحقق الاختلاف الا في اخر المعرب ولا في العوامل
الا اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة
لمبني الاصل مع عامله ابتداء او يترتب عليه الاعراب
بل هناك حدوث الاعراب بدخول العوامل قلت
هذا حكم اخر من احكام المعرب والاختلاف حكم اخر فلو لم
يدخل احد الحكمين في الاخر فلا انسداد فيه فان للمعرب

احكاما كثيرة لم نذكرها هنا فليكن هذا الحكم ايضا
من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه
الشامل الاعراب ما اي حركة او حرف اختلف اخره
اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او صفة به اي
بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او
الحرف لا يرد العامل والمقتضي والفاعلية ولو ابقيت
على عمومها احتجنا بالسببية والمفهومة لام من قوله به فان
المتبادر من السبب السبب القريب والعامل والمقتضي
من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة
نحو غلامي فانه معرب على اختيار المص لكن اختلاف
هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من
حيث انه ما قبل ياء المتكلم وبعض القدماء جعل الاعراب
جمعا ومنعا لكن المص اراد ان ينبه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة
عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذه من تمام
الحد لانه خارج عن الحد واللام في شرحه ليدل
متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب
المفهوم من محوي الكلام فانه

بعيد

بعيد عن الفهم غاية البعد واللام فيه متعلق بقوله
اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني اعني الفاعلية والمفعولية
والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل
عليه اي على المعرب متعلقة بمعتورة واخذ بعد واحد
على تضمين مثل معنى الورود والاستيلاء يقال
اعتور الشيء وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذوه
جماعة على سبيل المناوبة والبدلية لا على سبيل
الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب
في اخر المعرب متعاقبة مناوبة غير مجتمعة
لتضادها ينبغي ان تكون علاماتها كذلك فوقع
بسببها اختلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب
ووضع للدلالة على تلك المعاني بحيث يختلف به
اخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم

يدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان
الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال
عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعرابه
اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من
عربت معدته اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب
فيكون معناه ازالة الفساد وسمي به لانه
يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه
اي انواع اعراب الاسم ثلاثة رفع ونصب
وجر وهذه الاسماء الثلاثة مختصة بالحركات
والحروف الاعرابية لا مطلقا ولا تطلق على الحركات
البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة
فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا
وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة
كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما
ليشمل الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدا والخبر وغيرهما

والنصب

والنصب حركة كان او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به
والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون
الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها
مصدرا لم يحتج الى الحاق التاء والمصدرية انها كما
في الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب
بالمفعول لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي
الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة فاعطي
الخفيف للكثير وما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر
جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به
يتقوم اي يتحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية الاعراب ففي جاء زيد جاء عامل
اذ به يحصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة
للفاعلية وفي رايت زيدا رايت عامل اذ به يحصل معنى المفعولية
في زيد فجعل النصب علامة لها وفي مررت بزيد
الباء عامل اذ به يحصل معنى الاضافة في زيد فجعل
الجر علامة لها فالمفرد المنصرف اي الاسم

المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن
الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب
في هذين القسمين من الاسم على الاصل ومن وجهين احدهما ان
الاصل ان يكون الاعراب بالحركة والاعراب فيهما
بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالافضل ان
يكون بالحركات الثلاثة في الاحوال الثلاثة فالاعراب
فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة
النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا
ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل ان ينصب
على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني
رجل ورايت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل
جاءني طلبة ورايت طلبة ومررت بطلبة جمع المؤنث
السالم وهو ما يكون بالالف والتاء وحترز به عن
المكسور فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا
هو الجمع المذكر السالم فان النصب فيه تابع للجر فيه اجراء

للنوع

للنوع على وتيرة الاصل الذي هو الجمع المذكر السالم
فان النصب فيه تابع للجر كما سياتي ذكره مثاله جاءني
مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف
بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما
سنذكره نحو جاءني احمد ورايت احمد ومررت باحمد
اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن
الشيء المنكر الذي يستحيى ذكره كالعورة والصفات
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاسماء الاربعة
منقوصة واويه وفوك وهو اجوف واوي لامها
اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين
اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى الاسم الظاهر دون
الكاف لانه لا يضاف الا الى اسماء الاجناس فاعراب هذه
الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا
لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغرها انها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورايت اخيك

ومررت باخيك وموحدة اذا المثنى والمجموع منها معرب
باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح القيدين اكتفاء
بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة موحدة ولم تكن
مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورايت اخا
ومررت باخ فينبغي ان تكون مضافة لا الى غير ياء
المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر
الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال
لئلا يتوهم اشتراط اضافتها الى الكاف وانما جعل اعراب
هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى
وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب
الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الاحاد
وحشة ومنافرة وانما اختاروا اسماء ستة مبنية
عن تعدد لان اعراب كل من المثنى والجموع ثلاثة فجعلوا
في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الاسماء
الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها مبنية
عن تعدد اولا ولوجوب جعله جزء علة لوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب
سماعا

سماعا بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم
فانه لم يسمع فيهما من العرب اعادة الحروف المذكورة عند
الاعراب المثنى وما الحق به وهو كلا الذي كان اصله واو
وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا اي حال كون
كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار
لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب
بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيفا الى المظهر يجب في هذين الضربين ان يكون
معرفة الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي
هو الاصل واعرب بالحركات الذي هي الاصل لكي تكون
حركاته تقديرية لان اخره اللفظ تسقط بالتقاء
الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين
ومررت بكلا الرجلين واذا اضيفا الى المضمر الذي هو
الفرع روعي جانب اللفظ الذي هو الفرع واعرب بالحروف
التي هي الفروع نحو جاءني كلاهما ورايت كلاهما ومررت
بكليهما فلذلك قد تكون اعرابه بالحروف بكونه الى
مضافا الى المضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان

فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة لكن صورتها صورة
التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجيء جمع المذكر
السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون او بالياء والنون فتدخل فيه سنين وارضين
مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما الحق به
اولو جمع ذو لا عن لفظه وعشرون واخواتها اي نظائرها
السبع وهي ثلاثون الى تسعين وليس عشرون جمع عشرة
ولا ثلاثون جمع ثلاثة والا لصح الطلاق عشرين
على ثلاثين لانه ثلاث مقادير العشرة والطلاق
ثلاثين على التسعة لانها ثلاث مقادير الثلاثة
وعلى هذا القياس البواقي وايضا هذه الالفاظ تدل
على معان معينة ولا يتعين في الجموع بالواو رفعا
والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى
مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما
فرع الواحد وفي اخرهما حرف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل

ذلك

ذلك الحرف اعرابهما ليكون اعرابهما فرعا لاعرابه كما انهما
فرع له لان الاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة ولما
جعل اعرابهما بالحرف وكان حروف الاعراب ثلاثة واعرابهما
ستة ثلاثة للمثنى وثلاثة للجمع فلو جعل اعراب كل منهما
بتلك الحروف الثلاثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى
بها بقي الجمع بلا اعراب ولو خص بها الجمع بقي المثنى بلا
اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع
في المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية في الفعل نحو ضربا
ويضربان والواو علامة الرفع في المجموع لان الضمير
المرفوع للجمع في الفعل نحو ضربوا ويضربون وجعلوا
اعرابهما بالياء حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان
فتحوا ما قبل الياء في التثنية لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه بالجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع بالنسبة الى
التثنية وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب للجر لوقوع كل منهما فضلة في الكلام ولما فرغ
من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما
المختلفة شرع في بيان مواضع الاعراب اللفظي
والتقديري الذي اشير الى تقسيمهما فيما سبق

ولما كان التقديري اقل اشار اليه او لاثم بين انه
اللفظي ما عداه فقال التقديري اي تقديرا لاعراب
فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه
اي امتنع ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو
محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم المعرب
بالحركة الذي في اخره الف مقصورة سواء كانت
موجودة في اللفظ كالعصي بلام التعريف او محذوفة
بالتقاء الساكنين كعصى بالتنوين فان الالف
المقصورة في الصورتين غير قابلة للحركة وكما في الاسم
المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة
قبل دخول العامل امتنع ان تدخل عليه حركة اخرى بعد
دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعضهم
من ان اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير
مرضي مطلقا اي في الاحوال الثلاثة يعني كون
الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم
المعرب انما هو في جميع الاحوال غير مختص بعضها
ويستثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب
فيما تعذر او في الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب

في لفظ

في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة
الاعرابية ولكن يكون في ظهوره في اللفظ ثقيلا على
اللسان كما في الاسم الذي في اخره ياء مكسور ما قبلها
سواء كانت محذوفة لالتقاء الساكنين كقاض او غير
محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع
والجر في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة
على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي عطف على قوله
كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون
في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب
للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة رفعا
يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة
الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني مسلمي
فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة
فاجتمع الواو والياء والسابق ساكن فانقلبت الواو
ياء وادغم الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع
التي هي الواو في اللفظ فصار الاعراب في حالة الرفع
تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام
لا يخرج الياء عن حقيقتها فان الياء المدغمة ايضا
ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في

الاحوال الثلاثة في مثل جاءني ابو القوم ورأيت ابا القوم
ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حرف الاعراب عن
اللفظ بالتقاء الساكنين لم يبق الاعراب لفظيا بل صار
تقديريا واللفظي اي الاعراب الملتفظ به فيما عدى
يعني فيما عدى ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
ولما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف وغير المنصرف وكان
غير المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته يعرف المنصرف
على قياس الاعراب اللفظي والتقديري عرف غير
المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اي
اسم معرب فيه علتان مؤثرتان باجتماعهما واستجماع
شرائطهما فيه او اسيجيء ذكره من علل تسع او علة
واحدة منهما اي من تلك العلل التسع تقوم هذه
العلة مقامهما اي مقام هاتين العلتين فان يؤثر
احدهما تاثيرها وهي اي العلل التسع مجموع ما في هذين
البيتين من الامور التسعة لا كل واحد حتى يقال
لا يصح الحكم على العلل التسع بكل واحد من هذه الامور
وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والعدول عن عطف هاتين

العلتين

العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن
والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول
تقريب فقوله زائدة منصوب على انها حال اي والمعنى
ومنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف
فاعل الظرف اعني من قبلها او مبتدى خبره الظرف
المتقدم ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة
الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف
والنون المزيدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة
والظرف متعلق بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون
اشتراكهما في وصف الزيادة وتقدم الالف عليها في هذا
الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جاء زيد راكبا
من قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما في وصف الركوب
وتقدم اخيه عليه في هذا الوصف وقوله فهو وهذا القول
تقريب يعني ان ذكر العلل بصورة تقريب لها الى
الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان
كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريب
يعني ان ذكره لا تحقيق اذ العلة في الحقيقة اثنان
منها لا واحد والقول بانها تسع تقريب
لها الى الصواب لان في عددها خلاف

قال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم
احدى عشر لكن القول بانها تسعة لها تقريب الى ما هو
الصواب في المذاهب الثلاثة ثم انه ذكر امثلة العدد
المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر
مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال
للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب مثالا
للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التانيث اللفظي
والمعنوي وابراهيم مثالا للعجمة ومساجد مثال
للجمع ومعدي كرب مثالا للتركيب وعمران مثالا
للالف والنون واحمد مثالا لوزن الفعل وحكمه اي
حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله
على علتين او واحدة تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا
تنوين وذالك لان كل علة فرعية فاذا وجد
في الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل
من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احدهما افتقاره الى الفعل واخرهما وشتقاقه
من المصدر فيمنع فيه الاعراب المختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة

التمكن

التمكن وانما قلنا ان كل علة فرعية لان العدل فرع المعدول
عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير
لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير
لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة في كلام العرب فرع
العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا يخالطه لسان
اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الانفراد والالف
والنون الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن
الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل كل نوع ان لا
يكون فيه الوزن المختص بنوع اخر فاذا وجد هذ
الوزن كان فرعا لوزنه الاصل وجوز اي لا يمنع
سوى كان ضروريا او غير ضروري صرفه
اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين
فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند
المصـ ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما
وبادخال الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما
وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي لا الاصطلاحي
واقتصر في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي

لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع
غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع في منع صرفه
انكسار يخرجه عن الوزن او ازحاف يخرجه عن السلامة
اما الاول فكقوله شعر صبت على مصائب لو انها
صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله شعر
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع
فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين ليستقيم الوزن ولكن
يقع فيه زحاف يخرجه عن السلامة كما تحكم به
سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف
ليس بضروري فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا
الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية
القافية فكما في قوله شعر سلام على خير الانام وسيدي
حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد
لا يخل بالوزن ولكنه لا يخل بالقافية فان
حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة
او التناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف

ليحصل

ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب
بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثل
سلاسلا واغلالا اي حيث صرف سلاسل للتناسب المنصرف
الذي يليه يعني اغلالا لا نقوله سلاسلا واغلالا لا
مثال الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف الذي
صرف غير المنصرف لمناسبته وما يقوم مقامهما
اي العلة الواحدة التي تقوم مقام العلتين من العلل
التسع علتان مكررتان قامت كل واحدة منهما
مقام علتين لتكرارها احدهما الجمع البالغ الى صيغة
منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب
واساور واناعيم او حكما كالجموع الموافقة لها في
عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد
ومصابيح وثانيهما التانيث لا كل لا مطلقا بل بعض
اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحدة منهما كحبلى وحمرا لانهما لازمتان
للكلمة وضعا لا يفارقانها اصلا فلا يقال في حبلى
حبل ولا في حمرا احمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة

تأنيث آخر فصار التأنيث مكررًا بخلاف التاء فإنها
ليست لازمة للكلمة بحسب أصل الوضع فإنها وضعت
فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم بعارض
كالعلمية مثلاً لم يفوته اللزوم الوضعي فالعدل
مصدر مبني للمفعول أي كون الاسم معدولاً وخروجه
أي خروج الاسم أي كونه مخرجًا عن صيغته الأصلية
أي عن صورته التي يقتضي الأصل والقاعدة أن يكون
ذلك الاسم عليها ولا يخفى أن صيغة المصدر ليست
صيغة المثقال فبإضافة الصيغة الى ضمير الاسم
خرجت المثقال كلها وأن المتبادر من خروجه عن صيغته
الأصلية أن تكون المادة باقية والتغير إنما وقع
في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض
الحروف كالأسماء المحذوفة الأعجاز مثل يد ودم
فإن المادة ليست باقية فيها بل ببعضها وأن خروجه
عن الصيغة الأصلية يستلزم دخوله في صيغة أخرى
أي مغايرة للأولى ولا يبعد أن يعتبر مغايرتها
لها في كونها غير داخلة تحت أصل وقاعدة كما كانت
الأولى داخلة تحته فخرجت منه المغيرات القياسية
وأما المغيرات الشاذة فلا نسلم أنها مخرجة عن

الصيغة

الصيغة الأصلية فإن الظاهر أن مثل قولنا أقوس
وأنيب عن الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس
فيها أعني أقواسًا وأنيابًا بل إنما جمع القوس والناب
ابتداء على أقوس وأنيب على خلاف القياس من غير أن يعتبر
جمعهما أولاً على أقواس وأنياب وإخراج أقوس
وأنيب عنه وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم
تعريف الشيء بما هو أعم منه إن كان المقصود تمييزه
عن بعض ما عداه فيمكن أن يقال المقصود ههنا
تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث حصل
تعريفه هذا التميز لا بأس بكونه أعم منه فلا حاجة
في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
وعلم أنا نعلم قطعًا أنهم لما وجدوا ثلاث ومثلث
وأخر وجمع وعمر غير منصرفة ولم يجدوا فيها سببًا
ظاهرًا غير الوصفية أو العلمية احتاجوا الى اعتبار
سبب آخر ولم يصلح للاعتبار إلا العدل لا جرم
اعتبروه فيها إلا أنهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من
الأمثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن
لا بد في اعتبار العدل من أمرين أحدهما وجود

الأصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن
ذلك الأصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار
ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل
غير منع الصرف على وجود الأصل المعدول عنه
فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا يوجد دليل
غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقق العدل
باخراجه عن ذلك الاصل فان قام العدل الى التحقيقي
والتقديري انما هو باعتبار ذلك الاصل محققا
او مقدرا وانما اعتبار اخراج ذلك المعدول عن
ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا
منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا
كائنا عن الاصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف
كثلاث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما
تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا
يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاءني القوم ثلاثة
ثلاثة فعلم ان اصلها لفظا مكرر وهو ثلاثة ثلاثة
وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع
ومربع بلا خلاف وفيما وراها الى عشار ومعشر
خلاف والصواب مجيئهما والسبب في منع صرف

ثلاث

ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
العرضية التي كانت في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية
في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وصفا له واخر جمع
اخرى مؤنث اخر واخر اسم التفضيل لان معناه في
الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى اخر وقياس اسم
التفضيل ان يستعمل باللام او بالاضافة او كلمة
من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول
عن احدها فقال بعضهم انه معدول عن ما فيه
اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر
معه من اي عن اخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة
لانها توجب التعريف او البناء او اضافة اخرى مثلها
نحو قبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من
ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد الآخرين
وجمع جمع جمعا مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع
وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان تجمع على فعل
كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالي او فعلا
وات كصحرى على صحاري او صحراوات فاصلها

اما جمع او جماعي او جماوات فاذا اعتبر اخراجهما
عن واحدة منهما تحقق العدل فاحد السببين فيهما
العدل التحقيقي والآخر الصفة الاصلية وان صارتا
بالغلبة في باب التوكيد اسما وفي اجمع واخواته احد
السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية
وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة كاينب واقوس
فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس منها كالانياب
والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على اينب واقوس
فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج
ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن اين يحكم فيهما بالشذوذ
ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا
اي او خروجا كانيابا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي
الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك
زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما
سبب ظاهر الا العلمية فاعتبر فيهما العدل ولما
توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما
دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان
اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل
باب قطام المعدول عن قاطمة واراد ببابها كل

ماهو

ماهو على فعال علما للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة
بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات
الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وطمار فانها مبنية وليس
فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان
البناء فاعتبروا فيها العدل ليحصل سبب البناء فلما
اعتبروا فيها العدل ليحصل سبب البناء اعتبروا فيما
عداها مما جعلوه معربا غير منصرف مع عدم الاحتياج اليه
لتحقق سببي منع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار
العدل فيه انما هو للحمل على نظائرها لا لتحصيل سبب منع
الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان
الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف
وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون مما
نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا
ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة فلا حاجة الى
اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها
عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذوات مبهمة
ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت
مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال

مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة
من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد
تعرض له الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما جرى
على النسوة التي هي من قبيل المعدودات علم ان معناه
مررت بنسوة بالاربعة موصوفة وهذا معنى
وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب
الوضع والمعتبر في سببيته منع الصرف هو
الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال المصنف رحمه الله شرطه اي
شرط الوصف في سببيته منع الصرف ان
يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان
يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية
بعد الوضع في الاستعمال سواء كان بقي على
الوصفية الاصلية او زالت عنه
فلا يضره بان تخرجه عن سببيته
منع الصرف الغلبة اي غلبة
الاسمية

الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة
اختصاصها ببعض افراده بحيث لا يحتاج
في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد
ثم كثر استعماله في الحية السوداء
بحيث لا يحتاج في الفهم عنه
الى القرينة فلذلك المذكور من
اشتراط اصالة الوصفية
وعدم مضرة الغلبة صرف
لعدم اصالة الوصفية اربع

في قولهم مررت بنسوة اربع
او امتنع لعدم مضرة الغلبة
اسود وارقم حيث صار اسمين
للحية الاول للحية السوداء
والثاني للحية التي سواد
وبياض وادهم حيث صار
اسما للقيد من الحديد
لما فيه من الدهمة بمعنى السواد
فان هذه الاسماء
وان خرجت عن

خرجت

خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع
اوصاف لم يجر استعمالها في معانيها الاصلية ايضا بالكلية فلا
مانع من منع الصرف في هذه الاسماء الصفة الاصلية ووزن الفعل
واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع
صرفها الوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع
افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من الفعوة
التي هي الخبث فلذلك امتنع اجدل للصقر على زعم وصفيته
لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل للطائر اى
لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم اشتقاقه من
الخال [illegible] منع الصرف في هذه الاسماء بعدم
الجزم بكونها اوصافا اصلية فانها لم يقصد بها المعاني
الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في
الاسم الصرف التانيث اللفظي الحاصل بالتاء لا بالالف فانه
اشرط لسببيته في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم
المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن
التصرف بقدر الامكان فلان العلمية وضع ثان فكل

حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة والتانيث
المعنوى كذلك اى كالتانيث اللفظى بالتاء فى اشتراط العلمية
فيه الا ان بينهما فرقا فانهما فى التانيث اللفظى بالتاء شرط
لوجوب منع الصرف وفى المعنوى شرط لجوازه ولا بد فى وجوبه
من شرط اخر كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اى
شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد
امور ثلثة زيادة على الثلث اى زيادة حروف الكلمة على
ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة
مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما شرط فى وجوب
تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة
بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعادل
ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر
وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه
نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث اعنى احد الامور
الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب وسقر

علما

علما للطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين
ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط
تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلث واما سقر فللعلمية و
التانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط
واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم
تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر
فشرطه فى سببيته منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع
فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى
سماعى باعتبار معناه الحقيقى اذا سمى به رجل منصرف لان
التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه
والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى
سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها
لانه وان زال التانيث بالعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه
بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما يقتضيه قاعدة
التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب
من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا

سمی به رجل امتنع صرفه للعلمیة والتانیث
ای التعریف لان سبب منع الصرف هو وصف التعریف
لا ذات المعرفة شرطها ای شرط تاثیرها فی منع الصرف
ان یکون علمیة ای تکون هذا النوع من جنس التعریف
علی ان یکون الیاء مصدریة او منسوبة الی العلم بان
یکون حاصلة فی ضمنه علی ان یکون الیاء للنسبة وانما
جعلت مشروطة بالعلمیة لان تعریف المضمرات والمبهمات
لا یوجد الا فی المبنیات ومنع الصرف من احکام المعربات
والتعریف باللام او الاضافة یجعل غیر المنصرف منصرفا
کما سیجیء فلا یتصور کونه سببا لمنع الصرف فلم یبق الا
التعریف العلمی وانما جعل المصنف سببا والعلمیة شرطها
ولم یجعل العلمیة سببا کما جعل البعض لان فرعیة التعریف
للتنکیر اظهر من فرعیة العلمیة له فجعل کون التعریف
مما وضع علی الشیء ولتاثیرها فی منع الصرف شرط ولا
شرطها الاول ان تکون علمیة ای منسوبة الی العلم فی

٢٩

اللغة العجمیة بان یکون متحققة فی ضمن العلم فی العجم حقیقة
کابراهیم او حکما بان ینقله العرب من لغة العجم الی العلمیة
من غیر تصرف فیه قبل النقل کقالون فانه کان فی العجم اسم جنس
سمی به احد رواة القراء لجودة قرائته قبل ان یتصرف فیه العرب
فکانه کان علما فی العجمیة وانما جعلت شرطا لئلا یستغرق فیها
مثل تصرفاتهم فی کلامهم فیضعف فیه العجمة فلا یصلح سببا
لمنع الصرف فلو هذا لو سمی بمثل لجام لا یمتنع صرفه لعدم علمیته
فی العجمیة وشرطها الثانی احد الامرین تحرک الحرف الاوسط
او زیادة علی الثلثة ای ثلثة احرف لئلا یعارض الخفة احد
السببین فنوح منصرف هذا تفریع بالنظر الی الشرط الثانی فانصراف
نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانی وهذا اختیار المصنف لان العجمة
سبب ضعیف لانه امر معنوی فلا یجوز اعتبارها مع سکون الاوسط
واما التانیث فان له علامة مقدرة تظهر فی بعض التصرفات
فلنوع قوة فجاز ان یعتبر مع سکون الاوسط وان لا یعتبر فان
قلت قد اعتبرت العجمة فی ماه وجور مع سکون الاوسط فیما سبق

فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية
سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما
ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبارها بنفسها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن ببلاد بكر و
ابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فانه
في شتر بتحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة
وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما
هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع
انه متفرع على انتفاء الشرط الاول لتقديم ما هو متفرع على
وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة
عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها
عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه
قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل و
من كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر

وكان

وكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام سببين شرط اي
شرط قيامه مقام سببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة
التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان
متحركان او ثلث اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمع
التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت
في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة
فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة
كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة
على صواحبات وانما اشترطت ليكون صيغة مصونة عن
قبول التغيير فتؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة
الوقف اذ المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف
فلا يرد نحو فوارهة جمع فارهة وانما اشترط ليكون بغير هاء
لانها لو كانت مع هاء كانت على وزن المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة
فيدخل قوة جمعيته فتور والحاجة الى اخراج نحو مدائني
فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المآل وانما الجمع

المدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او
فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع
على قسمين احدهما ان يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون
بهاء فاما ما يكون بغير هاء فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها
كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد
الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثالها مما
هي على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير
الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب
سوال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق
على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا
جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع
الصرف بل هي شرط الجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه
غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما
للضبع غير منصرف للجمعية الحالية بل الجمعية الاصلية
لانه

لانه منقول عن فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى
عظيم البطن سمي به الضبع مبالغة عن عظيم بطنها
كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر
في منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت
لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى
الضبعان قلنا علمية غير موثرة والا لكان بعد
التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم
لجنس الضبع مذكرا كان او مونثا وانما اكتفى
المصر في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية
بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في
الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة
غير معتبرة وليس الامر كذلك لانه لا يتصور العروض
في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره ان

يقال قد تفصيت عن الأشكال الوارد على القاعدة
الجمع بجضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في
الحال او في الأصل فما تقول في سراويل فانه
اسم جنس ينطلق على الواحد والكثير ولا جمعية
فيه لا في الحال ولا في الأصل فاجاب بانه قد
اختلف في صرفه ومنع صرفه فهو ان لم ينصرف
وهو الأكثر في ضرورية الأشكال في موارد الاستعمال
على قاعدة الجمع كما قلت فقد قيل في التفصي عنه انه
اسم اعجمي وهو قول سيبويه وابي علي ليس بجمع
لا في الحال ولا في الأصل حمل في منع الصرف على موازنه
اي على ما يوازنه في الجموع العربية كاناعيم ومصابيح
فانه في حكمها من حيث الوزن فهو وان لم يكن من
قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على
هذا التقدير اعم من ان تكون حقيقية او حكمية
فبنا هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب
اخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن.

وقيل

وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيق لانه اسم
جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة
تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف ومن
قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف
قدر احفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة
فكانه سمي كل قطعة من السراويل سروالة ثم جمعت
على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق
جمعيته والأصل في الاسماء الصرف فلا اشكال
بالنقض على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي ونحو
جوار اي كل جمع منقوص على فواعل يائيا كان
او واويا كالجواري والدواعي كقاض اي كل
في حالة الرفع والجر رفعا وجرا اي حكم قاض بحسب
الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه
تقول جاني جوار ومررت بجوار كما تقول جاني
قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء
متحركة مفتوحة نحو رايت جواري فلا اشكال في
حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية منتهى

الجموع عجالاً في حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه
فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع
الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في
قولك جائني جوار جواري بالظم والتنوين بناء على ان الاصل
في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت
الظمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن
سلام وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال
ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك
وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع
صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا
لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض
فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة
او عن حركتها على هذا التنوين وحالة القياس حالة
الرفع والجر بلا تفاوت في لغة بعض العرب اثبات الياء
في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواري كما
تقول رايت جواري وبناء هذه اللغة على
تقديم منع الصرف على الاعلال فانه تكون الياء

مفتوحة

فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف
اخره لا ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم تقدم الشيء على
نفسه فينبغي ان يعرف اولا ما عرفه به الجمهور ويجعل
ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص وحكم اي من جملة
احكام المعرب واثاره المترتبة عليه من حيث انه معرب
اي يختلف اخره اي اخر المعرب اي الحرف الذي
هو اخر المعرب واتيانا بان يتبدل حرف بحرف اخر حقيقة
او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل
صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه
بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل
الداخلة عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف
العوامل ما عمله البعض الاخر وانما خصصنا اختلافها
بكونها في العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا
مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا
فان العوامل في هذه الصورة تختلف بالاسمية
والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف باختلافها
لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظا او

او تقديرا

خرج مثل هؤلاء في قولك قام هؤلاء لكونه مشابها
لمبني الأصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب
الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم
مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل الا بالاعراب
على الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا فاعتبر
العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد
التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر الجرجاني
واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل
ولهذا اخذ التركيب في تعريفه واما وجود الاعراب
بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك لم
تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور
عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر
الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ومن لم يعرف احكامها
بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن
النحو ولا فائدة له معتدا لهم في معرفة اصطلاح

المبتدا الا انه وقع على ما هو الاصل في المسند اليه وهو التقديم
بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان
اقوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اي
الفاعل ما اي اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني
ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج
عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع بعدها
او شبهه اي ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل
مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل و
افعل التفضيل والظرف وقدم اي الفعل او شبهه عليه اي على
ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد ضرب فانه مما اسند اليه الفعل
لان الاسناد الى ضمير شئ اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر
عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه
خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدا
نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلنا المراد وجوب تقديم نوعه

وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل
على جهة قيامه به اى اسنادا واقعا على طريقة قيام الفعل
او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او
على ما فى حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز به
القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد فى ضُرِبَ زيد على
صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب
من لم يجعله داخلا فى الفاعل كالمص واما على مذهب
من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا
القيد [illegible] بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد فى قام زيد
فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه فى زيد
قايم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل
فى الفاعل اى ما ينبغى ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع
مانع ان يلى الفعل المسند اليه اى يكون بعده من غير ان
يتقدم عليه اخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة
احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام فى ضربت
لانه

شيئ

وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما لالفى التانيث و
الراجح هو القول الثانى ثم انهما ان كانا فى اسم يعنى به
ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان
لا يدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل
وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما
والثانى صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا بهذا المعنى لا الاسم
الشامل للاسم والصفة فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما
من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط
ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم
زيادتهما وليمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران
او كانا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون
[illegible]
فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث
عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ولهذا انصرف
عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه

بتحقق

عريانة صح

متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهته لالفي
التانيث على حالها ومن ثم اى من اجل المخالفة فى الشرط اختلف
فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا
رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا على مذكر ولا على
مؤنث فعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران
فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان
مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف فى
صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى
هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم
فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة وزن
الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل [illegible]
الفعل لا يكفى فى سببيته منع الصرف بل شرط فيه احد الامرين
اما ان يختص فى اللغة العربية بالفعل بمعنى لا يوجد فى
الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل
المعلوم

انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط ص

بواسطة العلمية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف
فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل
لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو
وزن الفعل او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما
اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا
لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف
للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المص بقوله ولا يلزمه
اى سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل
احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل وصفا مع بقاء
العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه
للعلمية والوصفية لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منع صرفه
من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص
والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب اخر كما فى اسود و
ارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية

بل زال

مصادر

لا بين الوصفية الاصلية الزايلة والعلمية فلو اعتبر الوصفية
الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
متضادين لانا تقدير احد الضدين بعد زواله مع
ضد الاخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع متضادين
لكنه شبيه فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب
اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه
او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا
بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا واعلم انه عبر
بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولم يقل
ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا و
للنحاة خلاف في ان هذه الاسم في هذه الحالة منصرف
او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان
عدم انصرافه انما يكون لمشابهة الفعل فلما ضعف
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام
والاضافة

الوصف المشتهر صاحبه بنحو قولهم لكل فرعون موسى اى لكل
مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين تبين اسباب منع الصرف
وشرايطها فيما سبق من انها اى العلمية كانت مع مؤثرة
الا ما اى السبب الذى هى اى العلمية شرط فيه وذلك التانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيد
تين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربع مشروط با
لعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء مما بقى من الاستثناء
الاول اى لا تجامع غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل
فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما فى عمر واحمد وليست شرطا فيهما
كما فى ثلث واحمر وهما اى العدل ووزن الفعل متضادان
لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس
شى منها من اوزان الفعل المعتبرة فى منع الصرف فلا يكون
اى لا يوجد معها اى مع العلمية شئ من الامر الدائر بين مجموع
هذين السببين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما

فاذا نكر الغير المنصرف الذى احد اسبابه العلمية بقى بلا
سبب اى لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب فيما هى شرط
فيه من الاسباب الاربعة المذكورة لانه قد انتفى احد السببين
الذى هو العلمية بذاتها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من
حيث ضعف سببيته فلا يبقى فيه سبب من هو حيث سبب
او على سبب واحد فيما هى ليست بشرط فيه من العدل ووزن
الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت
بكسرتين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه
فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجئ بضمتين فلما
جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير
محقق لجواز ورود اصمت وان لم يشتهر فالاوزان التى
تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن
الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل
تحقق لا يكفى فى اعتبار العدل التحقيقى بدون اقتضاء

منع

منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل ومنها
لا يقتضيه لوجود سببين فى اصمت وراء العدل وهما العلمية
والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر
عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه
الاخفش المشهور وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما
كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكروه من القاعدة جعله
اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها
على ذلك فى نحو احمر علما اذا نكر والمراد بنحو احمر ما كان
معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفى فيدخل فيه سكران
وامثاله ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير
بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل
وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير
منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل التفضيل
اسما وان كان معه من فلا ينصرف بالخلاف لظهور معنى الوصفية

فيه سبب من التفضيلية اعتبار الوصفية الاصلية
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية
الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم
يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف
للصفة الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل او الالف و
النون المزيدتين فان قلت كما انه لا مانع من اعتبار ما
ايضا فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني
منع الصرف قيل كما لا باعث على اعتبار ما امتناع سود و
ارقم مع زوال الوصفية عنهما حرّ وفيه بحث لان الوصفية
لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان
الاسود اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد
وبياض وفيها شئ من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية
فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
بواسطة

اعتبار الوصفية الاصلية للباعث على صح

المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما
لفرس وكذلك يذكر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعل
نقلت الى الاسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف وهو
العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية
المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص ومثل ضرب
على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف
للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على
البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع الصرف
الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول
وزن الفعل او اول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة
حرف او حرف زايدة في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن
الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج
الوزن بهذا التاء الاختصاص بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال حرف زايد صح
غير قابل للتاء قياسا بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله

من حروف اتين زيادته اي مثل زيادة حرف او

لم يرد عليه اربع اذا سمي به رجل فان لحوق التاء به
للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في
اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي
لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة
ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف
لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل
لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما
فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة
في منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر
واحترز بذلك عما يجامع الفي التانيث او صيغة منتهى الجموع فانه
لا تاثير فيه للعلمية اذ كل واحد منهما كاف في منع الصرف
نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو زيد و
رايت زيدا اخر فانه اريد به المسمى بزيد ... عبارة عن
الوصف

والاضافة فقويت جهة الاسمية فرجع الى الاصل الذي هو
الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام
والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع
من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما
هو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهة الفعل
لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون تابعه الذي هو
الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه مع
الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين
مع اللام والاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية
تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب
الاخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمد
زال احدهما وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان
على حالهما وهذا القول انسب بما عرف به غير المنصرف

المرفوعات

جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل

ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لا يعقل كالصافنات
للذكور من الخيل وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات
هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون
للماهية لا الافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية
اى علامة كون الاسم فاعلا وهو الضمة او الواو او
الالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا
بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف
بالرفع المحلى اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان
ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا او كيف يخص
الرفع بما عدا الرفع المحلى وهو يبحث عن احوال الفاعل
اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيئ فمنه اى من المرفوع او مما
اشتمل على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات
عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجمل
ولان عامله اقوى من عامل المبتداء وقيل اصل المرفوعات

المبتداء

مفتوحة فى حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه الاعلال
دائما فى حالة الرفع فاصل جوار جوارى بالضم بلا تنوين خففت
الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين
فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا فى حالة واحدة
بخلاف اللغة المشهورة فان فيها الاعلال فى حالتين كما
عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة
من غير حرفية جزء فلا النجم وبصرى علمين شرطه العلمية
ليامن الزوال فيحصل له قوة فتؤثر بها فى منع الصرف وان
لا يكون باضافة لان الاضافة يخرج المضاف الى الصرف او الى
حكمه فكيف تؤثر فى المضاف اليه لا يضاده اعنى منع الصرف ولا
اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد من قبيل المبنيات
نحو تابط شرا فانها باقية فى حالة العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية فان التسمية بها انما هى لدلالتها على
قصة غريبة فلو تطرق اليه التغيير يمكن ان يفوت تلك الدلالة

واذا كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيها منع الصرف
الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان على المص ان
يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا
لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه وخمسة عشر و
ستة عشر علمين قلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد
انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكر بنائها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك
فانه علم لبلدة مركب من بعل هو اسم صنم وبك هو اسم صاحب
هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة
اضافية واسنادية او غيرهما الالف والنون المعروفتان
من اسباب منع الصرف يسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوائد ويسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي
التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة
خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف لكونهما مزيدتين
وفرعيتهما

لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة
فلذالك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر ٤٢
معمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم
مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار
قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذالك جائز
ومنع ضرب غلامه زيدا لتاخر مرجع الضمير
وهو زيدا لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة وذالك غير جائز خلافا للاخفش
وابن جني ومستندهما في ذالك قول الشاعر
جزى ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
وقد اجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد
عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم
ان الضمير يرجع الى العدي بل الى المصدر
الذي يدل عليه الفعل اي جزى رب الجزاء
واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل

ومفعوليّة المفعول بالوضع لفظاً
فيهما اي في الفاعل المتقدم ذكره صريحاً
في ضمن الأمثلة والمفعول المتقدم ذكره في
في ضمن الأمثلة والقرينة اي الأمر الدال
عليهما الا بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على
ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان
ذكر الاعراب مستغنى عنه اذ القرينة شاملة
له وهي لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمراً
متصلاً بالفعل بارزاً كضربت زيداً او مستتراً
كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون
المفعول متأخراً عن الفعل لئلا
ينتقض بمثل زيداً ضربت او وقع مفعوله
اي مفعول الفاعل بعد الا شرط توسطها

بينهما

بينهما في صورتي التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب
فان المفهوم من قوله ما ضرب زيد الا عمراً انحصار ضاربية
زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروباً لشخص آخر و
المفهوم من قولنا ما ضرب عمراً الا زيد انحصار مضروبية عمرو في
زيد مع جواز ان يكون زيد ضارباً لشخص آخر فلو انقلب احد
هما بالآخر انقلب الحصر المطلوب ثم انما قلنا اشترط توسطها بينهما
في صورتي التقديم والتأخير لانها لو قدم المفعول على الفاعل مع
الا فيقال ما ضرب الا عمراً زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد
في عمرو اذ الحصر انما هو في ما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب
تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل
تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب
احد الا عمراً زيد فيفيد انحصار صفة كل منهما في الآخر و
هو ايضاً خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع
المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الأخير فلو لم يقدم الفاعل

انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى بالفاعل ضمير مفعول
نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسط
بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد
وفايدة هذه القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد
معناها اى معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله
بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اى الفاعل غير
ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل
عن المفعول فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير
المفعول به لئلا يلزم اضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما فى
صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب
واما فى صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل
فلمنافاته الاتصال توسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين
الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه يجب
ح تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع
للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا

جايزا

جايزا فى مثل زيد اى فيما كان جواب السؤال محقق لمن قال
من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول زيد
بحذف قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير
الفعل يوجب حذف احد جزئيها لا انه يوجب حذف الجملة
وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل فى الحذف اولى
وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول
الشاعر فى مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد
مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اى عاجز ذليل
وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك يزيد على البناء للفاعل
ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع اى
يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة
الاذلاء واخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل

من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوايح جمع مطيحة على
غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بتخبيط وما مصدرية
يعني ويبكيه ايضا من يسال بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات
ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير
وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه
وجوبا اي حذفا واجبا في مثل وان احد من المشركين استجارك
اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع الابهام الناشي من
الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه
وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقديره لانه وان
استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل
محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قايم مقامه مغن عنه
ولا يجوز ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط

على

على الاسم بل لابد له من الفعل وقد يحذفان اي الفعل والفاعل
معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد
اي نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا
الحذف جايز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي
مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر
الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال نعم اي نعم زيد قام ليكون الجواب
مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان بل
العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي
ومكرم عمرو وابكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في
العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من
فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو لاثنان ظاهرا
اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المقدم عليهما
والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني
فلا يكون فيه مجال تنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى
يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو معمولا وقوع في ذلك الموضع

معمولا لكل واحد منهما على البدل فح لا يتصور تنازعهما في
المضمر المنفصل كان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل
الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز ان يكون معمولا
للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما
ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو
طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في الاول عند البصريين
وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف
لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل
عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا
ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصصه بالاسم الظ
واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على
مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع عندهم الا
ضمار وهو ممتنع لما عرفت فقد يكون اي تنازع الفعلين
في الفاعلية

في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظ فاعلا له
فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد
وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان يقتضي كل منهما ان
يكون الاسم الظ مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية
مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية
والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضي كل
منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين
في ذلك الاقتضاء مثل ضرب واكرم زيد عمرا وليس هذا قسما
ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما
ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك
الاسم الظ بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه
الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله
مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعني قد يكون
تنازع الفعلان واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين

مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا كان الاسم
الظاهر المتنازع فيه واحدا وعلم يورد مثالا للقسم الثالث
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول وفعل من المثال الثاني حصل
مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل
ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا وضربني واكرمت
زيدا واكرمني وضربت زيدا وغير ذلك مما يكون الاسم
الظاهر مرفوعا فيختار البصريون اعمال الفعل الثاني لقربه
مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اى
اعمال الفعل الاول مع تجويز اعمال الثاني لسبقه وللاحتراز
عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار لكثرة استعماله اضمرت
الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل
الذكر في العمدة بشرط التفسير وللزوم التكرار بالذكر وامتناع
الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقته

افرادا

النحاة

٤٧

افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير و
الضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون
الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الاسند شئ عمدة خلافا
للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل
الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند
البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اى
اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا
للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول
الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما
هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل
اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني و
اكرماني الزيدان وعلى هذا لا يلزم محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين

او اضمار بعد الظاهر كما في صورة تأخير الناصب تقول
ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو
الا اضمار ورواية المتن غير مشهور عنه وحذفت المفعول
تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
لو اضمر ان استغنى عنه والا اي ان لم يستغن عنه اظهرت
اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه
لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره
لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في الفضلة وان اعملت الفعل
الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني
لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعلا
لضربني اضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه رتبة
فلا محذور فيه لا حذف الفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل
الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز

حذفه

حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور
ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما تقول ضربني
واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار
ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه
اذا امتنع الاضمار والحذف فلا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول
في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو
انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع
وهو قوله منطلقا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة
الا اذا لوحظت المفعول الثاني اسما دالا على اتصاف ذات ما
بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا
مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع

ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول
امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفانى ولم اطلب
قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعنى كفانى ولم
اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه
بالفاعلية والثانى نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذى
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول
اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوى الاعمالين فاجاب
المص عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس ولو انما اسعى
لادنى معيشة كفانى ولم اطلب قليل من المال ليس منه
اى من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفانى ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعى
لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه
المنافى لكل منهما وذلك لان لو تجعل مدخوله المثبت شرطا
كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفى من ذلك
مثبتا فعلى هذا ينبغى ان يكون المفعول لم اطلب محذوفا
اى

العز نخ بدل

اى لم اطلب الفخر والمجد كما يدل عليه البيت المتأخر اعنى قوله و
لكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالى ومستقيم
المعنى يعنى انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفينى قليل من المال
ولكنى اطلب المجد الاصيل الثابت وسمى له مفعول ما لم يسم
فاعله اى مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها
المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا
كل مفعول حذف فاعله اى فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى
المفعول الملابسة كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اى
المفعول مقامه اى مقام الفاعل فى اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله فى حذف فاعله واقامته
مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان يغير صيغة الفعل الى فعل
اى للماضى المجهول ويفعل اى المضارع المجهول فيتناول مثل
افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من الافعال المجهولة
المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثانى من مفعولى

باب علمت انه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما
فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسنادا تاما يلزم كونه مسندا
ومسندا اليه معًا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني
ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير
تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب علمت اذ حكمه
حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب
والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول
معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي
كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في
انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما
المفعول معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو
التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء
ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا
وجد المفعول به في الكلام متعين من المفاعيل التي

يجوز

اعطيت جو

يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اي المفعول به له
اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في
توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن
تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف
ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب
زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف
الزمان امام الامير ظرف المكان ضربا شديدا مفعول
مطلق للنوع باعتبار الصفة وفايدة وصف الضرب بالشدة
التنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ
لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور شبيه با
لمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي لم يوجد في
الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء
في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب
اعطيت اي الفعل المتعدي الى المفعولين ثانيهما غير الاول

اعلى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى
الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ نحو اعطى
زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من
اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى
زيد عمرا او منها المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ ومنه اى
ومن جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما
فى فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما
واشتراكهما فى العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا
او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل
اللفظية اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن
الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسم ان وكان ونحو كانه اراد بالعامل
اللفظى ما يكون مؤثرا فى المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك
درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثانى قسمى المبتدأ الخارج
عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة

سواء

سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية
مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا والف الاستفهام
ونحوه كهل وما ومن ونحو عن سيبويه جواز الابتداء بها من
غير استفهام ونفى مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه
قول الشاعر فخير نحن عند الناس منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله
لجعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذى
هو من باجنبى بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لمظاهر
وما يجرى مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه قوله تعالى اراغب
انت عن الهتى واحترز به عن نحو اقايمان الزيدان لان قايمان
رافع لضمير عايد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الزيدان
لم يجز تثنيته مثل زيد قايم مثال القسم الاول من المبتدأ وما
قايم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفى واقايم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان
طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام اسما
مفردا مذكورا بعدها نحو ما قايم زيد واقايم زيد واحترز

به عما اذا طابقت مثنى نحو افا يمان الزيدان او مجموعا
نحو افا يمون الزيدون فانه لا خبر ليس الا جاز
الامران كون الصفة مبتداء وما بعدها فاعلها سد
مسد الخبر وكون ما بعدها مبتداء والصفة خبرا مقدما
عليه فهنا ثلث صور لحليتها اقايمان الزيدان ويتعين
ح ان يكون الزيدان مبتداء وقايمان خبرا مقدما
عليه وثانيها اقايم الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قايم مقام الخبر وثالثها اقايم زيد ويجوز فيه
الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اى هو الاسم المجرد عن العوا
مل اللفظية لان الكلام فى مرفوعات الاسم فلا يصدق على
يضرب فى يضرب زيد انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذ
كورة لانه ليس باسم المسند به اى ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدا لانه مسند اليه لا مسند
به المغاير للصفة المذكورة فى تعريف المبتدا واحترز به عن القسم
الثانى

الاسم الموصول به مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول
بفعل والذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم
واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المتعدد فقوله
تعالى ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل
رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل فى
الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال
الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك كل غلام
رجل يأتينى او فى الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتداء الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان
عن دخولها عليه لان صحة دخوله انما كانت لمشابهة المبتدا والخبر
للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان
الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار
وذلك المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى
يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايض
مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما لبيان

الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك
التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها ولحق بعضهم
قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما اى بليت ولعل فى المنع عن
دخول الفا على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا
وماتوا وهم كفار فلن تقبل فان قيل قد الحق بعضهم المفتوحة
ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق
الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره
قيل بعضهم فلم يذكره مع ان كلا القولين اى عدم
ولم يعتد بقول من سواه منع ان المكسورة
هما القرآن وكلام الفصحا فمما يدل على عدم منع ان المفتوحة
عن دخول الفا على الخبر ما سبق ومما يدل على عدم منع ان
ولكن عن دخول الفا قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء فان
لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن
ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدا لقيام قرينة
او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه

اذا

فى حيز النفى فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت و
تخصصت فانه لا تعد فى جميع الافراد بل هو امر واحد
وكذلك كل نكرة فى الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة
خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصيصه بما يتخصص
به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل فى موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه
بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده
امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو فى
قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان
المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان
مجى حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجى عدو والمهر له
بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا لا خيرا فعلى
الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شر لا خير
اهر ذا ناب وعلى الثانى لا يصح فيقدر وصف حتى

يعم الفقر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب وهذا
مثل يضرب لعبر رجل قوى ادركه العجز فى حادثة ومثل قولك فى
الدار رجل لتخصيصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل فى الدار علم ان
ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره فى الدار فهو فى
قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصيصه
بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما حذف الفعل وعدل
الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامى
اى سلام من قبلى عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة
وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفايدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التى يحتاج فى
توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية فعلى
هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفايدة
ولا يجوز ان يقال رجل قايم لعدمها وهذا القول اقرب
الى الصواب فلما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد
لكونه

لكونه قسيما من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان
خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية
مثل زيد ابوه قايم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية
لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة
بنفسها لا تقتضى الارتباط بغيرها فلا بد فى الجملة الواقعة خبرا
عن المبتدأ من عايد يربطها به وذلك العايد اما ضمير كما
فى المثالين المذكورين او غيره كاللام فى نعم الرجل زيد و
وضع المظهر موضع المضمر فى نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر
تفسيرا للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العايد
اذا كان ثم قرينة نحو البر الكر بستين درهما و
السمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان
بايع البر والسمن لا يبيع غيرهما وما وقع ظرفا اى الخبر الذى
وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة
وهم البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر باى مأول

بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاخفش وبعض الكوفيين
فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاول ان الظرف لا بد له من متعلق
عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالا
صل اولى ووجه الثاني انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان
الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض
كما اشار بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي
على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه
حفظا للصدارته مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر
الكلام وهو الاستفهام فان معناه أهذا ابوك ام ذاك
وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى
ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على
المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين
متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على
كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا
متساويين

متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل
صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني
دفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترازا
عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب
فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس
مثل زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر
في هذه الصور اما في الصورة الاولى فلما ذكرنا واما في الصورة
الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا
مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا
قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان
وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا
عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا
على قول من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية
الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت هند واذا تضمن الخبر المفرد

ای الذی لیس بجملة صورة سواء کان بحسب الحقیقة جملة
او غیر جملة ماله صدر الکلام ای معنی وجب له صدر الکلام
کالاستفهام مثل این زید فزید مبتدا او واین اسم متضمن للا
ستفهام خبره وهو ظرف فان تقدر بفعل کان الخبر جملة حقیقة
مفردا صورة وان تقدر باسم فاعل فظاهر ان الخبر مفرد
حقیقة وصورة وعلی التقدیرین لیس بجملة صورة واحترز
به عن نحو زید این ابوه اذ لا یبطل بتاخیره صدارة ما
له صدر الکلام لتصدره فی جملته او کان الخبر بتقدیمه
مصححا له ای للمبتدا ای من حیث انه مبتداء فبتقدیمه
یصح وقوعه مبتداء مثل فی الدار رجل فان فی الدار خبر مخصص
المبتدا بتقدیمه کما عرفت فلو اخر بقی المبتدا نکرة غیر مخصوصة
او کان لمتعلقه بکسر اللام ای کان لمتعلق الخبر التابع له
تبعیة یمتنع معها تقدیمه علی الخبر فلا برد نحو علی الله
عبده متوکل ضمیر کاین فی جانب المبتداء راجع الی
ذلک

ذلک المتعلق اذ لو اخر لزم اضمار قبل الذکر لفظا ومعنی
مثل علی التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها ای مثل التمرة مبتداء
وفیه ضمیر لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله علی التمرة
والتمرة متعلق به مثل تعلق الجزء بالکل او کان الخبر خبرا عن
ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتداء
اذ فی تاخیره خوف لبس ان المفتوحة الواقعة بالمکسورة فی
التلفظ لامکان الذهول عن الفتحة لخفائها او فی الکتابة
مثل عندی انک قائم وجب تقدیمه ای تقدیم الخبر علی المبتدا فی جمیع
هذه الصور لما ذکرنا وقد یتعدد الخبر مع عدم تعدد المخبر عنه
فیکون اثنین فصاعدا وذلک التعدد اما بحسب اللفظ والمعنی
جمیعا ویستعمل ذلک علی وجهین بالعطف مثل زید عالم وعاقل
وبغیر العطف مثل زید عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط
نحو هذا حلو حامض فانهما فی الحقیقة خبر واحد ای مز وفی
هذه الصورة ترک العطف اولی ونظر بعض النحاة الی صورة
التعدد وجوز العطف وللبعد ان یقال مراد المصنف بتعدد

الثاني من المبتدا او لك ان تقول المراد المسند به الى المبتدا
او تجعل البا بمعنى الى في الضمير المجرور راجعا الى المبتداء
وعلى تقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدا ويكون
قول المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل
في المبتداء والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل
اللفظية ليسند الى شئ او يسند اليه شئ فمعنى الابتداء عامل
في المبتدا والخبر رافعهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم
الابتداء عامل في المبتدا والمبتدا في الخبر وقال اخرون كل واحد
من المبتدا والخبر عامل في الاخر وعلى هذا لا يكون مجردين عن
العوامل اللفظية واصل المبتداء اي ما ينبغي ان يكون المبتداء
عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدا ذات
والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن
ثم اي من اجل ان الاصل في المبتدا التقديم لفظا جاز قولهم
في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا
لتقدمه رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها

الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به
لا في الخبر ولا في المبتدا ولا في غيرهما وايضا المتعدد بالعطف
ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد
بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك
وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني او
للحكم به فلا يرد عليه وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدا
الشرط في سببية للخبر سببية الشرط للجزاء فيصح دخول
الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدا
معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ
فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل
يجب عدمه وذلك المبتدا المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول
بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
ماوله الجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون
صلته فعلا او ظرفا ماولا بالفعل ليتاكد مشابهته الشرط
لان الشرط لا يكون الا فعلا وفي حكم الاسم الموصول المذكور

الاسم

في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله
التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير
جايز وقد يكون المبتدا نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون
معرفة لان المعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع
في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة
على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصيص فيها التخصيص يقل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل
قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول
للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة
فجعل مبتدا وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امراة فان
المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسال المخاطب عن
تعيينه فكانه قال ايّ من الامرين المعلوم كون احدهما في
الدار كاين فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدا
وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيها وقعت
في

اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل
الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع
لقصد المدح والذم وغير ذلك فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك
ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره
هو زيد كقول المستهل اي المبتداء المحذوف جوازا مثل المبتدا
المحذوف في مقول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند
ابصاره الهلال والله اي هذا الهلال بالقرينة الحالية وليس
من باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل
تعيين شيء بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون
ويرونه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين
غالبا ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر
جوازا اي حذفا جايزا لقيام قرينة من غير اقامة شيء مقامه مثل
الخبر المحذوف جوازا في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره
على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع
واقف على ان يكون اذا ظرفا لان الخبر المحذوف غير ساد مسده
اي ففي وقت خروجي السبع واقف فقد يحذف الخبر لقيام قرينة

وجوبا ای حذفا لوجوبا فیما التزم ای فی ترکیب التزم فی موضعه
ای موضع الخبر غیره ای غیر الخبر وذلک فی اربعة ابواب علی ما ذکر
المص اولها المبتدا الذی بعد لولا مثل لولا زید لکان کذا ای لولا
زید موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غیره فیدل علی الوجود
وقد التزم فی موضع الخبر جواب لولا فیجب حذفه لقیام قرینة و
التزام قایم مقامه هذا اذا کان الخبر عاما واما اذا کان خاصا
لا یجب حذفه کما فی قوله ولولا الشعر بالعلماء یزری لکنت الیوم
اشعر من لبید ی هذا علی مذهب البصریین وقال الکسائی الاسم
بعدها فاعل الفعل مقدر ای لولا وجد زید وقال الفراء لولا هی
الرافعة للاسم الذی بعدها وثانیها کل مبتداء کان مصدرا
صورة او بتاویله منسوبا الی الفاعل او المفعول او کلیهما
وبعده حال او کان اسم تفضیل مضافا الی ذلک المصدر
مثل ذهابی راجلا وضرب زید قایما اذا کان زید مفعولا
ومثل ضربی زیدا قایما او قایمین وان ضربت زیدا قایما و
اکثر شربی السویق ملتوتا واخطب ما یکون الامیر قایما

البصریون الی ان تقدیره ضربی زیدا حاصل اذا کان قایما
فحذف حاصل کما یحذف متعلقات الظروف نحو زید عندک
فبقی اذا کان ثم حذف اذا مع شرطه العامل فی الحال واقیم
الحال مقام الظرف لان فی الحال معنی الظرفیة فالحال قایم
مقام الظرف القایم مقام الخبر فیکون الحال قایما مقام الخبر
قال الرضی هذا ما قیل فیه وفیه تکلفات کثیرة وهی حذف
اذا مع الجملة المضاف الیها ولم یثبت فی غیر هذا المکان والعدول
عن ظاهر معنی کان الناقصة الی معنی التامة والذی یظهر لی
ان تقدیره نحو ضربی زیدا یلابسه قایما اذا اردت الحال عن
المفعول وضربی زیدا یلابسنی قایما اذا کان عن الفاعل او لی
ثم نقول حذف المفعول الذی هو ذو الحال فبقی ضربی زیدا
یلابس قائما یجوز حذف ذی الحال مع قیام القرینة تقول
الذی ضربت قایما زید ای ضربته قایما ثم حذف یلابس الذی هو
خبر المبتدا والعامل فی الحال وقام الحال مقامه کما تقول راشدا
مهدیا ای سر راشدا مهدیا فعلی هذا یکونون مستریحین من
تلک التکلفات البعیدة وقال الکوفیون تقدیره ضربی زیدا

قائما حاصل لجعل قائما من متعلقات المبتدا ويلزم منه حذف
الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدا المقصود عمومه
بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي
زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدا لا خبر له
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها
كل مبتدا اشتمل خبره على المقارنة وعطف عليه شيء با
لواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل
مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل
على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورا
بعها كل مبتدا يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل
لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم
به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم
قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد لا يستعمل
مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله

خبر

خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها
اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل وعمل رفع بهذه الحروف لا بالابتداء
على مذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجي
عملت رفعا ونصبا مثل هو اي خبر ان واخواتها هو المسند
الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله
المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدا وخبر لا التي لنفي الجنس
وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه
والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لا
بان اثر فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل
يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم هاهنا من حيث
اسناده الى ابوه ليس مما يدخل عليه ان بهذا المعنى بل انما
دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف وقيل من تسمية الاسم
قوله بعد هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند

حيث يكون خبرها جملة
المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم
مثل ان زيدا يقوم مثل قايم في مثل ان زيدا قايم فانه المسند
بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدا اى حكمه كحكم
خبر المبتدا في اقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفي احكامه من كونه واحدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا او
مشروطا من انه اذا كان جملة فلا بد من عايد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح [illegible]
اذ يقتضى بردانه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز
ان يقال ان اين زيدا وان من اباك الا في تقديمه اى ليس
امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على
الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا وذلك لان هذه الحروف
فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا
والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلى
ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما عملت العمل الفرعي
لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف
في

في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر
ظرفا اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا اذا كان ظرفا
فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله
تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان
من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في
الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا الكائنة لنفي الجنس اى لنفي
صفته اذ لا رجل قايم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه
هو المسند الى شيء اخر هذا شامل لخبر المبتدا وخبر ان وكان
وغيرها بعد دخولها اى دخول لا فخرج به ساير الاخبار والمراد
بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب
ابوه نحو لا غلام رجل ظريف انما عدل عن المثال المشهور وهو
قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة
بخلاف ما ذكر لان غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ان يقع صفته
على ما هو الظاهر فيها اى في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال
الا ان الظرف لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب

بني ظرافة كل غلام رجل ولا يكون مثال النوع خبرها الظرف و
غيره فيحذف خبرها هذه حذفا كثيرا اذ كان الخبر عاما ما
كالموجود والحاصل لا اله الا الله نفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود
الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان
الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا
ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل
والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما بين
غير اني مثل لا رجل قايم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي مقيد دخول على المبتدا والخبر ولهذا يعملان
عملها هو المسند اليه هذا شامل للمبتدا ولكل مسند اليه
بعد دخولهما فخرج به خبر اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول
لا يرد لا ابوه في ما زيد ابوه قايم مثل ما زيد قايما ولا رجل
افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في
النكرة بخلاف ما فانه يعمل في المعرفة والنكرة هذا لغة اهل
الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم
والخبر

والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتدا كما كانا قبل دخولهما
وعلى لغة اهل الحجاز ورد القران نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل
ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان
ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما
فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله
من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولما
يجوز ان يكون لا لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس يجوز
فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت علم ان
المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون
مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع
فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع
في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب
فقال المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين
شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون
الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف
والياء نحو رايت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين فمنها اي من

المنصوب به وما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به
لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييده بالباء او
فى او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا
يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة
منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به
بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه
فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا
وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول
المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها فمذكورا
للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان
بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب
او اسما فيه معنى الفعل نحو زيد ضارب ضربا وخرج به المصادر التي
لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه
صفة ثابتة للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك
الاسم

الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل
عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته
تاديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما
يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت
كراهتى فان الكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت
بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه لا شك ان
معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل
الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما فى قولك
كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار
الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق
اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه
وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق
الحد على المحدود جامعا مانعا ويكون المفعول المطلق للتاكيد
ان لم يكن فى مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل وللنوع ان
دل على بعض انواعه وللعدد ان دل على عدده مثل جلست
جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد

فالاول اى الذى للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية
المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان
التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد
به النوع او العدد بخلاف اخويه اللذين هما للنوع والعدد نحو
جلست جلستين وجلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول
المطلق بغير لفظه اى مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل
قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبتها الله نباتا و
يقدر له عاملا من بابه اى قعدت وجلست جلوسا وانبته
الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام
قرينة جوازا لقولك لمن قدم من سفر خير مقدم اى قدمت قدوما
خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف او
المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اى
حذفا واجبا سماعا اى سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة
له يعرف بها نحو سقيا اى سقاك الله سقيا ورعيا اى رعاك الله
رعيا وخيبة اى خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما

طلب

طلب وجدعا اى جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن
والشفة واليد وحمدا اى حمدت حمدا وشكرا اى شكرت
شكرا وعجبا اى عجبت عجبا فانه لم يوجد فى كلامهم استعمال
الافعال العاملة فى هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف
سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا
وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء
وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو
حمدا له وعجبا له وشكرا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق
حذفا واجبا قياسا اى حذفا قياسيا يعلم له ضابط كلى يحذف
معه الفعل لزوما فى مواضع متعددة منها اى من هذه المواضع
موضع ما وقع اى مفعول مطلق وقع مثبتا اريد اثباته لا نفيه
فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد يسير الا لحث خلفه بعد نفى داخل على
اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفى داخل على
اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اى عن ذلك الاسم وانما قال
على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت
سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق

خبراً عنه لانه لو كان خبراً عنه نحو ما سيري الا سيرٌ شديد
لكان مرفوعاً على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكرراً اى
في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبراً عنه فلا يرد نحو دكّت
الارض دكّاً دكّاً وانما جمع بين الضابطتين لاشتراكهما في
الوقوع بعد اسم لا يكون خبراً عنه نحو ما انت الا سيراً اى تسير سيراً
وما انت الا سير البريد اى تسير سير البريد وهذان مثالان
لما وقع مثبتاً بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيهاً على ان الاسم
الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما هو فعل
للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت
سيراً اى تسير سيراً امثال ما وقع بعد معنى النفي وزيد سيراً سيراً
اى يسير سيراً سيراً امثال ما وقع مكرراً او منها اى من المواضع
التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اى
موضع مفعول مطلق وقع تفصيلاً لاثر مضمون جملة متقدمة
والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول
وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه

نحو

نحو قوله تعالى فشدّوا الوثاق فاما منّاً بعد اى بعد شدّ الوثاق
واما فداء فقوله فشدّوا الوثاق جملة مضمونها شدّ الوثاق
والغرض المطلوب من شدّ الوثاق اما المنّ واما الفداء ففصّل
الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منّاً بعد واما فداء
اى اما تمنّون منّاً بعد الشدّ واما تفدون فداء ومنها اى من
تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى
لان يشبه به امر آخر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن
لانه لم يقع للتشبيه علاجاً اى حال كونه دالاً على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد
ليس من افعال الجوارح بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد
صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار
وعلى صاحبه اى على صاحب ذلك الاسم اى الذى قام به معناه وا
حترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار نحو مررت
بزيد فاذا له صوت صوت حمار اى يصوّت صوت حمار
الشیء صوتاً بمعنى صوّت تصويتاً فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه

علاجا بعد جملة هي قوله صوت فهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول
المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحبه ذلك الاسم وهو الضمير
المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ
صراخ الثكلى وهي امراة مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها
اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو قوله على الف درهم اعترافا
اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة و
هي له على الف درهم لان مضمونه الاعتراف فلا يحتمل له سواه
ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس
المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو با
لاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة اي لهذه الجملة محتمل غيره اي
غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق
يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي
قوله زيد قائم وهي تحتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه
من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث

هو

هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف
الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه
بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد الجملة غيره ليندفع
وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد الجملة
نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في
تتميم هذه القاعدة من تقييد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او
المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اليك
رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا
القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك و
امتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية فحذف الفعل
واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف
الجر من المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان
بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي
اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك عونا بعد عون الا ان سعد يتعدى بنفسه
بخلاف الب فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اي هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد

بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون
في ضربت زيدا ان الضرب وقع على زيد ولا يقولون في مررت
بزيد ان المرور وقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلثة
الباقية مع انه لا يقال في واحد منها ان الفعل وقع عليه بل فيه
او له او معه والمفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر
اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في
ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا
يشكل بمثل اعطى زيد درهما فانه يصدق على درهما انه وقع عليه
فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم
فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو
قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا فان زيدا قد وقع
عليه بلا واسطة حرف فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم
وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل
فيعمل فيه متقدما ومتاخرا جوازا مثل الله اعبد ووجه الحبيب

اتمنى

اعني وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت
ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع من التقدم كوقوعه في
انّ نحو من البرّ ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في
المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال
من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال
ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية و
وجوبا في اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب
الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم بل
لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة
بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرا ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا
عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت
اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى
وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا
عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها

اي التوجه اما حقيقة

نزلت أو أمنزلته من له صلاحية الندا ثم أدخل عليه حرف الندا
وقصد نداؤه مما نوع فحكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه
المتفجع عليه أدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا التنزيله منزلة
المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا
كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت
يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك واولى
ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه
ايضا انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف
الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة واحترز
به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان
يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد وتقديريا بان يكون آلته مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب
ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما في المثال المذكور
او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا
اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه
مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا
لازما

لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فايدته
وعند المبرد بحرف النداء لسدّه مسدّ الفعل وقال ابو علي في
بعض كلامه ان يا واخواته اسماء افعال فعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل وجب
الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد
جزئي الجملة فعند سيبويه جزئي الجملة اى الفعل والفاعل مقدّران
وعند المبرّد حرف النداء قايم مقام احد جزئي الجملة اى الفعل والفاعل
مقدر وعند ابي على الجملة جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر
فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب
لقلتها بالنسبة الى النصب والطلب الاختصار في بيان النصب
بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اى على الضمة او الالف
او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء والفعل مسند
الى الجار والمجرور اعنى به ولا ضمير فيه وان جاء الضمير لا لام غير
ملايم لسوق الكلام ان كان اى المنادى مفردا اى لا يكون مضافا ولا
شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة
قبل النداء او بعده وانما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف
الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها

افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف
ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة
الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل
مثال الذي ما هو مبني على الضم لفظا معرفة قبل النداء او ثانيهما
معرفة بعد النداء نحو يا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون
مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة
اي بلام يدخل وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص ادخلت
على المستغاث دالة على انه مخصوص من بين امثاله بما
لدعا نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له
اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم فانه لو لم يفتح اللام
المستغاث لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او
مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع
موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث
له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث
بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو وكسرت لام المعطوف لان
الفرق

الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان
عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا
لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة
بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم
فبدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه
قيل قد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام
التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك
فلم اهمل المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سوا
هما كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة
كان المهدد اسم فاعل مستغيث بالمهدد اسم مفعول ليحضر
فينتقم منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث
بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب عن لام
التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح وهو ان المنادى في قولهم يا
للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا
هؤلاء اعجبوا للماء والدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف
المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لاستوائه

ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى
على الفتح للحاق الفها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء
الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام يقتضي الجر والالف
الفتح فبين ما ثم مما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا
زيداه ملحاق الهاء به للوقف وينصب ما سواهما اي ينصب
بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث
مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف
النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير
عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا
او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا
يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه
مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا
لكونه مشبها بالمضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو
ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا لمقول الغير معين
اي لكل رجل غير معين وهذا التوقيت لنصب رجلا الا تقبيله لانه
منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا
ولا

٧٠

ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم
مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال يسهل تصور
انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان
المثال الثاني محتمل فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه
العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام
باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثلة لما سوى المستغاث
ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني
على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكما انما قيد المنادى بكونه
مبنيا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيد المبني
بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها
الرفع [illegible] نحو يا زيدا وعمرا الاعمر ولان المتبوع مبني على
الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا
حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز
فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة
بان لا يكون مضافا معنويا ولفظيا ولا شبه مضاف او حكما
بان يكون مضافا لفظيا او شبيها به فانهما لما انتفت فيهما

في الشرح انما كان للمضاف اضافة لفظية في حكم المفرد
لان اضافته كلا اضافة فيجوز فيه الرفع والنصب وان كان مضافا

الاضافة المعنوية كانا في حكم المفرد ليدخل فيها المضافة با
لاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع
المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه
والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم
يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا
بل لا بد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجارية هذا الحكم فيها و
صرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان
التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد
وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك
لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك و
المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل
والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما يجيء
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي
فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه و نصب
على محله لان حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وههنا
منصوب المحل بالمفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في

التاكيد

التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على مثالها
لانها الكثير وشهر ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا
زيد والحارث والحارث في المعطوف بحرف الممتنع دخول
يا عليه والخليل بن احمد وهو استاد سيبويه في المعطوف بحرف
الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويز النصب لان المعطوف
بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية
عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او ما يقوم مقا
مها ولكن لما لم يباشره حرف النداء لو جعلت تلك الحالة اعرابا
فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على
الخليل يختار فيه النصب مع تجويز الرفع فانه لما امتنع فيه تجويز
حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم التبعية
وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان
المعطوف المذكور كالحسن اي كاسم الحسن فيجوز نزع اللام
عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في اختيار رفعه لامكان
جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف
المذكور كاسم الحسن فيجوز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو

ای ابو العباس مثل ابی عمرو فی اختیار النصب لامتناع جعله
منادی مستقلا والمضاف عطف علی المفردة ای عن توابع المبنی
علی ما ترفع به المضاف بالاضافة الحقیقیة تنصب لانه اذا وقعت
منادی تنصب فنصبها اذا وقعت توابع اولی لان حرف
الندا لا یباشرها مثل یا تمیم کلهم فی التاکید ویا زید ذا المال
فی الصفة ویا رجل ابا عبد الله فی عطف البیان ولا یجیء
المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه مضافا لان اللام یمنع
دخوله علی المضاف بالاضافة الحقیقیة والبدل والمعطوف غیر
ما ذکر ای غیر المعطوف الذی ذکر من قبل وهو الممتنع دخول یا
علیه فغیره المعطوف الذی لا یمتنع دخول یا علیه حکمه ای حکم کل
واحد منهما حکم المنادی المستقل الذی باشره حرف الندا
وذلک لان البدل هو المقصود بالذکر والاول کالتوطیة لذکره
والمعطوف المخصوص منادی مستقل فی الحقیقة ولا مانع من دخول
حرف الندا علیه فیکون حرف الندا مقدرا فیه مطلقا ای حال کون
کل منهما مطلقا فی هذا الحکم غیر مقید بحال من الاحوال ای سواء
کانا مفردین او مضافین او مضارعین للمضاف او نکرتین
فالبدل مثل یا زید بشر ویا زید اخا عمرو ویا زید طالعا جبلا ویا

زید

زید رجلا صالحا والمعطوف مثل یا زید وعمرو ویا زید واخا
عمرو ویا زید وطالعا جبلا ویا زید ورجلا صالحا والعلم ای
العلم المنادی المبنی علی الضم ما کان منادی فلان الکلام فیه
واما کونه مبنیا علی الضم فلما یفهم من اختیار فتحه المبنی علی
جواز ضمه فان جواز الضم لا یکون الا فی المبنی علی الضم الموصوف
بابن مجرد عن التاء او ملحق بها اعنی ابنة بلا تخلل واسطة بین
الابن وموصوفه کما هو المتبادر الی الفهم فیخرج عنه مثل یا زید
الظریف ابن عمرو مضافا ای حال کون ذلک الابن مضافا الی علم آخر
فکل علم یکون کذلک یجوز فیه الضم کما عرفت من قاعدة بناء المفرد
علی ما یرفع به لکن یختار فتحه لکثرة وقوع المنادی الجامع بهذه
الصفات والکثرة مناسبة التخفیف فخففوه بالفتحة التی هی حرکته
الاصلیة لکونه مفعولا واذا نودی المعرف باللام ای اذا ارید
نداؤه قیل مثلا یا ایها الرجل بتوسط ای مع هاء التنبیه بین حرف
الندا والمنادی المعرف باللام تحرزا عن اجتماع آلتی التعریف بلا
فاصلة ویا هذا الرجل بتوسط هذا ویا ایهذا الرجل بتوسیط
الامرین معا والتزموا بعض العرب رفع الرجل مثلا وان کان صفة

فتحتها بجواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اى الرجل مثلا
هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه ليكون حركته الاعرابية
موافقة للحركة البنائية التى هى علامة المنادى فيدل
على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن
قاعدة جواز الوجهين فى صفة المنادى ولهذا لم يذكر هناك
ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر
عطف على الرجل اى والتزم جواز رفع توابع الرجل مضافة او
مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال انتهى
توابع منادى معرب بجواز الوجهين انما يكون فى توابع
المنادى المبنى وقالوا بناء على قاعدة لا يجوز اجتماع حرف النداء
مع اللام وهى اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا
عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله حذف
الهمزة وعوض اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال فى سعة
الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران فى موضع آخر اختص
هذا الاسم بذلك الجواز ولم يقل حالة واما مثل النجم والصعق
وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف
واما الناس فلان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله
الاناس

الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس فى سعة الكلام
فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه
القاعدة فى التى فى قوله من اجلك يا التى تيمت قلبى لان
لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة
حكموا عليه بالشذوذ وفى الغلامان فى قوله فيا الغلامان
اللذان فرا لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشد شذوذا
ولك اى يجوز لك فى مثل يا تيم تيم عدى اى فى تركيب تكرر
فيه المنادى المعرفة المفردة صورة وولى الثانى اسم مجرور
بالاضافة فى الاول الضم والنصب والثانى النصب فحسب
اما الضم فى الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب
على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثانى تاكيد لفظى
فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او
مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد
والسيرافى اجاز النحاة الفتح مكان النصب على انه يكون فى الاصل يا تيم
بالضم تيم عدى ففتح اتباعا للنصب الثانى كما فى يا زيد بن عمرو وتعين
النصب فى الثانى لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وعامل
البيت يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم فى سوءة عمر البيت لجرير

حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير حفظا
لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقيكم في سوءة اي
مكروه من قبلي يعني مهاجاته اياهم والمنادى المضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها
مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبله كسرة
مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما لو
احترازا عن نحو يا فتاي وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف
لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص
الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء
ابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا
واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل
منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها
لئلا يفوت الدلالة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا
عدوّ ويا عدوّا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء
بالفتحة عن الالف ويكون المنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في
هذه الوجوه كلها وقفا اي في حال الوقف تقول غلاميه وغلامية

وغلامه

وغلامه وغلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب
في محاوراتهم يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف
الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة عليها لكثرة استعمال ندائهما
في كلامهم كما اشار اليها بقوله يا ابت ويا امت اي قالوا يا
ابت ويا امت ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء
مفتوحة على وفق حركة الياء ومكسورة لمناسبة الياء وقد جاء الضم
ايضا نحو يا ابتُ ويا امتُ لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره
لقلته وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين
دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي احترازا عن الجمع بين العوض
والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة
هذه الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخي و
يا ابن خالي لا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام و
يا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب غلامي فقالوا يا ابن امي
يا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء
اكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا زيادة
وجها اخر شذ في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف
الالف او الاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف

ولما كان من خصايص المنادى الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى
جايز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت
اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي
غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية داعية اليه لا في
سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في آخره اي آخر
المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف
المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون هذا التعريف مخصوصا بترخيم
المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على
تعريف الترخيم مطلقا بارجاع ضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا
والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير
الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير
الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا
حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف
من الاول لانه ليس من آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من
الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما
بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر

النداء

النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو
من خصايص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان الزيادة
بها تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى
عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين
مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان
الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت لاظهار التفجع
فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة
محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد امرين وجوديين
وهو ان يكون المنادى اما علما زايدا على ثلثة احرف لان لعلميته
تناسب التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما
ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص
الاسم عن اقل من ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما
متلبسا بتاء تانيث وان لم يكن علما ولا زايدا على الثلثة
لان وضع التاء على الزوال فيكفيها ادنى مقتض للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط حرف الاصلي ولم يبالوا
ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرف لان بقائه
كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا

عن ثلثة اذ التا كلمة اخرى براسها ولا يرخم لغير ضرورة
منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ من نحو يا
صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه لكثرة
استعماله منادى ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع
في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اى اخر
المنادى زيادتان كاينتان في حكم الزيادة الواحدة
في اتمام زيدتا معا المعنى واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة
فان اليا والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث
فلم يحذف منهما الا الآخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعالا جمع اسم على ما هو
مذهب غيره لانه يكون ح من باب عمار ومروان او كان
في آخره حرف صحيح اى صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب
في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو سعلاة لانه لا يحذف
منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمي
ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله
مدة اى الف او واو او ياء ساكنة حركة ما قبلها من جنسها
والمراد

والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها
فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اى
والحال ان ما في اخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من
الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين
منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب ثم انما لم ياخذ بهذا القيد
في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون برجم
بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم
حذفتا اى الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول
فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما
في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة
الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن
النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون
مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الآخر
فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة
تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة
الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة بحرف
واحد اى فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة

في يا حارث ويا مالك

وعدم موجب حذفه للترخيم نحو يا حارِ ويا مالِ في يا مالك وهو
اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى
الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله
على الاستعمال الاكثر فيقال يا حارِ في يا حارث بكسر الراء على
ما كان قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا
كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل في القليل اي
ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما برأسه كانه لم
يحذف منه شئ فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا
حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد معرفة برأسه فيضم
ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة
فلاجرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما دل في ادلو وبالترا
لانه لما جعل كرو اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع
الساكن بعد الواو فانقلب الواو الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها وقد استعملوا يعني العرب صيغة الندا يعني يا خاصة في
المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت
اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في

اللغة

اللغة ميت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم الناس ان
موته امر عظيم ليعذروه في البكاء ويشاركوه في التفجع وفي
الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا او عدما بيا او وا فالمتفجع عليه
عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع
عليه وجودا ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كان
لمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد شامل
لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
واختص المندوب بوا حال كونه ممتازا به عن المنادى لعدم دخوله عليه
بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب و
البناء حكم المنادى اي مثل حكمه يعني اذا وقع المندوب على صورة
قسم من اقسام المنادى تحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم
من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا او
مشابها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صورة
جميع اقسام المنادى لما يرد انه لا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعرفة
وجاز لك زيادة الالف في آخره اي آخر المندوب لمد الصوت
المطلوب في الندبة فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند
زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مجانس لحركة آخر المندوب

من كسر او ضم بما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامكيه لا واغلامكاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب واذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبين قلت واغلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا واغلامكماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبين مثنى وحال الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها ولا يندب من قسم المندوب المتفجع عليه الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وارجلاه اذ ما تعذر بمعرفته بهذا اللفظ مندوب خاص انتقل الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب عند الخليل ان يلحق مثل وازيداه الطويلاه لان اتصاله بالصفة ليس كاتصال بالموصوف بخلاف المضاف بالمضاف اليه لانه جئ به لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جئ بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او التوضيح فلهذا جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وازيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجيز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال بين المضاف والمضاف اليه الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد بعينه

بخلاف

المتفجع بدل

بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران وحكى يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال وا جمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز لقيام قرينته حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس يعني به ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا لان نداؤه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى ومع الاشارة اي والا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظ الله فانه لا يحذف منه الا مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف ولفظة اي اذا وصف بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل اي يا ايهذا الرجل فلا يجوز الحذف من ايهذا من غير ان توصف بذي اللام والمضاف الى اي معرفة كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك وشذ حرف النداء حذف في اسم الجنس في اصبح ليل اي صبحا يا ليل حذف حرف النداء

من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس
حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق قاله شخص وقع في
الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء
عن المخنوق مع انه اسم جنس شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان
وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير
العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان يقولون اطرق كرا
اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى يصاد والمعنى
ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا يخلى
ايضا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جواز نحو الا يا اسجدوا
بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا
والقرينة امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا
بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان ناصبة للمضارع بالنصب
ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه
الثالث من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول
به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله الناصب له على شريطة
التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية

اي

اي اضمر عامله بناء على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما
بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر و
المفسر وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم
بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا بد
ان يليه الفعل او شبهه متصلا به بان يكون الفعل او شبهه
جزء الكلام الذي بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه
مشتغل ذلك الفعل او شبهه عنه اي عن العمل في ذلك الاسم
بضميره اي بالعمل في ضميره او في متعلقه اي متعلق ذلك الاسم
او متعلق ضميره وحاصله ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا
بالعمل في ضمير ذلك الاسم او متعلقه فارغا عن العمل فيه بسبب
ذلك الاشتغال لا بسبب اخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك
الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل
وشبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم
لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما
هو المتبادر فبقيد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو
زيدا ضربت وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال

خرج نحو زيد ضربته فان المانع من عمل ضربته في زيد
ليس مجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه
اياه ايضا مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج
خبر كان في نحو زيد كنت اياه وههنا صور اربع احدها
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه والثانية
اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل بالترادف
والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير ما يناسب الفعل
باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور
الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المص
اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسام الثلثة
وواحد للمشتغل بالمتعلق ولا حسن في ترتيبها ح تاخير
مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيدا ضربته مثال
الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط بعينه وزيدا مررت
به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير ما يناسبه بالترادف
فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيدا

ضربت

بالمتعلق وزيدا
جلست عليه
مثال الفعل
المشتغل

ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير
تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء يلزمه

ملابسة المحبوس عليه بنصب زيد في هذه الامثلة بفعل
يفسره ما بعده اي يعني ضربت الفعل المفسر الناصب زيدا في زيدا
ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر
ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس
جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه
مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم
اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني جلست
عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير
اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران
والى هذه الصور الخمس اشار المص فقال ويختار في الاسم المذكور
الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدا لان تجرده عن العوامل اللفظية
يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة
ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان
لان موجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم يرجح

النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو
زيد ضربته وعند وجود القرينة المرجحة من الجانبين
لكن يكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اى من القرينة
المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب
اى بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهى
والدعا نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على
الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة للرفع وهى اقوى منها
لا يقع بعدها غالبا الا المبتدا بخلاف عطف الاسمية على
الفعلية فانه كثير الوقوع فى كلامهم مع انها تايدت با
لسلامة عن الحذف ايضا وانما قال مع غير الطلب احترازا عما
اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدا فاضربه فان المختار هو النصب
فان الرفع يقتضى وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز الا بتاويل
ومثل اما غير الطلب اذا الواقع على الاسم المذكور للمفاجاة
فى كونه من اقوى القراين مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو
فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجاة لا تدخل الا على الجملة
الاسمية غالبا وما وقع فى بحث الظروف من ان اذا للمفاجاة
يلزم

يلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها فلا تناقض ويختار النصب فى الاسم المذكور بالعطف
اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب
اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها
فى كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدا لقيته وبعد حرف النفى يعنى
ما ولا وان وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هى عاملة فى المضارع
ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل نحو ما زيدا ضربته ولا زيدا ضربته
ولا عمرا ضربته وان زيدا ضربته الا تاديبا وبعد حرف الاستفهام
نحو ازيدا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع
فى الاسم مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة
لاقتضاء هل لفظ الفعل بمعنى قد لانها فى الاصل فلا يكتفى فيه تقدير الفعل
وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة فى الزمان نحو اذا عبد الله
تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة فى المكان نحو حيث
زيدا تجده فاكرمه وفى ما قبل الامر والنهى يعنى موضع وقوع
الاسم المذكور قبل الامر والنهى نحو زيدا اضربه وزيدا لا تضربه

الاستفهام مثل من الرحمة ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل

وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي
واذا الشرطية وحيث وفيما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذ
كور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع
الفعل فيها اكثر فاذا نصبت الاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرا
والا فلا وكذلك يختار النصب في الاسم المذكور عند
خوف لبس المفسر اي التباس ما هو مفسر في حال النصب
لكن لا من حيث هو مفسر في هذه الحالة بل من حيث هو
خبر في حال الرفع بالصفة فلا يعلم انه خبر عن ام
المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود
او صفة له مع مخالفته المعنى المقصود فلا التباس انما
هو بين خبريته ذات ما هو مفسر على تقدير النصب
ووصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان
التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه
بقدر بنصب كل على الاضمار بشريطة التفسير ولو
رفع

رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبرا له كان موافقا للنصب في
اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون فعله
بقدر خبرا وهو خلاف المقصود لان المقصود الحكم على كل
شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا
انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير
مخلوقة لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية
للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم
ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام
وعمرو اكرمته اي عنده او في داره ونحو ذلك والا لا يصح العطف
على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما عطف اذا جمع
الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اي
جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء
ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب
فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية

فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة
بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد
بينهما اذ الكبرى ايضا قريبة غير مفصولة عنها قلنا هذا
باعتبار المنتهى واما باعتبار المبداء الصغرى اقرب ويجب
النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به
ههنا ان ولو فان اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما
سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب والنصب مع الطلب
وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا
ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل
لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط
والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد
ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان
زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على
شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه

بعد

بعد حرف الاستفهام ولكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس
منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه
بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه
لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب
فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب
آخر ينصبه مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون
تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابسه احد با
لذهاب به او اذهبه احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف
الفعل المذكور او يلازمه مع اتحادهما فيما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكر
مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال
واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من
باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب
وكذلك اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى وكل شيء فعلوه في
الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على
شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شيء

في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى
لان صحايف اعمالهم ليست محلا لفعلهم لانهم لم يوقعوا
فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم
وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى
المقصود اذ المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب
فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر لا ان كل كائن في
صحايف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتداء
والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر مبتداء
تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة
ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل
عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى
الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما داخل تحت هذه القاعدة
مع ان القراء اتفقوا فيها على الرفع الا في رواية شاذة عن بعضهم
فاضطر النحاة الى ان تمحلوا لاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا
يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تمحلوا لاخراجه عنها
فقال

المغادر بگذاشتن

التمحل حيله كردن

۸۴

فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما الفاء فيه مرتبط
بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتداء
موصولا فيه معنى الشرط وهو اسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط وخبر المبتداء
كالجزاء والفاء الداخل عليه مرتبط بالشرط للدلالة على سببيته للجزاء ومثل
هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده
على ما قبله فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية
مبتداء محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية
والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود
والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا او قيل زائدة
او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل
في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم يكن
الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها
النصب واختير النصب ليبطل الاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء
بمعنى الشرط وجعل الآية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع
التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف
الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شئ عن شئ

وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب
بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حذر ذلك المعمول تحذيرا فيكون
مفعولا مطلقا او ذكر تحذيرا فيكون مفعولا له مما بعده اي مما
بعد ذلك المعمول او ذكر المحذر منه مكررا او على صيغة المجهول
عطفا على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد في
المعطوف من ضمير كما في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في
المعطوف المظهر موضع الضمير اذ تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتق ذكر مكررا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير
العايد الى المعمول اشعارا بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد
واياك ان تحذف هذان مثالان لاول نوعي التحذير ومعناهما
بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك من
حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك
وعلى هذا التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فلعل المراد من
تبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما
منها والطريق الطريق مثال الثاني نوعيه اي اتق الطريق ولا تخلي
عليك

عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتق
زيدا من الاسد فينبغي ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد في مثالي
النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا على تبعيده
فالصواب ان يقال بتقدير بعد او اتق ونحوهما فيقدر مثل بعد في جميع
افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك
فان المعنى على بعد مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق في
بعضها كالمثال المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج
من النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك فانه ايضا تحذير
واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وبدليل اذ كونها
فيما بعد وتقول في قسمي مثالي النوع الاول اياك من الاسد كما كنت
تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان
تحذف وتقول في المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اي اياك
من ان تحذف فلا حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول
في المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع
غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف

اشذ شذوذا الا ان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشائع
كثير في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا المنصوب
فيه ما فعل فيه فعل اي حدث مذكور تضمنا في ضمن الفعل الملفوظ
او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدرا
فقوله ما فعل فيه فعل شامل لاسماء الزمان والمكان كلها فانه
لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيها فعل سواء ذكر الفعل
الذي فعل فيهما اولا وقوله مذكور خرج به ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو
يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان يفعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس
بمذكور لكن بقي مثل شهدت يوم الجمعة داخلا فيه فان يوم
الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهودي يوم
الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية
اي المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل
مذكور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس
من حيث انه فعل فيه فعل مذكور بل من حيث انه وقع عليه

فعل

فعل مذكور ولا يخفى عليك انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة
الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف فقوله من زمان او مكان
بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه و
تمهيدا لبيان حكم كل منهما وهو اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في
وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا
خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب
بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول
فيه وخالفهم المص حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال
وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه بتقدير في اذ التلفظ بها
يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا
يقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح
انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول على المبهم اي على
المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا او افطرت اليوم وظروف
المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان
المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن

مبهما بل يكون محدودا فلا تقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على
الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر
المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال
وفوق وتحت وما في معناها فان الامام زيد مثلا يتناول جميع ما
يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا
التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اي
على المبهم المفسر بالجهات عند ولدى اي قياسا نحو دون وسوى
لابهامهما اي لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمهما وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل
على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك
لكثرته في الاستعمال مثل الجهات الست لا للابهام وكذا حمل عليه ما
بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته في الاستعمال
لا للابهام على الاصح اي على مذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة
الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر
لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا المحل تأمل فان الفعل لا يطلب المفعول

فيه

فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار
وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار
في البلد الفلاني فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك
ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان
شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا في الدار التي هو جزء من
البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا في الدار كذلك يصح ان تقول
ضربت في البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه
اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار لا يصح ان تقول دخلت البلد
فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التي
فعلت فيها فلا يكون الدار مفعولا فيه بل مفعولا به وقيل معناه
على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع في
نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن
سيبويه ان استعماله بفي شاذ وينصب اسم المفعول فيه بعامل
مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اي سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة

صمت ضمه والتفصيل فيه بعينه كما مر في المفعول به المفعول له هو
ما فعل لاجله اي لقصد تحصيله او بسبب وجوده فخرج به سائر
المفاعيل مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اي حدث مذكور
اي ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا اذا
قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز
عن مثل اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز عنه وهو اي
الفعل الذي فعل لاجله فعل مذكور في الجملة كما في ضربت زيدا قلنا
المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه وحينئذ يخرج نحو اعجبني التاديب
الذي ضربته لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل
فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب
فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب
جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود
انما وقع بسبب الجبن خلافا للقائل بكون المفعول له معمولا مستقلا غير
داخل في المفعول المطلق بخلاف ظاهر الزجاج فانه
اي المفعول له عنده اي عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فان معنى

عنده

فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلت المراد مذكور معه

٨٨

عنده في المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت في
القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود
جبن ورد قول الزجاج بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدخله في
حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء
زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها و
شرط نصبه اي شرط انتصاب المفعول له لا شرط كونه مفعولا
له فالسمن في الاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام مما لا نزاع عنده
مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط
نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام
لانها اذا ظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليل
الافعال فلا يقدر غيرها من من والباء وفي مع انها من دواخل
المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه الصلوة والسلام ان امرأة
دخلت النار في هرة اي لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها
عن اللفظ وابقاؤها في النية وكان الاصل ابقاؤها في اللفظ
والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما يكون

في حذفهما من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف
بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز
ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا
نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اي لمحدث فاعله وفاعل
علمه احترازا عما اذا كان فعلا للغير نحو جئتك لمحبتك اياي
ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمانا
وجودهما نحو ضربت تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد
ذا المغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما
بعضا من زمان وجود الاخر نحو قعدت عن الحرب جبنا
فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني
الجبن ونحو شهدت الحرب ليقع الصلح بين الفريقين فان
زمان المفعول له اعني ايقاع الصلح بعض زمان الفعل اعني
شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له
في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدي بذلك امس وانما
اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر

فيتعلق

فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل
شيء منها المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل
مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه
فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند
الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى
اللام وهذا عندي عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
الى اللازم النصب وتركه منصوبا جاريا على ما هو عليه في الاكثر و
اليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض
الحواشي ان هذا الراي شريف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل وقد
حيل بين العير والنزوان وان كان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير
الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا
يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته
على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره وضمير
المجرور الموصول المذكور بعد الواو احترازا عن المذكور بعد غير
كالفاء لمصاحبة معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون
ذكره بعد الواو لاجل مصاحبة معمول فعل وافادته اياها

سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو
كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اى لفظيا كالمثا
لين المذكورين او معنى اى معنويا نحو مالك وزيدا او ما تصنع
والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته فى ذلك الفعل فى زمان
واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها
لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءنى زيد
وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة فى اصل الفعل دون المصاحبة
اعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل فى المفعول معه الفعل
او معناه بتوسط الواو التى بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع
لكونها اخصر واصلها واو العطف التى فيها معنى الجمع فناسبت معنى
المعية فان كان اى وجد الفعل اى ما يدل على الحدث فيعم الفعل
واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز
العطف اى لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا
وعمرا او وجب العطف فيه فالوجهان اى العطف والنصب على المفعولية
جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على
المفعولية

المفعولية وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب نحو جئتك وزيدا
فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة الا بتاكيد المتصل بالمنفصل
ولا بغيره وان كان الفعل معنى اى امرا معنويا مستنبطا من اللفظ
وجاز اى لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل
المعنوى بلا حاجة مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد و
عمرو والا اى وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حيث لا وجه
سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمروا فانما امتنع العطف فيهما لان
العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمروا
على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس [illegible]
وانما حكمنا بمعنوية الفعل فى هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما
يماثله فمعنى ما شانك وعمروا ما تصنع وعمروا ومعنى ما لك وزيدا ما
تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو وما يصنع زيد وعمرو والحال لما
فرغ من المفاعيل شرع فى الملحقات بها وهو ما تبين هيئة الفاعل
او المفعول به من حيث هو فاعل او مفعول كما هو الظاهر فبذكر الهيئة
الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول

يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول كصفة المبتدأ نحو زيد العالم
اخوك ثم بقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل او المفعول فانها تدل على
هيئة الفاعل او المفعول مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول
وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج منه مثل ضرب
زيد عمرا راكبين لفظا او معنى اى سواء كان الفاعل او المفعول
الذى وقع الحال عنه لفظا اى لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل (حالا)
او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام و منطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة
او حكما او معنى اى معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية
المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه و
منطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقيا او
حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه فى معنى الفاعل او المفعول
به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى اوقعت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف
فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكأنه الفاعل

او المفعول

91

او المفعول نحو بل ملة ابراهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا (نتبع)
فانه يصح ان يقول بل نتبع ابراهيم حنيفا بل نتبع ملة ابراهيم وان
يأكل اخاه مقام يأكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا
وهو جزء المضاف اليه فكأن الحال عن المضاف اليه هو الحال عن
المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما فى قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر
المضاف اليه جزؤه فان دابر الشئ اصله والدابر مفعول ما لم يسم
فاعله باعتبار ضميره المستكن فى المقطوع فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم
فاعله ولو قرئ تبين على صيغة الماضى المعلوم من باب التفعل او يبين
على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار متعلقا به (والمجرور)
لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من
غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول الا لدخول ما وقع حالا عن
المضاف اليه مثل ضربت زيدا قائما مثال اللفظى الملفوظ حقيقة فان
فاعله تاء المتكلم ومفعوله زيدا انما هما باعتبار لفظ هذا الكلام
ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج وهما ملفوظان حقيقة وزيد

في الدار قائماً فمثال اللفظي الملفوظ حكماً فان فاعله الضمير المستكن
في الظرف فانما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار
معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكماً وهذا زيد قائماً
مثال المعنوي لان مفعولية زيد ليست باعتبار لفظ الكلام
ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من
لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يتصل المتكلم الاخبار عنها
بل عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام اشير او انبه الخارج عن منطوق
الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي
عامل الحال اما الفعل الملفوظ والمقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في
الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد في الدار ذاهب راكبا وزيد في
الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول
نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او
معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به وتقديره كا
لاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي
والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعل في الدار قائما

وكانه

وكانه اسد صائلا او شرطها اي شرط الحال ان يكون نكرة لان النكرة
اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل
بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه
محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس شرطها
ان يكون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها
اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما
يكون ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او
مغنية عنه المعرفة لاستغراقها نحو قوله تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا
من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام
نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا
او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه
غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم ووقوع
الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد الاشتراط
كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون
صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية ويحتاج
الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ وخبرا

معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك
لم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال البيت للبيد يصف
حمار الوحشي والأتن يقول ارسل حمار الوحش الاتن وكان
المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اى ارسلها
معتركة متزاحمة ولم يذدها اى لم يمنعها عن العراك ولم يشفق
اى لم يخف على نغص الدخال اى على انه لم يتم شرب بعضها للماء
بالدخال والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى
الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه
لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها فى بعض
او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده ونحوه مثل
فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط
كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال
محذوفة اى تعترك العراك وينفرد وحده اى بانفراده وتجتهد
جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة
على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة

ومنفردا

ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة
كالحسن الوجه فى الصورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان
صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص
بما يوجب التقديم ولم يكن للحال مشتركة بينها وبين معرفة وجب
تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصيص النكرة بتقديمها لانها
فى المعنى مبتدأ او خبر ولئلا يلتبس بالصفة فى النصب مثل قولنا
ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى ساير المواضع وان لم يلتبس طردا
للباب ولا يتقدم اى الحال فيما عملا مثل زيد قائما كالعمود فاعلا على
العامل المعنوى وقد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وانما هو مقدر
بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج
عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم
على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل
ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف
الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد
قائما فى الدار نظرا الى قوة ما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه فى المنع
فلا يجوز قائما زيد فى الدار ولا قائما فى الدار زيد اتفاقا لاحتمال ان يكون

معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية
الا ان الظرف يتقدم على عامل المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال
لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي
واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد
هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي
كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة
او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا
نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع
وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم
تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر
البصرية يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار
عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا
بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين جر الجر
والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه
من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك
قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس بمجرور ولهذا اجاب
بعضهم

بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة
وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي ارسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا
كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي صفة
سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يأول
الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا
رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل
الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الغالب في الحال الاشتقاق مثل
بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما بقي فيه حموضة اطيب منه رطبا و
هو ما فيه حلاوة صرفة فانهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة
البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب
من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار رطبا و
العامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم
بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان
باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت با
لمشار اليه هذا من حيث ذاته مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة
فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم

اقيم المظهر مقامه دار حيوان يليه والطيبة تعلقت به من حيث
انه مفضل عليه فهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضي ولما الضمير
المستتر في افعل فانه وان كان مفضلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم
ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد قائما احسن
منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل في بسرا اسم الاشارة
اي مشيرا اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون
المشار اليه التمر اليابس فلا يتقيد الاشارة بحالة البسرية وانه يصح
حيث وقع وقع اسم الاشارة اسم لا يصح اعماله في نحو ثمرة نخلتي
بسرا اطيب منه رطبا وتكون اي الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات
فيصح ان وقعت حالا لانها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية خبرية
محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها
عليه في قوة الحكم بها عليه والجمل الانشائية لا تصلح ان يحكم بها على شيء
ولما كانت الجملة مستقلة بالافادة لا تقتضي ارتباطها بغيرها الحال
مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها من رابطة تربطها لا
صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية
اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا

او

او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اي الجملة الاسمية الحالية
مثبتة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان
يكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا راكب وجئت وانت
راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على
الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه الصلوة والسلم كنت نبيا
وادم بين الماء والطين وهذا اي الربط بالواو وحدها وبها مع
الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في المؤكدة فلا يجوز الواو نقول
هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد لشدة
الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من
الواو على الصحيح والمضارع المثبت اي الجملة الفعلية التي يكون الفعل فيها
مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى لاسم
الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اي ما سوى
الجملة الاسمية والفعلية المشتملة على المضارع المثبت من الجمل المشتملة
على المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي بالواو والضمير معا او با
لواو وحدها من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها

لانها متعلقة بصاحبها

لمضمون جملة احترز به عما تؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به
عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كما قال صاحب
الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل شهد
ولا بد ههنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اسمين
لا يصلحان للعمل فيها والا كان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه
واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط التمييز ما اى الاسم الذي
يرفع الابهام احترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم التنحية فهو
ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم واريد معين المستقر
اى الثابت الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له
فان المستقر وان لم يكن بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق
منصرف الى الكامل وهو الوضعي احترز به عن نحو رايت عينا جارية
فان قوله جارية يرفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع
بل نشا في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له ولذا يقع به الا
حتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما
موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي

جزئي

جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد من
جزئياته بل الابهام انما نشا من تعدد الموضوع له او المستعمل
فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع
له من حيث انه موضوع له ولذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع
لشخص معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء
الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام الوضعي عن ذات
لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام
المستقر الواقع في الوصف لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما
وضع الرطل مثلا النصف من فلا شك ان الموضوع له معنى معين متميز
عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام
فيه الا من حيث ذاته اى جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من
جنس العسل او الخل او غيرهما والا من حيث وصفه فانه لا يعلم منه
بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوضعي
الثابت فيه بحسب الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي
واذا اريد رفع ابهام الذاتي فقيل زيتا فزيتا يرفع الابهام المستقر

عن الذات اى النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف
مذكورة او مقدرة صفتان للذات اشارة الى تقسيم التميز فا
لمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه في قوة
قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك
الشئ المقدرة فيه فالاول اى القسم الاول من التميز وهو ما يرفع
الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد يعني به ما يقابل الجملة
وشبهها او المضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اى يعرف
به قدره وسيجئ غالبا اى في غالب المواد واكثرها اى رفع الابهام
مطلقا يتحقق في ضمن هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام
فيما اكثر والمقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما و
سياتي ذكر تميز العدد وبيانه في باب اسماء العدد واما في ضمن
غيره اى غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن
ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع
ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات تلك قولك عندي عشرون
درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة مثلها زبدا المراد

بها

بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وانما
اقتصر المص على الامثلة الثلثة لان كان مطمح نظره التنبيه على بيان
ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا او النون كما
في منوان سمنا او بالاضافة كما في نحو على التمرة مثلها زبدا ولهذا
لم يستوف اقسام المقادير كرر بعضها ومعنا تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافتها لان المضاف لا يضاف
ثانية واذا اتم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم
بالفاعل وصار به كلاما تاما فيشابه التميز الاتي بعده المفعول
لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام
الكلام فينصبه ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل
التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى
ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم وان كان
يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينصب التميز عنه
فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد اى التميز وان
كان الاسم التام مثنى او مجموعا ان

كان اي التميز جنسا وهو ما يتشابه اجزائه ويقع مجردا عن التاء
على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمع كالماء والتمر والزيت
والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان يقصد الانواع اي ما فوق
النوع الواحد فيشمل المثنى ايضا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردا
عليها فلا بد من ان يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع
بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين
للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وعكس ان
يجاب عنه بان المراد بالانواع تخصيص الجنس سواء كانت
بالخصوصيات الكلية او الشخصية والجمع اي يورد التميز
على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الواحد وفي غيره المقدار
تاما بتنوين او بنون التثنية او المثنى او وجد التميز ملتبسا
بتنوين المفرد او بنونه التي للتثنية فانه لما تم الاسم
بهما اقتضى التميز جازت الاضافة اي اضافة المفرد
المقدر الى التميز اضافة بيانية باسقاط التنوين
ونون التثنية جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض
وهو رفع الابهام بذالك مع التخفيف نحو رطل زيتا

ومنوان

ومنوان سمن والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية
بان يكون بنون الجمع والاضافة فلا يجوز الاضافة الا بقاه
في نون الجمع نحو عشرون درهما اما في الاضافة فلئلا يلزم
اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه يجوز ان يضاف
الى غير المميز نحو عشريك وعشري رمضان بالاتفاق
لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز ليلزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين
الى رمضان انه اراد عشرين رمضان او اراد اليوم
العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس
ايضا الا على قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن
غير مقدار عطف على مفرد مقدار اي الاول كما يرفع
الابهام عن مفرد مقدار كذالك يرفعه عن مفرد غير مقدار
اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام
بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اي خفض التميز
باضافة غير المقدار اليه اكثر استعمالا للحصول

للغرض مع الخفة لقصور غير المقدار عن طلب
التميز بان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها
ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم
الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام
عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر
ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة
لاكن لما كان الابهام في طرف النسبة
يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها
يستلزم الرفع قال في نسبة مقتصرا
عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذ
القسم للمفرد المذكور في القسم الاول

انما

انما هو لمجرد النسبة لا غير وفي جملة
اي نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها
اي ما شبهها عطف على جملة وهو
اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء
او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا
او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها
او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر
نحو اعجبني طيبه ابا وكذالك ما فيه
معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا
نحو طاب محمد نفسا مثال للجملة والتميز
فيه خاص بالمنتصب عنه نحو زيد طيب ابا

مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون
لما انتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز
بين الجملة وما ضاهاها فهذا ان المثالان في قوة
اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد وزيد طيب
نفسا وابا فقوله ابوه ودارا وعلما عطف على نفسا
وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين
غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اورد لكل
من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة
فالنفس عين غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار
عين غير اضافي فهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين غير
اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض اضافي وكل
منهما متعلق بالمنتصب عنه او في الاضافة عطف على قوله
في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا وذكر لانه
اظهر التميزات ولا خفاء به ابا وابوه ودارا وعلما اورد
هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد قوله لله دره فارسا اشارة
الى ان التميز

قد يكون

ولا يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثلا للتميز
المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير ربه رجلا ويكون فارسا
تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان
يكون الضمير معينا معلوما ولا ابهام يكون في نسبة الدر اليه
والدر في الاصل اللبن وفي خبر كثر العرب فاريد به الخير اي لله خيره
فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم
اي حذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر فبالنفس ثم ان كان
اي التميز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما لا صفة يصح جعله لما
انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان
يكون ذلك التميز تارة له اي للمنتصب عنه بان يكون تميزا برفع
الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تميزا برفع الابهام عن متعلقه
وذلك بحسب القراين والاحوال مثل لها في طاب زيد ابا فانه يصح ان
يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تميزا عن زيد اذا اريد اسناد
الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تميزا عن متعلقه
باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اي وان لم يكن التميز
بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو
لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست

وذلك مما يجب ان يكون لما انتصب عنه فيصح جعله له ايضا
والجواب ان هذين الشرطين لما جعلتا قسمين فقد اعتبر في
الشرطية الاولى قيدين يجب اعتبارهما في الشرطية الثانية
بحسب الظاهر والا لم يتحقق التقابل بينهما ولما اعتبر في
الشرطية الاولى قيدين اولهما وجودي والثاني عدمي كانت
الشرطية الثانية بخلاف الاولى بتعين يكون قيدها الاول عدميا
والثاني وجوديا هكذا وان لم يصح جعله لما انتصب عنه وكان
نصا في المنتصب عنه ويدخل مثل طاب زيد نفسا في الشرطية
الثانية فيحتاج في اخراجها الى اعتبار القيد الذي اعتبر في
الشرطية الاولى بتعين قوله ولم يكن الا في المنتصب عنه و
حاصل اعتبار هذا القيد في كلا مقدمتي الشرطيتين بجعل
ان هذا القسم خارج من المقسم فيصح التقابل بين القسمين
مع عدم ورود بعض عليها تامل

نصا فی المنتصب عنه طاب صح جعلها له بالتعبیر عنه بها فهی المتعلق
زید وهو الذات المقدرة اعنی الشیء المنسوب الی زید فیطابق
التمییز فیها ای فیما جاز ان یکون لما انتصب عنه سواء کان
نصا فیه او محتملا له وللمتعلق وفیما تعین لمتعلقه ما قصد من
وحدة التمییز واثنینیته وجمعیته سواء کانت لموافقة ما انتصب
عنه مثل طاب زید ابا والزیدان ابوین والزیدون اباء او لمعنی
فی نفسه مثل طاب زید ابا اذا اردت اباه فقط وطاب زید
ابوین اذا اردت ابا وجدا وطاب زید اباء اذا اردت ابا واجدادا
فعلی کل من التقدیرین اذا قصد وحدة التمییز اورد مفردا
واذا قصد اثنینیته اورد تثنیة واذا قصد جمعیته اورد جمعا
فان صیغة المفرد لا تصلح ان تطلق علی المثنی والمجموع الا اذا
کان التمییز جنسا یقع علی القلیل والکثیر فانه اذا قصد تثنیته
او جمعیته لا یلزم ان یثنی ذلک الجنس ویجمع بل یکفی ان یوتی
به مفردا لصحة اطلاقه علی القلیل والکثیر فلا حاجة الی تثنیته
وجمعه نحو طاب زید علما والزیدان علما والزیدون علما
الا ان یقصد بالتمییز الذی هو جنس الانواع من حیث امتیا
زاتها

زاتها النوعیة فانه لا بد من تثنیته او جمعه نحو طاب الزیدان علمین
والزیدون علوما اذا ارید ان متعلق الطیب من کل من الزیدین
والزیدین نوع آخر من العلم فان صیغة المفرد لا یفید ذلک المعنی ف
ان کان ای التمییز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مؤولة
بها نحو کفی زید رجلا فان معناه کفاه کاملا فی الرجولیة کانت الصفة
صفة له ای لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعی موصوفا
والمذکور اولی بموصوفیته فاذا قیل طاب زید والدا کان الوالد زیدا
ولا یحتمل ان یکون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو بمعنی
مع والطبق مصدر بمعنی المطابقة ای کانت الصفة صفة له مع مطا
بقتها ایاه او ومطابقتها ایاه ویجوز ان یکون بمعنی اسم الفاعل والواو
للعطف علی خبر کانت ای کانت صفة له ومطابقة ایاه والمراد بالمطا
بقة الاتفاق فی الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث لکونها
حاملة لضمیره واحتملت ای الصفة المذکورة الحال ای ایضا لاستقامة
المعنی علی الحالیة نحو طاب زید فارسا ای من حیث انه فارس او حال
کونه فارسا لکن زیادة من فی نحو لله دره من فارس وقولهم
عز من قائل یؤید التمییز لان من تزاد فی التمییز لا فی الحال وایضا المقصود
مدحه بالفروسیة لا لحال الفروسیة اذ قد یمدح حال الفروسیة بغیرها

من الصفات فلا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق نحو لا
يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد
ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى
ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما
هو عامل فيه من الفعل الصريح او غير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا
للفعل في نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه وفاعلا له اذ جعلته متعديا
لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او اذا جعلته
نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا
ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث في كون الماء في قولهم امتلأ الاناء
ماء من حيث المعنى فاعل الفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لو
لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء او
على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه الجرم متنوع بقطعه ماء
فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك
ربح زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام عن شيء منسوب
الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد
وان كان اسناد ربح اليه حقيقة والى التجارة مجازا وهذا يقدح فيما ورد
على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز عن النسبة اما فاعل في المعنى
او

او مفعول من ان التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل
ولا مفعول فلا يطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد
فانهما يجوزان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل
والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل
والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل ومتمسكهما في هذا
التجويز قول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا
بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه ح يكون في
كان ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا
تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير
الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا تمييز عن نسبة كان اليه وما
كان الحبيب نفسا تطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت
على تقدير تانيثه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كان نفس الحبيب
تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق
عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان
معلوميته بهذا الوجه الغير محتاج الى التعريف كافية في
تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال
متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم

الذي اخرج وحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى
المنقطع من متعدد جزئياته نحو ما جاءني احد الا زيدا
او اجزائه نحو اشتريت العبد الا نصفه سواء كان
ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم
الا زيدا او تقديرا اي مقدرا نحو ما جاءني الا زيدا
اي ما جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها
وحترز به عن نحو جاءني القوم غير زيد وما جاءني القوم
لكن زيد والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي
بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد وحترز به عن
جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن
داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان
من جنسه كقولك جاء القوم الا زيدا مشيرا بالقوم
الى جماعة خالية عن زيد ولم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا
وهو اي المستثنى مطلقا حيث علم اولا بوجه يصح
تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يقطع له من تعريف
قسميه اعني المذكور بعد الا واخواتها سواء
كان مخرجا او غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة
وما للاختصار منصوب وجوبا اذا كان واقعا بعد

بعد الا

الا الا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة فيد بد وان لم يكن الواقع
بعد الا التي للصفة داخلا في المستثنى له الا يدخل عنه في كلام موجب بين
بين ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا وحترز به عما اذا
وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء
ولا حاجة ههنا الى قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان
المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب
على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا
لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله وكان بعد عدا وخلا
الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرئ الا يوم كذا
فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان
منصوبا على الاستثناء عند البصريين الفعل المتقدم او معنى الفعل
بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ
له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب
وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام
موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد
لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب

ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا
في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات الحجاز فانهم قاطبة يلتزمون
او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فلا يقع
مطلقا منصوبا عندهم اذ لا يتصور البدل الا بدل الغلط وهو لا يقع الا
بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يقصد بطريق الروية
والفطنة واما بنو تميم فقسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل
وثانيهما ان لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجاز
يين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم
اي من رحمه الله فمن رحمه الله معصوم لا عاصم والمعصوم فلا يكون
داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى
منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا
جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا
نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى مفعول
بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او
الحذف في الاتصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة
المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى المصدر

الفعل

الفعل المتقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى
منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم
او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر
منهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في
الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان
ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي
لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر وما عدا و
ما خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما
عدا لان ما فيهما مصدرية مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما
خلا زيدا وما عدا عمرا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو والنصب على
الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد في
وقت مجاوزتهم او مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر
بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خاليا بعضهم او مجيئهم من زيد ومجاوزا
بعضهم او مجيئهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما
زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به فلهذا لم يقل في
الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا
او بعد لا يكون نحو سيجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب
ومنه حديثه عليه السلام ما من نبي الا وقد اخطأ او هم بخطيئة

بعدها لانهما من افعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسمها
في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور
او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب
على الحالية واعلم انه لا يستعمل منه الافعال الا في المستثنى المتصل
الغير المفرغ ولا يتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها
ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن
المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى
واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترز عما اذا كان بعد سائر ادوات
الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترز عما اذا
وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى
منه احترز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه ح يعرب على حسب العوامل
وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب
اي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا
ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو
ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحد
الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز

غير

غير مختار وانما اختير البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء
انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا والاعراب البدلي
بالاصالة وبغير واسطة ويعرب ذلك المستثنى على حسب العوامل
اي بما يقتضيه العامل من الرفع او النصب او الجر اذا كان المستثنى منه
غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ له العامل
عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك
فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب
اشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد اذ يصح
ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان
يضرب كل احد المتكلم الا زيد الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم
مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان يحرك فكه
الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان
المراد بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات
الا يوم كذا اي ما وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد
المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك ولقائل
ان يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في
بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في

غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم
كذا الا بعد تخصيص اليوم بل ايام الاسبوع مثلا فيجري في مثل هذا
التخصيص في ضربني الا زيد بان تخصيص المستثنى منه بكل واحد
من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق بين هاتين
الصورتين في كل واحد منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة
بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب
عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع
افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد ما
منها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها
ومخالفة واحد ما منها فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق
بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور
قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله
فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة
ظاهرة الدلالة على البعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم
اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا
مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في النفي
فالغالب فيه عدم استقامة المعنى فحسن تعميم اي من اجل ان المفرغ

لا يكون

لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل ما زال زيد الا
عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى
زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال
الشارح الرضي يمكن ان يحمل الصفات على ما يمكن ان يكون زيد
عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على
المبالغة في نفي صفة العلم كانك قلت يمكن ان يحصل فيه جميع
الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج في صورة
الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التاويلات
ارجاع جميع المواد الايجابية عند الاستثناء على صورة الاستقامة
كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب
من معارفك او المقصود منه المبالغة في عموم المجتمعين على ضربك
واذا تعذر البدل من حيث حمله على اللفظ اي لفظ المستثنى منه
فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على لفظه عملا بالمختار
على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع
محمول على موضع احد لا مجرور محمول على لفظه ومثل لا احد فيها
اي في الدار الا عمرو فعمرو محمول على محل احد لا على لفظه ومثل

ما زيد شيئا الا شئ لا يعبأ به اى لا يعتد به فشئ مرفوع على محل
شيئا المنصوب لا على لفظه وقوله لا يعبأ به ليس فى كثير من
النسخ وعلى ما وقع فى بعضها فهو صفة شئ المستثنى قيل انما
وصفه به لئلا يلزم استثناء الشئ من نفسه ولا يخفى انه لو جعل
المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية او لا
وجعل المستثنى شيئا لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق
والطف وانما تعذر البدل على اللفظ فى الصورة الاولى لان من
الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات اى بعد صيرورة الكلام
مثبتا لانتقاض النفى بالا لانها لتاكيد النفى ولا نفى بعد الانتقاض فلو ابدل
على اللفظ وقيل ما جاءنى من احد الا زيد بالجر كان فى قوة قولنا جاءنى من
زيد فيلزم زيادة من فى الاثبات وذلك غير جائز وفى الصورتين الاخريين
لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ لا احد فيها الا عمرو وابالنصب لان فتحة
بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل
حقيقة او حكما ليعمل فيه هذا العمل وكذا
فلا بد من تقدير
فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى على لفظ المستثنى منه
لا بد من تقدير ما كذلك ليعمل وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذا
لم يكن البدل الا بتقدير العامل لا حكما اذ النفى بدخوله على المبدل منه

واعتبر

واعتبر سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملتين فى
المستثنى المحمول على البدل بعده اى بعد الاثبات يعنى بعد صيرورة
الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا عملتا للنفى وقد
انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل على اللفظ
حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالا
بتداء وشئ على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت
لاحد فى هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة
لا ومحل بعيد هو رفعه بالابتداء فلم اعتبر حمله على محله البعيد لا
القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض
بالا بخلاف محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا
الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا بالا لانها اى ليس عملت للفعلية
لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها لبقاء الامر العامل لها اى ليس
للعمل اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اى من اجل ان عمل ليس للفعلية
لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى
قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما
باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض بالا و
المستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى بكسر السين او ضمها
مع القصر وسواء بفتح السين وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه

وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالاتهم واحد
بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله ضمير ومعناها
تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرو حاشا
زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء
دون الصفة اذ هو ح باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا
على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه انجر بها المستثنى للاضافة
انتقل اعرابه اليه وغير اي كلمة غير في الاصل صفة لدلالتها على ذات
مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان يقع صفة
كما تقول جاءني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير في الكلام
العرب لكنها حملت على الا فاستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف
الاصل وذلك لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت
الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لم تحمل الا عليها في الصفة غالبا
الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون
موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد
وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليتوافق حالها صفة بحالها
اداة استثناء اذ لا بد لها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول
في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا كالقناطر
جال او تقدير القوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان

الا زيد منكورا اي منكرا لا يعرف باللام حيث يراد به العهد او الاستغراق
فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به
الى جماعة يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل وعدم التنا
ول قطعا على تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر
المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو جاءني
رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او
عشرون الا درهما وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان
محصورا على احد الوجهين يجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر
الاستثناء نحو كل رجل الا زيدا جاءني وله علي عشرة الا درهما و
انما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء
عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام
انه لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقوله غالبا لانه قد يجوز
الاستثناء في المحصور نحو ما جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر
في المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجلا او الا حمارا او لكن لما كان
ذلك نادرا لم يلتفت المص اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما
اي في السماء والارض آلهة جمع اله والولادة لا نفيهما على عدد محصور الا الله
اي غير الله لفسدتا اي خرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها
تابعة لجمع منكور غير محصور وهي آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم

دخول الله في آلهة بيقين فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الآية مانع
آخر عن حمل إلا على الاستثناء وهو أنه لو حملت عليه صار المعنى لو كان
فيهما آلهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا يدل على أنه ليس فيهما
آلهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز أن
يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما إذا كانت للصفة
بمعنى غير فإنه يدل على أنه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى وإذا لم يكن فيهما
آلهة غير الله يجب أن لا يتعدد لأن التعدد يستلزم المغايرة وضعف
حمل إلا على غير في غيره أي في غير جمع منكور غير محصور لصحة
الاستثناء ح ومذهب سيبويه ح جواز وقوع إلا صفة مع صحة
الاستثناء قال الحريري في قولك ما أتاني أحد إلا زيد أن يكون إلا زيد
صفة وعليه أكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل أخ مفارقه أخوه
لعمر أبيك إلا الفرقدان فإن صفة لكل أخ لا الاستثناء منه وإلا
وجب أن يقال الفرقدين بالنصب لأنه في الكلام الموجب جميع المستثنى
فيه واجب النصب وحمل الأكثر ذلك على الشذوذ وفي هذا البيت شذوذ
آخر أن أحدهما وصف كل دون المضاف إليه والمشهور وصف المضاف
إليه فهو المقصود وكل لإفادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر
بين الصفة والموصوف وهو قليل وإعراب سوى وسواء النصب على
الظرف أي بناء على ظرفيتهما لأنك إذا قلت جاءني القوم سواك وسواء

زيد

١١٠

زيد فكأنك قلت مكان زيد على المذهب الأصح وهو مذهب سيبويه
فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية
والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر
ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الأخفش أن سواء
إذا خرج عن الظرفية أيضا نصبوه مستنكرا للرفع فيقولون
جاءني سواءك وفي الدار سواءك ومثل هذا في الاستنكار
الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم
بالنصب خبر كان وأخواتها وسنعرفها في قسم الفعل إن شاء
الله تعالى هو المسند بعد دخولها أي دخول كان أو إحدى
أخواتها والمراد بعديته المسند لدخولها أن يكون إسناده إلى
واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولا شك أن ذلك إنما يكون
بعد تقرر الاسم والخبر فالإسناد الواقع بين أجزاء الخبر المقدم على تقرره
لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان
زيد يضرب أبوه ولا بمثل كان زيد أبوه قائم بأن يقال يصدق على يضرب
وقائم في هذين المثالين التعريف وليسا من أفراد المعرف ويمكن
أن يقال في جواب هذا النقض أن المراد بدخولها ورودها للعمل
فيما وردت عليه كما سبقت الإشارة إليه فخبر إن وأخواتها
مثل كان زيد قائما وأمره أي أمر خبر كان وأخواتها كأمر خبر المبتدأ

في اقسامه واحكامه وشرايطه على ما سبق في بحث المبتدا والخبر ولكنه
يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة
لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر
وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق
زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما
لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لا بد من قرينة رافعة للبس و
كذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة
هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله
اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف
من هذه الافعال الا كان وانما اختصت به بالحذف لكثرة استعما
لها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر
ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم
ثم فاء بعده اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو اقواها
اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى
ان كان عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي
ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول نحو ان خير فخيرا اي
ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه و ضعفها

بحسب

فلذلك

بالحذف

بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني
كان في مثل اما انت منطلقا انطلقت اي لان كنت منطلقا
انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام قياسا ثم
حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا و
زيدت لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضا عنها وادغمت
النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقا انطلقت
وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان
كنت منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا
حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر المص على الاول لانه المشهور
اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى
هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان او واحدة من اخواتها مثل
ان زيدا قايم وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اند
فع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل ابوه في ان زيدا ابوه قايم
المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس في حكمه وانما لم يقل اسم
لا لانه ليس كله ولا الاكثر من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من
المنصوبات لا حقيقة ولا مجازا بل المنصوبات منه اقل مما
عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه من المنصوبات
فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن الاكثر منه فاعطي

لا الرجل الكل فعند الكل هنا تجوزا وابعد ان يقال اسم لا هو المنصوب
بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو
مرفوع فليس عملها العدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خبر
به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف في
حملها مطلقا لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها
اي يلي المسند اليه لفظ لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافا او
مشبها به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال
مترادفة من الضمير المجرور في اليه او اللاتي منه او من الضمير المجرور في فهو
لها وما في من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة
مضافا وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفت في المرفوعات
تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها با
لمضاف وقول لك على النسخ المشهور عن تتمة المثالين كليهما فان
كان اي المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بان كان
مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اي
يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به ليترتب عليه قوله فهو مبني على
ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او منفصلا لكم غير ذلك و
قوله على ما ينصب به اي ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه
وهو الفتح في الموحد نحو لا رجل في الدار والكسر في جمع المؤنث السالم

بلا

بلا تنوين مثل لا مسلمات في الدار والياء المفتوح ما قبلها في المثنى والمكسور
ما قبلها في جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما
ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بني لتضمنه معنى
من اذ معنى لا رجل في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجل
في الدار حقيقة او تقديرا فحذف تخفيفا وانما بني على ما ينصب به ليكون البناء
على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا
المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه
في الاصل اعني الاعراب وان كان اي المسند اليه بعد دخولها معرفة بانتفاء
شرط التنكير او مفصولا بينه اي بين كلمة لا المسند اليه وبين لا بانتفاء
شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه
مضافا او مشبها به او لا وهي ستة صور نحو لا زيد في الدار ولا عمرو
ولا غلام زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امراة ولا في الدار
غلام رجل ولا امرأة ولا في الدار زيد ولا عمرو ولا في الدار غلام زيد
ولا عمرو وجب في جميع هذه الصور المسند اليه الرفع على الابتداء اما
في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعف
لا عن التأثير مع الفصل والتكرير اي وجب تكرير لا مع اسم لكن مطلقا لا
بعينه الملحق المعرفة ليكون كالعوض عما فات التنكير من معنى نفي الاحاد و
في النكرة ليكون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل افي الدار رجل

ام امراة وهذا التعليل جار فى المعرفة ايضا ونحو قضية اى هذه قضية
ولا ابا حسن لها اى لهذه القضية بل هو جواب دخل مقدر على قوله
وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان اسم لا فيه معرفة لان
ابا حسن كنية على عليه السلم ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب
غير مكرر فاجاب بانه متاول بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا
مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة
الى المعرفة او بتاويله بفيصل بين الحق والباطل كانه اشتهر عليه السلم
بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصل لها ويقوى هذا التاويل ايراد
حسن محذوف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حول
ولا قوة الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان
عقيب كل منهما نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ
لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما
اى لا حول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا فى كل منهما لنفى الجنس
ولا قوة عطف على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرهما محذوف او
لا حول ولا قوة موجود الا بالله وعطف جملة على جملة اى ولا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه
بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى ولا حول
ولا

المجرد عن اللام على الحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه ١١٤
بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه
بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل فى المعطوف ما لا يحتمل فى المعطوف
عليه ووجه يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المط على التقدير
الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر و
يتضمن الرد على الفراء فى الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى
صفة مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفى بحاله لان لكل من
هيئتى التركيب الوصفى والاضافى معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر
ولهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد
الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا
للكوفية فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة
بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله
ولا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربى و
صلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان كل واحد من هذه التراكيب اضيف
الموصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربى صفة الجانب
والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفها
ثم لو اجيب بان مثل هذه التراكيب متاول فمسجد الجامع متاول بمسجد
التركيبات

الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا
في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع
الايراد بوجهين فان الجامع ليست مضافا اليه ولا صفة للمضاف
وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قايما مقامه منظورا اليه
مشتملا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه
فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف
وعلى هذا القياس صلوة الاولى بجعلها الجمعة متاول بصلوة الساعة
الاولى وبقلة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التاويل لا
يتمشى في جانب الغربي فانه لاشك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية
لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان
جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية
والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى
ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا يضاف صفة الى موصوفها مثل
جرد قطيفة واخلاق ثياب فان اصلها قطيفة جرد واخلاق ثياب
قطيفة جرد واخلاق ثياب فقدمت الصفة على الموصوف واضيفت اليه واجيب عنه بانه متاول
بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة
فلما قصدوا تخصيصه لكونه صالحا لان يكون قطيفة وغيرها مثل

وثياب اخلاق

في

عن مثل لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل
فيه مبني احترازا عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال
او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف وهذا
القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد
بينهما والاتصال وتوجه النفي اليه اي الى النعت حقيقة والمبني في قوله
ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا بالتبعية فانه المذكور
سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جئ بنعت لا يجوز بناؤه
مثل لا ماء ماء باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه
فان باردا في هذا المثال نعت التابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل
نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب لان الاصل في
التوابع تبعيتها لمتبوعاتها في الاعراب ومن اللفظ رفعا حملا على محله
البعيد ونصبا حملا على اللفظ وعلى محله القريب نحو لا رجل ظريف بالرفع
وظريف بالنصب والا اي وان لم يكن النعت كذلك
فالاعراب اي فحكمه الاعراب للغير رفعا حملا على محله البعيد او نصبا
حملا على اللفظ او المحل القريب وقد مرت امثلته في بيان فوائد القيود
والعطف على اسمه المبني اذا كان المعطوف نكرة بلا تكرير للنفي في المعطوف
فانه اذا كان المعطوف معرفة يجب رفعه نحو لا غلام لك والفرس و
اذا كان لا مكررا في المعطوف فحكمه ما علم في لا حول ولا قوة فيما سبق

بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا او بان يحمل
على المحل ويجعل مرفوعا جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعا
طف ولم يجعل في حكم المتصل لظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف
على المنفي يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول ولا قوة ومثل الاب والابن ع ابنا
في قول الشاعر ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى
وتأزرى وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغي ان يكون حكمها حكم
توابع المنادى كما ذكره الاندلسي وفي مثل لا اباله ولا غلامي له اي كل
تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة واجري على
ذلك الاسم احكام الاضافة من اثبات الالف في نحو ابا وحذف
النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في هذين التركيبين ان
يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به
والجار مع مجروره خبرا لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة
الالف في مثل اب وباسقاط النون في نحو غلامين كما في حال الاضافة
تشبيها له اي لاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف
واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا
وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اي مشاركة اسم لا حين يضاف بالمضاف
لظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اي للمضاف في اصل معناه
اي معنى المضاف من حيث هو مضاف يعني الاضافة وهو الاختصاص

او المعنى مثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين
حينئذ الاضافة تحيزا بالمضاف اي بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته
اي مشاركة هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل
معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين
الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي
اتم مما يفهم من غيره ومن ثمة اي لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين
انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب
لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من
اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت
للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب
لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته في اصل معناه
وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد
بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب والغلامين لمرجع
الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى
يفسد على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير
الاضافة لا اباه ولا غلاميه هنا لانه يحتاج الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود
ولا غلاميه موجودان اما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب والغلامين

بهذين التركيبين

لنفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلوم من خالف سيبويه
والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما
بينهما ولان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه
والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار
المعنى واقحام اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة
وحكم المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك
اي لا باس عليك والحذف للاسم مع وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا
كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا
اي لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اي لا احد مثل زيد وان جعلنا
حرفا فالاسم محذوف اي لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي
والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اي دخول
ما ولا وهي اي خبرية خبر ما ولا لهما وكذا اسمية اسمهما لهما لغة حجازية و
خص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما
انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما
بنو تميم فحيث لا ينسبون الى عملهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما
لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل
الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما
هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
خصت

خصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين
نافية مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او
تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اي عمل ما كان مع وجود
من هذه الامور الثلثة اما اذا زيدت ان فلان ما عامل ضعيف
عمل بالشبه بليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض
النفي فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم
الخبر فلتغيير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اي
على خبرهما بموجب بكسر الجيم اي بعاطف يفيد الايجاب بعد
النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن
قاعد فالرفع اي فحكم المعطوف الرفع لا غير لكونه بمنزلة الا
في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اي اسم اشتمل ليخرج الحروف
الاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اي علامته
المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسر او الفتحة
او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس
علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان
مختصا بما عرفه لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف

المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة
اللفظية وان لم يكن داخلا في تعريفه والمضاف اليه وهو ههنا لغيرها
هو المصطلح المشهور بينهم وذهب في ذلك الى مذهب سيبويه
حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب بحرف الجر لفظا ايضا كل
اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها نحو يوم ينفع الصا
دقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شئ سيما كان نحو غلام
زيد او فعل نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر ملفوظا او مقدرا اي
ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا لحال كون
ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد
وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف صمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه
القيام بالصوم الجر المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير
اي تقدير حرف الجر شرطه ان يكون المضاف اسما اذ لو كان فعلا لا
بد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجردا اي منسلخا عنه تنوينه
او ما يقوم مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اي لاجل الاضافة لان
التنوين والنون دليل تمام ما هي فيه فلما ارادوا ان يجعلوا الكلمتين
مزجا يكتسب الاولى من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف
حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة وتمموها بالثانية ثم المصنف لما
من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث ليسوا قائلين بتقدير
حرف

جعل
تمام

حرف الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة
اللفظية لكن الظاهر من كلام المص في المتن والصريح في شرحه ان
التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو للاضافة بتقدير
حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه
ولم ينقل عنه شئ فيه من ساير مصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة
الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير اللام لتقوية العمل اي
ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من
البيانية فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التميز
فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما فانه لا يعلم انه اي شئ منه حسن
فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة
تخصيص فلا يصح ان الاضافة لا يفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان
هذا التخصيص واقعا قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة
فليست فايدة الاضافة الا التخفيف في اللفظ وهي اي الاضافة بتقدير
الحرف معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف
تعريفا او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى
لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها ان لا يكون المضاف فيها
صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء كان لم يكن صفة كغلام زيد

اوكانت صفة ولكن غير مضافة الى معمولها بل الى غيره كمضارع مصر و
كريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه فحق اى الاضافة
المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اى فى مضاف اليه على جنس
المضاف وظرفه اى لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له
نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنس الغلام صادقا عليه ولا ظرفه فا
ضافة الغلام اليه بمعنى اللام اى غلام لزيد او ما بمعنى من البيانية
فى جنس المضاف الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف
ايضا صادقا على غير المضاف اليه فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه
واما بمعنى فى فى ظرفه اى ظرف المضاف والحاصل ان المضاف اليه اما
مباين للمضاف ح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى فى والا فهى بمعنى
اللام واما مساو كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة
على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا كيوم الاحد وعلم الفقه و
شجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان
المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من والا فهى ايضا بمعنى اللام
فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام
يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمى واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى
اللام ان يصح التصريح بها بل يكفى افادة الاختصاص الذى هو مدلول اللام

فتوكل يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح
اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من مواد
الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل
رجل وكل واحد وهو ان كون الاضافة بمعنى في قليل لم يستعملا لانهم
وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم
ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا
يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص
الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في
قليلا ردوها الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة
بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى ان يجعل قسما على حدة نحو
غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة
مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للا
ضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية
تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية
في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف للمخاطب بنسبة
الى المعين يستلزم معلومية المنسوب وهو معهودية فان خاتم
غير لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة
الى واحد معين مما يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية
المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل

وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية
فائدة الا التخفيف لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ
لا في المعنى بأن يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما سقط
من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف في اللفظ اما في
لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج
بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد و
اما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم
الغلام كان اصل القائم غلامه حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم
واضيف القائم اليه والتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف
اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف
التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ثم من اي من جهة
وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف و
التخصيص جاز تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى
معمولها وجعلها صفة للنكرة ثم من جهة انها لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب
وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول
للزوم وصف المعرفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة حينئذ صفة للمعرفة
ظاهرا وان المشار اليه بثم وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة

اللفظية

اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز
التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل واحد
من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص
من جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو
زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم
التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء
التخصيص بل يكفي فيه وجوب التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا الفرع لكنه اخره لكثرة ما لحقه خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب
زيد اما لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة فحصل
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه
في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدم حسا على
الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في الشعر الا
عشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله وعبدها
بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها
فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به

بعض البلغاء لا يشنع بهذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعفوا الواهب
المائة الهجان وعبدها يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في
الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد
لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب
الا ان يقال المراد بانه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على
الجر لانه يحتمل النصب حملا على المحل الاصلي على انه مفعول معه وانه قد يحتمل
في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث
جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف
والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا يزجي خلفها
اطفالها اه ممدوحه الواهب المائة الهجان وعبدها اي ابيض من
النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة المائة او بدل عنها
او من قبيل اضافة الثلاثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها
اي راعيها شبهه له بالعبد لقيامه بحقوق خدمتها او عبدها حقيقة
باضافته لادنى ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات
النتاج حال من المائة يزجي بالزاء المعجمة والجيم على صيغة المعلوم المذكر
اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة
المجهول المؤنث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة

الامر

الهمز لا يستكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الآن
فاسد وعلى الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصنف بقوله واما جاز
الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال
التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر
الوجه بالاضافة وتوضيحه ان في الحسن الوجه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على
التشبيه بالمفعول ليوجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه
جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك متحقق بين الضارب الرجل والحسن
الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني اما جاز الضا
ربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت فلا اشتباه وهو الضاربك في الضا
والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه والكاف منصوب المحل
ربك الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف فانه احتج على جوازه
على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة والفعل المعلل
الى الحمل اي المحمولية على ضاربك في التخفيف فاعل المفعول له والفعل
بها اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة
عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم
ينظروا الى تحقق التخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة
بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك جوزوه بدونه

حملوا الضاربك عليه انهما من باب واحد حيث كان كل واحد
منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل بحذف تنوينه قبل الاضافة
لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد
والدليل على ان سقوط التنوين للاتصال الكاف لا للاضافة انه لو
سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك السقوط على وجه يكون
الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضارب
زيدا ثم يضاف ويقال ضارب زيد فعلم انها سقطت لاتصال الكاف
لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب
اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل
متصلا فصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما
من باب واحد حيث كان كل منهما اسما فاعلا مضافا الى مضمر متصل
مع غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة بل للاضافة ولم يحملوا الضا
رب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد وعلم انا حملنا قوله وضعف
الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله الضارب الرجل والضاربك ها
على نظيرهما على الاجوبة عن استدلال الفراء على جواز الضارب زيد
جانب المص على موافقته بعض الكوفيين وكذا ان يحمل كل واحد منهما
اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد
فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعيف عطف
المجرد

بسقوط تنوين ضارب صح

ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفي الجنس واما نصب
الثاني فلان لا الثانية مزيدة لتاكيد النفي والثاني معطوف على الاول
فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركة الاعراب ويجوز
ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث
فتح الاول ورفع الثاني نحو لا حول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان
لا الاولى لنفي الجنس واما رفع الثاني فلان لا الثانية زائدة والثاني
معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان
يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر و
الرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حول ولا قوة الا بالله لانه جواب
ان كانتا غير عاملتين او بمعنى ليس او الاولى بمعنى ليس والثانية غير عاملة على مذهب
قولهم ابغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال و
يجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس
ان يقدر خبر واحد لهما وتقدير خبر لكل منهما
على ضعف فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حول ولا
قوة الا بالله على ان يكون لا لنفي الجنس وضعف وجه ضعف رفع
الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عملها بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس
لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا والا دخل فيها
لتوافق الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين
لعطف جملة على جملة اي لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا
يلزم ان يكون الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثاني

لكونه خبرا لا بمعنى ليس — لكونه خبرا لا التي لنفي الجنس

يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى
واذا دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم تغير العمل اي عملها اي
تاثيرها في مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله لد
خول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة على لا
التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فتقول الا رجل في الدار
واما العرض مثل الا نزول عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض
كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمص ورد ذلك
الاندلسي وقال هذا خطاء لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال
مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا
تكرمه واما التمني نحو الا ماء اشربه حيث لا يرجى كونه واما نحو قوله
الا رجلا جزاه الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها
حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض برأسه فكانه
قال الا تردونني رجلا يعني هلا تردونني رجلا ولذلك نصب ونونه
وهي عند يونس لا دخلت عليها همزة الاستفهام بمعنى التمني وكان
القياس لا رجل ولكنه نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا
المبني الا نعت اسمها المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل
ظريفا الاول بالرفع صفة للنعت اي لا الثاني وما بعده احترازا

في كونه صالحا لان يكون فضة وغيرها اضافوه الى جنسه الذي هو بعضه
كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفة لها بل
من حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق
ثياب ولا يضاف اسم مماثل اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص
الى ذلك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد في الاعيان
والحبس والمنع في المعاني او الحداثة غير مترادفين بل
متساويين في الصدق كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر
المضاف اليه فانك اذا قلت مثلا رايت ليث اسد لا يفيد الا ما يفيد رايت
ليثا بدون ذكر الاسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة
الليث اليه لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص فمثل كل الدراهم
وعين الشئ فانه اي المضاف فيهما يختص اي يصير خاصا بسبب اضافته
الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص
واعينه العين عن الشئ اذا كان اللام فيه للعهد الظاهر واما اذا كان
للجنس ففيه خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم
والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد
كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بجعل

احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة
التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في
عرف النحاة ما ليس آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء
قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل
عليه الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة
بعد السكوت يعني في الابتداء وكذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للمناسبة
مثل ثوبي ودلوي في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق وهو اي الياء مفتوحة او
ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في كلمة
التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما و
الاصل فيما يبني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان
كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا ثبتت اي الالف على
اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة
من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء لمشاكلة ياء المتكلم
ولا تقلب الف التثنية لئلا يلتبس
وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ
وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء
المرفوع بغير سبب القلب

ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل
مسلمي اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغم الياء
في الياء فصار مسلميّ وان كان آخره واوا قلبت الى الياء وياء لاجتماع الواو
والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه
ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة
يوجب بقاء الضمة قبلها تغييرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلميّ
وان كان ما قبل الياء والواو فتحة بقي ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين
مسلميّ وفي مصطفون مصطفيّ لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم
في صور الثلث للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين لو لم تحرك واختير
الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها مضافة الى غير
ياء المتكلم فاخي وابي اي في الحال الى اخ واب منها اذا اضيفا الى ياء
المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا
واجاز المبرد فيهما اخيّ وابيّ برد لام الفعل فيهما وهي الواو وجعلها
ياء وادغم الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابيّ مالك ذو
المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجيب عنه
الصفي شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل
ان يكون المقسم به اي ابي جمع اب في صلة ابن سقطت الاولى منه

الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى في الثانية فصار اخيّ وقد
جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبيّن اصواتنا بكين وفدّيننا
بالابينا اي سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا اباؤنا فداؤكم و
تقول اي امرأة قائلة بلا امتناع عن اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا
رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي
لانه لم ينقل عن المبرد فيهما ما في المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان
نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في فم حال
اضافته الى ياء المتكلم فيّ بالرد والقلب والادغام في الاكثر اي
موارد استعماله وفمي في بعضها بابقاء الميم المعوض عن الواو
عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن
الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث وافصح
لغاتها فتحها منها اي من الضم والكسر وجاء حم مثل يد فيقال
هذا حمٌ وحمك ورايت حمًا وحماك ومررت بحمٍ وحمك وجاء مثل خبءٍ
بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمؤك ورايت حمأً وحمأك ومررت بحمءٍ
وحمئك وجاء مثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورايت حموا
وحموك ومررت بحمو وحموك وجاء مثل عصا بالالف فيقال هذا حما
وحماك ورايت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا

اى

اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال
الافراد والاضافة بل يجيء هذه الوجوه فيه في كل حالتي الافراد
والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا اي في حالتي الافراد والاضافة
فيقال هذا هن ورايت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورايت
هنك ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى
الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اوله
اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الفضل
ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكلمة خصّ
المضمر بالذكر لانه كان لبعض من تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته
الى ياء المتكلم فنفى اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم
باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة لان جعله وصلة
الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها التوابع جمع تابع منقول
من الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل
على الكواهل والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات
التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو ان في ضرب ضرب
لعدم كونها من افراد المحدود كل ثان اي متأخر حتى لو خطع مع سابقه

كما في الرتبة الثانية منه فدخل فيه التوابع الثاني والثالث
قطعا اذ ليس باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه
بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناشئا كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءني زيد العالم فان العالم
اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية منه واعرابه من جنس اعرابه
وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية
هي فاعلية زيد للعالم لان المجيء المنسوب الى زيد في قصد المتكلم
منسوب الى المجموع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر
المبتدا وخبري كان وان مع اخواتهما وثاني مفعولي ظننت و
اعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدا وثاني مفعولي
ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء لان
العامل في المبتدا او الخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل
اللفظية للاسناد لكن هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه
صار عاملا في المبتدا ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في
الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذلك ظننت من حيث
انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من
جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي اخذا وماخوذا عمل في
مفعوليه

مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا
التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا
او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل
ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما
يكون بالجنس والفصل الجنس لا للافراد وبالافراد في المحدود بالحقيقة التابع
والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما
ادخل كل عليه افاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر
انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع
مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه النعت تابع جنس شامل
للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في متبوعه اى يدل بهيئة تركيبه مع
متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اى دلالة مطلقة غير مقيدة
بخصوصية مادة من المواد احتراز عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل
في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه
والتاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول
في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما
هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد
غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على
معنى في متبوعها بخلاف الصفة فان الهيئة التركيبية بين الصفة

معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة
فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على
هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل عن
اسم الاشارة وبعضهم الى انه عطف بيان ولمثل مررت بزيد هذا
او بزيد المشار اليه هنا اذ كل منهما في هذا الموضع يدل على ان معنى حاصل في
ذات زيد فوقع صفة له وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا
يصح ان يقع صفة وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي هي
في حكم النكرة لان الدالة على معنى في متبوعه كما توجد في المفرد كذلك توجد
في الجملة الخبرية وانما قيدنا الجملة بالخبرية لان الانشائية لا يقع صفة
الا بتاويل بعيد كما اذا قلت جاءني
رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه
اي مستحق لان يؤمر بضربه ويلزم
فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة للربط
نحو جاءني رجل ابوه قايم واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية
بالنسبة الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم
وتوصف بحال الموصوف اي بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن
اذ الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه اي متعلق الموصوف يعني
بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه

إذ كون الرجل حسن الغلام معنى فيه وإن كان اعتبارياً فالأول أي
النعت بحال الموصوف يتبعه أي الموصوف في عشرة أمور
يوجد منها في كل تركيب أربعة في الإعراب رفعاً ونصباً وجراً و
التعريف والتنكير والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث
إلا إذا كان صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول بمعنى الفاعل
نحو رجل صبور وامرأة صبور أو فعيل بمعنى المفعول نحو رجل
جريح وامرأة جريح أو لم تكن صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة
والثاني أي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة الأول
وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير يوجد منها في كل
تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الأمور العشرة وهي أيضاً خمسة
الإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل أي يشبهه يعني
ينظر إلى فاعله فإن كان مفرداً أو مثنى أو مجموعاً أفرد كما يفرد الفعل وإن
كان مذكراً أو مؤنثاً حقيقياً بلا فصل طابقه وجوباً كما يطابق الفعل
فاعله في التذكير والتأنيث وإن كان فاعله مؤنثاً غير حقيقي أو حقيقياً
مفصولاً يذكر أو يؤنث جوازاً تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل
يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال
قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم أبوها مثل يقوم
أبوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمور ومعمورة
داره

داره مثل يعمر وتعمر داره وقائم أبواه في الدار جاريته مثل يقوم أو تقوم في الدار
جاريته فإن قلت إذا نظرت حق النظر وجدت الأول وهو الوصف بحال
الموصوف أيضاً في الخمسة البواقي كالفعل لأن فاعله الضمير المستكن فيه
الراجع إلى موصوفه والفعل إذا أسند إلى الضمير يلحقه الألف في التثنية
والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث مع الواحدة
المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال
ضاربين وامرأة ضاربة وامرأتين ضاربتين ونسوة ضاربات كما
تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت
الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الأصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين
إلى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الأول يتبعه في الأمور
العشرة وكان لا حاجة مشابهته للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية
لما عرفت التبعية فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فإنه لما حكم عليه
بالتبعية في الخمس الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فإنه غير مضبوط
بل بين ضابطه بعدم تبعيته له بكونه كالفعل بالنسبة إلى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم أي ومن أجل كون الوصف الثاني في
الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه
وحسن أيضاً قاعدة غلمانه لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما يحسن تقعد
غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لأنه بمنزلة يقعدون
غلمانه وإلحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند إلى ظاهرهما
ضعيف ويجوز من غير حسن وضعف قعود غلمانه وإن كان قعود

تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة
الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
مع متبوعه اي تابع يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه (مثل زيد قام وفي كل)
ايضا مقصودا بها نحو جاء زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف
على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام و
كان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو
متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير
البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله
مع متبوعه احتراز عن البدل لان المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله
مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة
معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون
المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر المتبوع لتوطئة ذكر التابع ويكون
التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير الاستقلال
به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الثلثة مقصودا
معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اورد فيه لزيادة التوضيح
بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف
العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله نحو مثل قام زيد و
عمرو فعلم لم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة
لان الحروف قد يتوسط بين الصفات مثل جاءني زيد العالم والشاعر
والدبير

بالنسبة

والدبير فالصفة الداخلة عليها حرف العطف كالشاعر والدبير
لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له بتبعية المعطوف
عليه واخريهما كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها بتبعية
على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها صفة لزيد يتوسط
بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين
لا يلزم منه ان يكون العطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصود
بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف (اي العطف التلقي ولا وجه للالف)
وهي من هذه الجهة ليست معطوفا فلم يبق مانعا وقيل قد جوز
الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق
في مواضع عديدة من الكشاف وحكم المص في شرح المفصل في
مباحث الاستثناء ان قوله نعم واما منكرون في قوله تعم وما
اهلكنا من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفي بقوله تابع
يتوسط للنقل فيه مثل هذه الصفة ونقل عن المص انه قال في امالي
الكافية ان مثل جاءني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط بينه وبين
متبوعه احد الحروف العشرة وليس بمعطوف على التحقيق وانما
هو باق على ما كان عليه في الصفية الا انه حسن دخول العاطف لنوع
من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف كذلك

لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بعاطف وقال بعضهم فيه نظر
لان الحروف المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل
عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففي جعلها غير عاطفة
في الصفات عاطفة في غيرها ارتكاب لامر بعيد من غير ضرورة
داعية اليه واذا عطف على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور
المتصل بارزا كان او مستترا لا المنفصل اكد بمنفصل اولا ثم عطف
عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه
متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل
فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد
اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل
من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له
نوع الاستقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف
في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو
باطل فلو كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا
وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد نحو زيد ضرب
هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين
ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام لوجود

الفصل

الفصل فحسن الاقتصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف
العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا
فان المعطوف هو اباؤنا ولا زايدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي
وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله فكبكبوا
فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا وقد علم
ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون
العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا
قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او
اسما لان اتصال ضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل
بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل
من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة
وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف
عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفي
بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل
لا لاختصاص فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر
فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بيني وبين زيد والمعطوف في سواء المجرور باعادة العامل مكرر وجره
بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف

لا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزايد في كفى بالله وهذا
الذي ذكرنا من امتناع العطف الا مع اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب
البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة
في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع
المتصل نحو جاءني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط
تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور نحو مررت بك
نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز
العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة
الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه
او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين
عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما
الى تحصيل مناسبة زايدة بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف
عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل
بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة
الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور
بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما
يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون
ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا
الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب
والبناء

والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف
فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها
منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان
الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن
اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء
وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير
لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة
الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا
المعطوف في حكم المعطوف عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه
وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلهذا وجب بناء المعطوف
في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا
معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه
في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا
مفرد معرفة وهو عبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في
حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم
او قاعدا ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان
معطوفا على قائم فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع
في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما

لمبتدأ او هو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه
ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي
يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله و
انما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا
التركيب فاء السببية اي خلو انها نسبة الى السببية بان يكون معناها
السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها
السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفي بالربط
في الاولى والمعنى الذي يطير فيغضب زيد الذباب او فيهم منها سببية
الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا
عطف اي اذا وقع العطف بناء على وجوه عاملين بان عطف معمولان
على معموليها بعاطف واحد وقال بعض شارحي اللباب الاظهر عندي
ان العطف هٰهنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين
وانما قال على معمولي عاملين لان العطف على معمولي عامل واحد فانه جائز
اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من اثنين
فانه

فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون
الثاني عين الاول وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه ليس منه لعدم تعدد العامل
فيه اذ العامل هو الاول والثاني تاكيد له وذلك العطف كما وقع
في قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفي قول الشاعر اكل امرئ
تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر
جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو
ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز مثل العطف
بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يأول الامثلة الواردة عليها
ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك
العطف مع خلاف الفراء جائز في جميع المواد عند الجمهور الا في نحو
في الدار زيد والحجرة عمرو وان في الدار زيدا والحجرة عمرا ويعني الا
في صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه في كلامهم
واقتصر والجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على
مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز مثل العطف بحسب الحقيقة في هذه
الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو
تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة كما في جاء بعض القراءة او

غرض المرة التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع أي حاله وشأنه عند السامع
يعني يجعل حاله ثابتا متقررا عنده في النسبة أي في كونه منسوبا
أو منسوبا إليه فيثبت عنده ويتحقق أن المنسوب أو المنسوب إليه
في هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك إما لدفع ضرر الغفلة عن
السامع أو لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكريره
اللفظ نحو زيد زيد أو ضرب ضرب زيد أو لدفع ظن السامع به
تجوزا إما في المنسوب في نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع
أن تريد بالقتل الضرب الشديد فيجب حينئذ تكرير اللفظ حتى ينتفي
الشك في إرادة المعنى الحقيقي وفي المنسوب إليه فإنه ربما ينسب الفعل
إلى الشيء والمراد نسبته إلى بعض متعلقاته كما في قطع الأمير اللص أي
قطع غلامه فيجب حينئذ تكرير المنسوب إليه لفظا نحو ضرب زيد زيد أي
ضربه هو لا من يقوم مقامه أو تكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه أو
عينه أو في الشمول أي التأكيد يقرر أمر المتبوع في النسبة على
التفصيل الذي ذكرناه أو في شمول المتبوع أفراده دفعا لظن السامع
تجوزا لا في نفس المنسوب إليه بل في شموله لأفراده فإن كثيرا ما ينسب
الفعل إلى جميع أفراد المنسوب إليه مع أنه يريد النسبة إلى بعضها
فيدفع هذا الوهم بذكر كل وأجمع وأخواته وكلاهما وثلاثتهم ونحوهم
ونحوها فهذا هو الغرض من جميع ألفاظ التأكيد وإذا عرفت هذا
فنقول

نقول خرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التأكيد بقوله يقرر
أمر المتبوع أما البدل والعطف فظاهر خروجهما به وأما الصفة فلأن
وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وإفادتها توضيح متبوعها في بعض
المواضع ليست بالوضع وأما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه
يقرر أمر المتبوع وتحقيقه لكن لا في النسبة أو الشمول هكذا حاصل ما
ذكره المص في شرحه وهو أي التأكيد لفظي أي منسوب إلى اللفظ
لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي أي منسوب إلى المعنى لحصوله من
ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الأول أي مكرر اللفظ الأول
ومعاده حقيقة نحو جاءني زيد زيد أو حكما نحو ضربت أنت وضربنا أنا
فإن ذلك في حكم تكرير اللفظ وإن كان مخالفا للأول لفظا إذ الضرورة
داعية إلى المخالفة لأنه لا يجوز تكريره متصلا ويجري أي التأكيد مطلقا
لا التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الألفاظ كلها أسماء وأفعالا
وحروفا وجملا ومركبات تقييدية أو غير ذلك ولا يبعد أن يرجع الضمير
إلى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الألفاظ بالأسماء ويكون المقصود
من هذا التعميم عدم اختصاصه بألفاظ محصورة كالتأكيد المعنوي فإنه
التأكيد المعنوي يختص بألفاظ محصورة أي معدودة محدودة وهي
نفسه وعينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع بالصاد المهملة فقيل
بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في حال الإفراد مثل
حسن بسن وقيل أكتع مشتق من حول كتيع أي تام وأبصع بالصاد المهملة

من بصع العرق اى سال وبالمعجمة من بضع اى روى واتبع من البتع
وهو طول العنق مع شدة مغرزه ولكن شىء من هذه المناسبات
خفية بين هذه المعانى ومعانيها التاكيدية بالتامل الصادق فالاولان
اى النفس والعين يعمان اى يقعان على الواحد والمثنى والمجموع المذكر و
المؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما
العايد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه فى المذكر الواحد نفسها فى المؤنث
الواحدة انفسهما بافراد صيغة الجمع فى التثنية المذكر والمؤنث وعند
بعض العرب نفساهما وعيناهما وانفسهم فى الجمع المذكر العاقل وانفسهن
فى جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثانى بكلا يسمى النفس والعين
اولين تغليبا كالقمرين يسمى الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتا
هما للمؤنث والباقى بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او
جمعا باختلاف الضمير العايد الى المتبوع المؤكد فى كله نحو قرأت الكتاب
كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد كلهم و
كلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ فى الكلمات البواقى
وهى اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع فى المذكر الواحد
وجمعاء فى المؤنث الواحدة او اجمع بتاويل الجماعة واجمعون فى جمع
المذكر وجمع فى جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع
بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد
بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا اذ الكلية والاجتماع

لا يتحققان

لا يتحققان الا فيه والحاجة الى ذكر الافراد لدلالة الكلية ما لم تلحظ
افرادها مجتمعة ولم تصر اجزاء الذى يصح تاكيده بكل واجمع يجب
ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم
او حكما كاجزاء العبد ليكون فى التاكيد بكل واجمع فايدة مثل
اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى فى
الشراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاءنى زيد كله لعدم
صحة افتراق اجزائه حسا واحكاما فى حكم المجىء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل
بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اى اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير
اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد
للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل
اذا وقع تاكيدا للمستكن نحو زيد اكرمنى هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن
فى اكرمنى بقوله هو ويقال زيد اكرمنى نفسه لالتبس نفسه الذى هو التاكيد
بالفاعل ولما وقع الالتباس فى هذه الصورة اجرى بقية الباب عليه
وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس
والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك
لعدم الالتباس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس
والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد
بالنفس والعين لجواز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا

تأكيده نحو القوم جاءني كلهم واجمعون لعدم التباس التأكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما
يليانهما كثيرا او اكتع واخواته يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة
على ما هو المشهور لاجمع يعني يستعمل هذه الكلمات الثلاث بتبعية
لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود هو الجمعية فلا يتقدم يعني
اكتع واخواته عليه اي على اجمع اذا اجتمعت معه وذكرها اي اكتع
مع اخويه دونه اي ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى
الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل البدل تابع
مقصود بما نسب الى المتبوع اي يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب
الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع
مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون نسبته اليه توطئة و
تمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل
جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك فاحترز بقوله مقصود بما
نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها ليست
مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز
عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع
التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل اذ ان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان

بهذا

بهذ فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيد بدل
من احد وليس نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة
الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى نسبة القيام الى
زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا
ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا فيصدق
على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع
فان النسبة المأخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات
او النفي ويمكن ان يقصد بنسبة الى شيء نفيا نسبة الى شيء اخر
اثباتا ويكون الاول توطئة للثاني وهو اي البدل انواع
اربعة بدل الكل اي بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض
اي بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها في خاتم
فضة وبدل الاشتمال اي بدل مسبب غالبا عن اشتمال احد
البدلين على الاخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد
ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل
الغلط اي بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين
من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول
اي بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعني متحدان ذاتا
لا ان يتحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءني زيد اخوك.

ما ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من

وزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما متحدان ذاتا قال الشارح
الرضي وانا الى الان لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل
وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا
من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه
بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في البدل الكل هو الثاني فقط
ولا في سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين في جوابه ايضا انه
لم يرد به انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل اراد انه ليس مقصودا
اصلا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد
الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان
قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في
الاسناد فالثاني بدل ح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا
والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني
بدل البعض اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي
بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابسة اجمالا نحو اعجبني زيد علمه بحيث يعلم
ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته ويتضمن
نسبته الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد
ثوبه غلامه من ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى
زيد تامة ولا تدوم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط
بعينها اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كلا للمبدل منه فيدخل

فيه ما اذا

ضربت زيداً اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو
ضربته زيداً لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من
الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً بخلاف بدل البعض
والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني
فيها مدلول الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي و
اعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك الحمار وضربتني الحمار عطف
البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح
متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من
ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من
اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون
الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر فابو حفص كنية
عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب
فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله
كاذباً فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل
يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها
من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي
فجعل اذ قال اللهم ان كان فجر فقال اللهم صدق صدق حتى التقيا

فاخذ

فاخذ بيده عمر فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء
فحمله على بعير وزوده وكساه وفصل اي فرقه من البدل لفظاً
اي من حيث الاحكام اللفظية واقعاً في مثل انا ابن التارك البكري
بشر فان قولك بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل
بدلاً منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير
انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد
وآخره عليه الطير ترقبه وقوعاً عليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه
بمعنى صيّر والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعل عليه
وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه وقوعاً جمع واقع
حال من فاعل ترقبه اي واقعاً حوله منتظرة لازهاق روحه لان الانسان
ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين
فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان
المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل
زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما يخالف حكمها اذا
كان عطف بيان حكمها اذا كان بدلاً فيتناول صورة النداء ايضاً فانك
تقول يا غلام زيدٍ وزيداً بالتنوين جراً ونصباً حملاً على اللفظ ومنصوباً حملاً
على المحل اذا جعلته عطف بيان وتقول يا غلام زيدُ بالضم لو جعلته بدلاً و
المعنى الاول اشهر والثاني افيد المبني اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا
لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني فلو لم يعرفها

لكان تعريفنا المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني فانا سبق اي
سمنا سبق مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام
والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هو هذه المناسبة
ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم
معنى المبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او شبهه
له ككلمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة
او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلته
للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع الكاف المشابه للحرف في نحو ادعوك او اضافته
اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقوعه غير مركب
مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات
الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف
اليه معرب ولما كان المبني مقابلا للمعرب بعد ما اعتبر في المعرب امران
التركيب وعدم المشابهة بمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع
هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او
ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في
تعريفي المعرب والمبني تقديما او تاخيرا ايثار التقدم ما مفهومه
وجودي لشرفه والقابه اي القاب المبني من حيث حركات اواخره
وسكونها عند البصرية ضم وكسر وفتح ان كان الثلث ووقف للسكون
واما

واما الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب بالعكس والمراد الحركات
والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لان
هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها الا انهم كثيرا يطلقون على الحركات
الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا
والفتحة نصبا والكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا
مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه
ان لا يختلف اخره اي اخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل
اذ قد يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل ومن امرا ومن
زيد وهي اي المبني والتانيث باعتبار الخبر المضمرات واسماء
الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال
والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال لتصديره
بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض
الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها
فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولابد لكل واحد منها
من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب فاذا كان مبنيا على الحركة
فلابد عند ذلك من علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة
فان اصل البناء السكون والاخرى للحركة المعينة انها لما اختيرت
دون الباقين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه
او مخاطب من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بمتكلم

يتكلم به ومخاطب يخاطب به فانّ انا موضوع لمن يتكلم به وانت
لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فانّ الاسماء
الظاهرة كلها موضوعة للغايب مطلقا او غايب تقدم ذكره يخرج
بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغايب لانه ليس
تقدم ذكر الغايب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي
ان يكون المتقدم ملفوظا المعتد به تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او
تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم
مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم
من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو
العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من
سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس لانه لما
تقدم ذكر الميراث دل على انه ثمّ مورثا فكانه قد تقدم ذكره معنى و
اما التقدم الحكمي فانما جاء في ضمير الشان مع القصة لانهم اذا جيء به
من غير ان يتقدم ذكره قصدا للتعظيم القصة يذكر اولا مبهما ليعظم
وقعها في النفس ثم تفسر فيكون ذلك المفسر ابلغ من ذكره اولا
مفسرا وصار كانه في حكم العايد الى الحديث المتقدم المعهود بينك و
بين مخاطبك وكذلك الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وسواء
المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل
بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله يكون كالجزء منها بل هو كالاسم
الظاهر سواء كان مجاورا العامل نحو ما انت منطلقا وعلى المجازية
او غير

او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل
بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء
منه وسواء المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب
ومجرور لقيامه مقام الظاهر انقسام الظاهر اليها فالاولان اى
المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل
ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اى الضمير المجرور متصل
فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال الذي هو الاصل وستعرف المانع
من الاتصال ان شاء الله تعالى فلذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع
المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل
النوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير ضربت على صيغة المتكلم الواحد
المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المعلوم الماضي و
ثانيهما الى ضربن صيغة جمع الغايبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم
لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخّر ضمير الغايب لانه دون الكل
وصورة التصريف هكذا ضربت ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ
ضربتما ضربتنّ ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن على هذا القياس
المجهول والنوع الثاني اى المرفوع المنفصل انا الى هنّ انا نحن انتَ انتما
انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هي هما هنّ والضمير في انتَ الى انتنّ هو ان

اجلعوا الحروف الاخر لواحق دالة على احوالها من الافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل
وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربني الى ضربهن ضربني
ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربه ضربها ضربهما ضربهم
ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثاني المتصل بغير الفعل نحو انني
اننا انك انكما انكم انك انكما انكن انه الى انهن والنوع الرابع اى
المنصوب المنفصل اياي ايانا اياك اياكما اياكم اياك اياكما اياكن
اياه الى اياهن وفي ايا اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو
ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد و
التثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامي مثال المتصل
بالاسم ولي مثال المتصل بالحرف غلامي غلامنا غلامك الى غلامهن
لي لنا لك الى لهن وكان القياس ان يكون ضمائر كل واحد من
المتكلم والمخاطب والغايب ستة لكنهم وضعوا للمتكلم لفظين
على ستة معان كضربتُ وضربنا فضمير ضربت مشترك بين الواحد
المذكر والمؤنث وضمير ضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى
المؤنث والجمع المذكر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب
خمسة الفاظ اربعة غير مشتركة وواحد مشترك بين المثنى المذكر
والمثنى

والمثنى المؤنث واعطوا الغايب حكم المخاطب في ذلك فان الضمير
في مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترك بينهما والتاء حرف تانيث
وبقية الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني ان للمتكلم لفظين وللمخاطب
خمسة وللغايب خمسة فصار المجموع ثنتي عشر كلمة لثمانية عشر
معنى فاذا كان لكل من الانواع الخمسة ثنتي عشرة كلمة لثمانية عشر
معنى تكون جملتها ستين كلمة لتسعين معنى وبقي وراء تلك الامور
علل ومناسبات لا نطول الكلام بذكرها فالمرفوع المتصل خاصة
يعني لا المنصوب والمجرور المتصلان لانهما فضلة والمرفوع
فاعل وهو كجزء الفعل نحو ما مر في باب الضماير التي وضعها للاختصار
استتار الفاعل فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذفون اخر الكلمة المشتهرة
لشيء ويكون فيما بقي دليل على ما القي على ما مضى في الترخيم ولكن هذا
الاستتار ليس في جميع الصيغ بل في الفعل الماضي للغايب الواحد
المذكر اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو زيد ضرب وللواحدة المؤنث
الغايبة اذا لم تكن مسندة الى الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانيث
لا الضمير المرفوع والا لم يجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفي الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان مثنى او مجموعا او واحدا وفي
الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب وللواحد المخاطب المذكر
نحو تضرب واضرب وللواحد الغايب وللغايبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب وفي الصيغة مطلقا سواء كان

اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا
او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو قائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضار
بون والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو
في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير
عن حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير و
انما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق
على ما كان عليه في الرفع ولو كانت ضماير لما تغيرت الا ترى ان الياء
في تضربين والنون في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان
لا تتغير فيهما اي الالف والواو في الصفة حرف التثنية والجمع و
ليسا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان
او منصوبا لاجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع
الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك
اي تعذر المتصل بالتقديم اي تقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على
عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون بتاخر العامل او بالفصل
الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال وتركه يفوت
الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما
يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى
او بكون عامله حرفا والضمير المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل
بالحرف

بالحرف لانه خلاف لغتهم بخلاف المنصوب نحو انني ولكنك او بكونه اي
كون الضمير مسندا اليه اي ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي اي
تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم
الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو
قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او
عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل
ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو
خلاف الظاهر وهو زيد لا لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون
الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب و
انما قال من هي له لا ما هي كما هو الظاهر ليكون اشمل اقتصارا على ما هو
الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقدمه العامل وما ضربك الا انا مثال
الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل
اي اتق نفسك والشر وانا زيد مثال لكون العامل معنويا وما انت
الا قائما مثال لكون العامل حرفا وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي
اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية
على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها
وانما يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا كان داخلا في
صورة الفصل لغرض التاكيد ولكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل نحن
الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري ضاربهم نحن

وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها
ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع ضميران
وليس احدهما مرفوعا احتراز عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء
من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا
فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون احدهما
مرفوعا احدهما اى احد الضميرين اعرف من الآخر احتراز عما اذا
تساويا نحو اعطاهما اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز
عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اى احد الضميرين
الذى هو اعرف على الآخر احتراز عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو
اعطيته اياك فيلزم انفصاله ليعذر المتكلم في تأخير الاعرف عما
يلحقه من طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف الاصل ويحكي سيبويه
تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اى الاختيار في الضمير
الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد
بالفصل بما هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك
اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما يفصله وان كان متصلا ونحو
ضربتنيه فانه اجتمع فيه ضميران متصلان ليس احدهما مرفوعا لان الاول
بالاضافة منصوب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذى هو ضمير المتكلم
فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو
ضربني

ضربني اياك لا للاعتداد بالفصل والا اى وان لم يكن احدهما اعرف
او يكون مع كونه اعرف لكن ما قدمته فهو اى الضمير الثاني على كل من التقديرين
منفصل لا غير اما على تقدير الاول فلئلا يلزم الترجيح في تقديم احد
المثلين على الآخر فيما هو ككلمة الواحدة بلا مرجح واما على تقدير الثاني
فلكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو ككلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميرين
غائبين او اعطيته اياك مثال لما يكون احدهما اعرف فهو
ضمير المخاطب لكن ما قدمته والمختار في ضمير خبر باب كان
اى خبر كان واخواتها اذا كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد
قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدا ويجب ان يكون خبر
المبتدا ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا
متصلا ايضا نحو كان زيد قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول و
ضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال فما شبيه بالمفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال
لكن الانفصال مختار لان رعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة
بالمفعول والاكثر في الاستعمال انفصال الضمير بعد لولا لكون ما بعد
لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى آخرها يعني لولا انت
لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما

لولاهم لولاهي لولاهما لولاهن لولاي لولانا الى آخرها لكن عدم
الاسلوب يخبرهم ظاهرا انه ليس بمرفوع فلذلك لا اكثر في الاستعمال
انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول
عسيت الى آخرها وجاء في بعض اللغات لولاك وعساك الى
آخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع
موقع المرفوع فان الضمائر قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول
ما انا كانت فانت في هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع
المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا في هذا المقام حرف جر والكاف
ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه
في نفس لولا واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب وقع
موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى
فهنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير وسيبويه في العامل ونون
الوقاية مع الياء اي ياء المتكلم لازمة في الماضي اذا لحقته تلك الياء
لتقي آخر الماضي عن الكسرة المختصة بالاسم التي اخت الجر ولهذا
سميت نون الوقاية نحو ضربني وكذلك نون الوقاية لازمة في
المضارع لكن لا مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اي نون
هي للاعراب نحو يضربني لتقي آخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة
بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن

الذين

الذين كفروا وقد الحق لعروضها وانت مع النون اي نون الاعرابية
الكائنة فيما اي في المضارع ومع لدن وان واخواتها يعني ان
وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية
للمحافظة على الحركات البنائية في غير لدن وعلى السكون في
لدن وبين تركها تحرزا عن اجتماع النونات ولو حكما كما في
لعل لقرب اللام والنون في المخرج وحملا على اخواتها كما في ليت
ويختار لحوق نون الوقاية في ليت من بين اخواتها لعدم
مانع في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي من وعن
وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذي
هو الاصل في البناء مع قلة الحروف وعكسها اي عكس ليت لعل
في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف
ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها
اي بعد العوامل مثل كنت انت الكل صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع
لمكان الاختلاف في كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة وتسمى هذا
المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك المرفوع المتوسط
بين كونه اي كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فيه فادخل

عند اختلاف الاعراب ككون المبتدأ ضميرا غير ذلك
فيه مالا لبس فيه وذلك ما لا يحمل على صورة اللبس وشرطه اى شرط
الفصل بتلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج
اليه فيها او افعل من كذا الحاقه بالمعرفة لامتناع اللام منه مثل كان
زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل من بعد دخول العوامل
ل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائه عنه بالمثال
لكنهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده
حرف على صيغة الضمير وعند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب
ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فلذا نسب الى حرفيته وبعض
العرب يجعله مبتدأ اى يستعمل [illegible] بحكم النحاة بكونه مبتدأ
والقائل العرب لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله بخبره اما
مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب عطفا على ثاني مفعولي يجعل
وانما يعرف منه العرب جعله مبتدأ برفع ما بعده في مثل كنت انت
الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفي بعض النسخ المتن مبتدأ ما
بعده خبره بدون الواو وح الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة و
ايراد لفظ قبل للتأكيد التقدم لان تقديم الضمير على مرجعه غير معهود
ولا يبعد ان يحمل على معنى ان الكلام يقع متقدما من غير سبق مرجع
وذلك بحسب المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده

بقوله

بقوله قبل الجملة اي قبل هذا الجنس من الكلام ضمير غايب
يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع
اليه وضمير القصة اذا كان مؤنثا وعن تانيثه اذا كان العمدة
فيها مؤنثا لتحصل المناسبة بغير ذلك الضمير الغايب لا بما له
بالجملة المذكورة بعده اي بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر
ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة معترض لبيان الواقع ليس داخلا
في بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية في هذا الحكم فانه ثابت
سواء وقع هذه التسمية او لا وايضا يلزم استدراك قوله
يفسر بالجملة بعده فعلى هذا لو لم يحمل التقدم على ما ذكرنا
انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون هو
مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه
انه ضمير غايب تقدم الجملة مفسرا بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه
الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة زيد قائم
كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا او منفصلا
واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان
كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا وان كان لفظيا
يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد
قائم مثال للمنفصل وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه
زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باطراد
ولا انسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اي جائز مع

ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة
اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف
ضمير بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثاله ان من
يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظباء الاصح ان المفتوحة
اذا خففت فانه اي حذفه بنية الاظهار ههنا مع كونه منصوبا
لازما كقوله تع وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك
لانه قد خفف ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما ومع
تخفيفهما وجود ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ مع
ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر
بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير
الشان لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا
اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا
كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان
مع ان المفتوحة اذا خففت اسماء الاشارة اي اسماء
الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع
اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشارا
اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة
عند الاطلاق حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد
ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها
اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليس
المشار اليه حسية محمول على التجوز وانما
بنيت

بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة
ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل
المفهوم من نسبة الجنس الى المبتدا ولمثناه ذان رفعا
وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما المثنى المذكر
قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس
في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدا وقوله ذا مع ما
عطف عليه مقيدا كل واحد منها بالحال خبر له وجي في بعض
اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر ومنه
قوله تع ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة
تا قيل هي الاصل لكونها بازاء ذا في لغات المونث الواحدة
لانه لم يثن منها الا هي وذي قيل الاصل لكونها بازاء
ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان والقول
باصالتهما قدمنا على سائرها لفرعيتها وتي بقلب
الالف ياء وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير
وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناه
اي مثنا المونث تان في الرفع وتين في النصب والجر
ولا يثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الالسنة
وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذان وذين وتان
وتين باختلاف العوامل انها معربة والجمهور

على ان هذا الاختلاف ليس لسبب اختلاف العوامل بل ذان
وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية
المنصوب والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقا
الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي لجمع المذكر
والمؤنث اولاء مدا وقصرا اي ممدودا ومقصورا
واذا كان مقصورا يكتب بالياء ويلحقها اي اسماء
الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق
والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه
وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف
جيء به للتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما يجيء به
للتنبيه على النسبة الاسنادية كقولك ها زيد
قائم وها ان زيدا قائم وتتصل بها اي باواخر اسماء
الاشارة حروف الخطاب وهو الكاف تنبيها على
حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك
مثل ضربتك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة
والقياس يقتضي الستة ويشترك خطاب الاثنين
فرجعت الى خمسة

مفردة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر و
المؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة
لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان
افراد المؤنث تنتهي الى ستة فيكون اي الحاصل من الضرب
خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك
الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا
وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت
الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذاك وذينك اذا اشرت
الى مذكرين وخاطبت مذكرا الى ذاكن وذلك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي يعني تاك الى تاكن وتيك الى
تيكن وتانك وتينك الى تاكن وتينكن واولائك بالمد واولاك
بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري و
المالكي وفي الصحاح لا تقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك
للبعيد وذاك للمتوسط ولم يذكر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا بعد
تحقق الطرفين وعلما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات
الثلث مقام الاخر تبين منه انه لم يتخذ هذا الفرق فلذا هنا واحاله الى
غيره فقال ويقال فتلك وذانك وتانك حال كون هاتين الاخيرتين
مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل ذلك

في افادة البعد لا يبعد ان يجعل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة
سابقا او ما ذاك فذانك فتانك بتخفيف النون واولالك بغير اللام كما هو
وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب فلا تغفل و
هنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون و
هو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا للمكان الحقيقي الحسي حاضرا اي
لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما علاها من
اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي
الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم
جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان
كان جزءا تمييزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا
يحمل اليه ... الى انضمام امر اخر معه كالمبتدا والخبر
والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفى كونه جزءا تاما لا الجزء
مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب
يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن الجزء تاما اوليا الا بصلة
وعايد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان
الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة
على ضمير عايد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو

فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها
اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعايد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
كان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لهما
صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف
معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم
جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عايد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون
المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العايد
مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا
مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنييه
اعم بحسب المفهوم من ان يكون خبرية او غير خبرية ولا يكون بحسب
الواقع الا خبرية والعايد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا
كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان
يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا
الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول و
العايد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام
اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة لشبهها اللام الحرفية فجعلت
صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا
وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث و
اللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث فيكونان بالالف في

حال الرفع والياء فى حال النصب والاولى على وزن العلى الجمع
المذكر والمؤنث الا انه فى جمع المذكر اشهر واللذين كالذين
لجمع المذكر واللائى بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة
واللاى بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى
الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها فى جمع المؤنث اشهر
واللاتى واللواتى لجمع المؤنث وجاء فى اللاتى اللات بحذف
الياء وابقاء الكسرة على التاء وفى اللواتى اللوات بحذف الياء
وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا ومن مخصوصة بالعرفة وجل فيما
يعقل نحو والسماء وما بناها ومن نبا بما بمعناه فيمن يعقل و
يستوى فيهما المفرد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث واى بمعنى
الذى نحو اضرب ايهم فى الدار اى الذى فى الدار وذو بمعنى التى نحو
اضرب ايهم فى الدار اى التى فى الدار وذو الطائية اى المنسوبة
الى بنى طى لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى
التى قول الشاعر وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى
حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ما
ذا صنعت اى ما الذى صنعت والالف واللام اى مجموعهما
بمعنى الذى او التى والمثنى والمجموع والعايد الفعل اى

العايد

العايد للذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا
لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى
الله يبسط الرزق لمن يشاء ويقدر اى لمن يشاء ولعلم ان النحاة
وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى وما يقوم مقامه مقصود
هم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم فى هذا الفن من المسائل وتذكيره
اياها فانهم اذا قالوا اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة
الفلانية بالذى يعنون بيان طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير
من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار اى
اسم يصح وفى اى اسم يمتنع ما اراد المصنف الاشارة الى هذا الباب
فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى
باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست صلة
الاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة
الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر
عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه
الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر
عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال او ضمن اخرته معنى جعلته اى
جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت
زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع
ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له

في الجملة الاولى هو محل المفعول من ضربت ضمير الذي وأخّر المخبر
عنه يعني زيدا وجعلته خبرا عن الذي وقلت الذي ضربته زيد و
كذلك اي مثل الذي بالالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء
اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا يكون الا
اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان يؤخذ اسم الفاعل من
المبنيّ للفاعل واسم المفعول من المبني للمفعول بشرط ان يكون الفعل
الذي يتضمنه الجملة الفعليّة متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس
وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر
باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول ذلك
الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة
سيقوم زيد فانه اذا بني اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت
معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور الثلثة التي هي
تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتأخير
ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثمة اي ومن اجل انه اذا تعذر
امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان
يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتأخير

المخبر

المخبر عنه خبرا لوجوب تقدمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف
بدون الصفة وفي الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت
زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل او عن العاقل
بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف
ما اذا اخبرت عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل
وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز
في عجبت من دق القصّار الثوب ان يخبر بالذي عن دق
القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل الضمير الذي جعل
في موضع دق القصّار عملا في الثوب بخلاف الذي عجبت
منه دق القصار الثوب وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب
ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في موضعه
بالحاليّة وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة
الذي لامتناع تصدير الذي لاستلزام ذلك عود الضمير اليها
فيبقى ذلك الغير لا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه اي
على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا
يصح الاخبار عن غلامه بان يقال الذي زيد ضربته غلامه
لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدأ بلا
عائد وان جعلته عائدا الى المبتدأ بقي الموصول بلا عائد وكل

منها ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها اما كافة نحو
انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما
موصولة نحو عرفت ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك
وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب واما بجملة نحو ربما تكره
النفوس من الامر له فرجة كحل العقال اي رب شيء تكرهه
النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند
سيبويه نحو قوله تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي و
صفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك اي
يكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من
غلامك ومن ضربت وشرطية نحو من تضرب اضرب وموصوفة
اما بمفرد نحو قوله كفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا
اي شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته اللتي التامة
والصفة فان كلمة من لا تجي تامة والصفة واي للمذكر و
اية للمؤنث كمن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة
والصفة فاي الموصولة نحو اضرب ايهم لقيت والاستفهامية

نحو

نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اي يقع صفة
اتفاقا فلم جعلها المص كما التي لا يقع صفة اصلا واجيب بان
ايا الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية لان معنى مررت
برجل اي رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن
الاستفهامية الى الصفة ومعنى اي كل من اي واية معربة بالاتفاق
وحدها لا يشاركها في الاعراب غيرها من الموصولات الا على
اختلاف في اللذان واللتان وفي ذو الطائية وانما اعربت لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم المتمكن فلا يرد
حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو
قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فيمن
قرأ بالضم اي ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر
لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم
تشبيها لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف
من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة لبنائها
مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صلتها لانه ذكر في قسم
المنادى ان كل ما يقع منادى مفردا معرفة فهو مبني وبنا الموصوفة

ذا ح

لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانيا وفي قولهم ما صنعت وجهان احدهما
ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون التقدير اي
شيء الذي صنعته فما مبتداء وما بعده خبره او
بالعكس و ح جوابه رفع اي مرفوع على انه خبر مبتداء محذوف
كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا
للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الاخر ان معناه
اي شيء وههنا عبارتان احديهما ان ماذا بكمالها بمعنى اي شيء
والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة واللفظان مؤداهما
واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما
معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي
شيء و ح جوابه نصب اي منصوب على انه مفعول الفعل المحذوف
كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل
منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل
المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتداء محذوف ولم
يعتبره المص لفوات المطابقة بين السؤال والجواب اسماء
الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي الذين هما
من اقسام المبني الاصل فعلية وبناءها لكونها ثابتة للمبني

الاصل

الاصل فيما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به
تضجرت وتوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء
وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رويد زيدا
اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في
الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بعد
مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال
بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها
ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال الامر لفظي وهو ان
صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لا انها موضوعة
لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا موضوعا لكلمة امهل
قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ
اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت
وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي
ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا
بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف
وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد

قياس اى قياسى كنزال يعنى انزل قال سيبويه هو مطرد فى
الثلاثى ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد فى قم واقعد فلهذا
تاول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياسى
لكثرته واما فى الرباعى فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا وفعال
حال كونه مصدرا معرفة كفجار يعنى الفجرة او الفجور قال الشارح
الرضى هو على ما قيل مصدر معرف مؤنث ولم يقم الى الان دليل
قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق
يعنى فاسقة مبنى اى كل واحد من القسمين الاخيرين مبنى لمشابهته
اى لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا فانه فقط واما عدلا فلما ذهب اليه
النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر افعل للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة فى الامر كفعال وفعول للمبالغة فى فاعل قال الشارح الرضى
والذى اراه ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شىء
لا دليل لهم عليه كيف والاصل فى كل معدول عن شىء ان لا يخرج عن نوع
الذى ذلك الشىء منه فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية
واما المبالغة فهى ثابتة فى جميع اسماء الافعال وبينه وجه [illegible]
كلام طويل فمن اراد الاطلاع فليرجع اليه وفعال حال كونه علما
للاعيان اى لعين من الاعيان انما قال علما ليخرج باب فساق فانما
قال

قال للاعيان ليخرج باب فعال الاسماء ان كان علما كما قال الكنه
المعانى قوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك
لكونه علما للمؤنث كغلاب كذلك مبنى فى استعمال اهل الحجاز
لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا معرب فى استعمال بنى تميم
الا ما فى اخره راء اى الا فعال علما يكون فى اخره راء فان بنى تميم اختلفوا
فيه فاكثرهم يوافقون الحجازيين فى بنائه واقلهم لا يفرقون بين ذات
الراء وغيرها فلم يحكموا باعراب الكل نحو حضار علما للكوكب ووجه
الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه فى مخرجه كالمكرر فاختير فيه
البناء لانه اخف فسلك طريقة واحدة اسهل من سلوك طريق مختلفة
اصوات اعلم ان الاصوات الجارية على لفظ الانسان اما منقولة
الى باب المصادر ولزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل او لم تلزم المصدرية
وصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب وحكمه حكم اسماء الافعال و
اما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة
ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال وهى على انواع فمنها ما يعرض للانسان
عند عروض معنى كقول الندم او التعجب وفى وجد انه يقدر ان يحكم عليه بشىء
او به على شىء ومنها ما يجرى على لفظ الانسان على سبيل الحكاية بان
يصدر من نفس ما يشابه صوت شىء كما اذا قلت غاق [illegible]

بحث الاصوات

المصادر والثانى مثل صه وصه حكمه حكم

ما يشابه صوت الغراب عن نفسك مع الا نقدر ان نحكم عليه او
بموضعها ما يصوت به لاجل حيوان اما الزجر او دعاء او غير
ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وح ايضا الا نقدر ان نحكم
عليه او به وهذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب
فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت قال زيد عند
التعجب وي وعند اناخة البعير نخ او غاق صوت الغراب ففي هذه
الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية
عنها والمراد بالاصوات هيهنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها
على سبيل الحكاية نعني بهذا الاعتبار ليست باسماء لعدم كونها
بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجريها واخذها حكمها
وبنيت لجريها مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء كالاصوات بهذا
الاعتبار كل لفظ مثل الغط ولم ينقل الى الاسم لعدم الوضع فيها كما عرفت
الانسان تشبيها بصوت شيء
حكي به صوت اي يصدر على لسان الانسان او صوت به للبهائم
كما عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة
يعني مثلا اي لاناختها او زجرها ودعائها او غير ذلك وانما قلنا
مثلا لان المتبادر من البهائم ذات القوائم الاربع فلا يتناول ما
هو للطيور بل البعض لغرض الانسان ايضا كالصبيان والمجانين

واذا

واذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول
تعلق اذا صوت به ان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة
او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المصنف القسم الاول وهو ما
كان صوت الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير ولعل ذلك لانه
لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير مختصين بالاسماء المبنية
كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير
تعلق بغيره المركبات اي المركبات المعدودة من المبنيات كل
اسم حاصل من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او
حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة اصلا في
الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم
الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج
مثل عبد الله وتابط شرا والذي بين جزئي كل واحد منهما نسبة قبل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من
افراد المحدود دال بين جزئيه قبل التركيب نسبة العطف وتعيين
النسبة على وجه اخر يخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط
القتاد والاحسن ان يقال ان المراد بالنسبة نسبة مفهومة
من ظاهر هيئة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى ولا شك انه

يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية
ومن ظاهر الهيئة التركيبية التي في تابط شرا النسبة التعليقية
التي يكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيئة
تركيب احدى جزئيه مع الاخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة
تركيب احد شطري جعفر مع الاخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق
الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا عطف
او غيره بنيا اي الجزءان الاول لوقوع اخره في وسط الكلمة
الذي ليس محلا للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر
فان اصله خمسة وعشرة حذفت الواو وركبت مع خمسة و
مثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني
عشر الى تاسع عشر او اخوات كل من خمسة عشر وحادي عشر
وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب
سواء كان احد جزئيه العدد الزائد على العشرة او صيغة
الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن
الحرف لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد
الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد واحد من المشتق منه
لكن

لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق
على المشتق منه فان الثالث مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا
بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة
من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل
ذلك في المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين لان
صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد
الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس
واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا
مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد
من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي متضمن حرف
العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف
لا باعتبار ان اصله حادي وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس
الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثني
عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان بل يبنى الثاني للتضمن
ويعرب الاول للشبه بالمضاف لسقوط النون والا اي
يتضمن العطف الثاني حرفا اعرب الثاني مع صرفه ان لم يكن
قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول لتوسط الثاني
من الاعراب وعلى الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع
منع صرفه وبناء الاول انما هو افصح اللغات وفيه لغتان

اخبرنا ان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع
صرف المضاف اليه واخرها اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني
وصرفا الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح
اي يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض
من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني فلان وانت
تريد زيدا والمراد بها هاهنا ما يكنى به لا المعنى المصدري
ولا كل ما يكنى به بل بعضه ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم
اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذا
لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه
الا بالتصريح به مفصلا فلذا لم يتعرض عن تعريفها مطلقا
وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وكذا وبناؤهما
لكونهما موضوعة وضع الحروف او لكون كم الاستفهامية متضمنة
لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها في الاصل
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه وصار
المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائها
وكل واحد منهما يكون للعدد وللكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية
عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي الكناية

عن الحديث

عن الحديث والجملة وانما بنيا لانه كل واحد منهما كلمة واقعة
موقع الجملة التي هي من حيث هي لا يستحق اعرابا ولا بناء فلما
وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل
في الكلمات قبل التركيب من الكنايات كم بنيت وانما بني لانه كلمة
التشبيه دخلت على اى تعالى كان في الاصل معربا لكنه انمحى عن الجزئين
معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كانه اسم مبني على السكون اخره نون ساكنة كما في من لا تنوين
تمكن ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها
في الخط فمن ثم في البناء سقط عن اعرابها فلذلك لم يذكره المصنف
معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي
يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التميز مفردا لانها
لما كانت للعدد ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسع وتسعين
مميزه مفرد منصوب جعل مميزه كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين
لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع
اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وعشرة
اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما
جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان

بذا ليس مثله في التفريح بالكثرة حيل جعيت مميزه كانها نائبة
عن معنى التفريح بها ويدخل من فيهما اى في مميز كم الاستفهامية
والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال
الرضي ودخولها في الخبرية كثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك لموا
فقته جر المميز المضاف اليه واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر
عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من
كتب النحو لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى
سل بني اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية
ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاولى
منه يتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول
الامر انه اى نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا محمولة عليها
التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر
وكلاهما لو قال كلاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية و
الخبرية فهو على تاويل كلا من هذين النوعين من كم الاستفهامية
والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا
ثم بين مواقع كل منها بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية
والخبرية

١٥٨

والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه
بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث كذلك كان منصوبا مفعولا على
حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعلى ما يكون له بحسب المميز
وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية فيقتضاء
الفعل المفعول له والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات
فتعين لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز والاستفهامية
نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة
ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون
ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته
اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا
غير مشتغل عنه اى كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا
مقدرا غير مشتغل داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله
ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل
في قاعدة الرفع وكل ما قبله اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية
وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت وبكم رجل مررت او مضاف
نحو غلام كم رجلا ضربت وعبيد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة

وانما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر
الكلام لان تأخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدم
الجار عليهما على ان يجعل الجار والاسم كانا حرفا مع المجرور
كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اى وان لم يكن بعده
لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله
حرف جر او مضاف بان كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اى
فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك وهذا مبنى على
مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة الاستفهام
واما عند غير سيبويه فهذا خبر تقدم على المبتدأ لكونه نكرة
وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم
ههنا منصوب المحل والا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار
اعمال الكائن فيه وداخل فى قاعدة الرفع ثانيا لقيامه مقام
عامله الذى هو خبر المبتدأ وكذلك اى مثل كم فى تأتى الوجوه
الاربعة الاعرابية بالشرائط المذكورة اسماء الاستفهام
والشرط يعنى انه يتأتى تلك الوجوه فى جميع هذه الاسماء لان
كل واحد منها وهى من وما واى واين وانى ومتى مشتركة

بين

بين الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وكيف وايان
مختصتان بالاستفهام ثم فيهما اذا كانتا استفهاميتين
يتأتى فيهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربت وما صنعت
ومن مررت به وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا
يتأتى فيهما الرفع على الخبرية لامتناع ظرفيتهما واذا كانتا شر
طيتين فكذلك يتأتى فيهما تلك الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب
وما تصنع اصنع ومن تمرر به امرر به وغلام من تضرب اضربه ومن يكرمنى
فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتأتى
فيهما بل فى جميع اسماء الشرط الرفع على الخبرية فانه لا يقع بعدها
الا الفعل ولا يصلح الفعل للابتداء به واما ما هو لازم الظرفية من هذه
كمتى واين وايان وكيف وانى واذا ان لم يتجر بجار نحو من اين فلا شك
كونها منصوبة على الظرفية وعن بعضهم ان اذا قد يخرج عن الظرفية
ويقع اسما صريحا نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو اى وقت قيام
زيد وقت قعود عمرو فهى مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضى
واما لم اعثر لهذا على شاهد من كلام العرب واما ما هو لازم الظرفية
فيرتفع الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدأ

مؤخر نحو متى عهدك بفلان اى متى كان ابن عهدك به واما اى
فيتاتى فيه الوجوه الاربعة كلها فانه قد يقع فى محل الرفع با
لخبرية ايضا على تقدير انتصابه على الظرفية نحو اى وقت مجيئك
اى اى وقت كان مجيئك فاى وقت على تقدير انتصابه با
لظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت
وبايهم مررت وايهم قائم وفى مثل كم عمة لك يا جرير و
خالة يعنى فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذ
فه ثلثة اوجه هكذا فى كثير من النسخ وفى بعضها وفى مثل تمييز
كم عمة اى فيما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة
الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلثة فى كم احدها رفعه بالابتداء
والاخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار اليهما
سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب
ولا يخفى ان هذا اليق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل
ان يعتبر فى مميزها اعنى عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية
كانت او خبرية والاخران النصب على تقدير كونها استفهامية
والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبنى على
جواز

جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق بالخبر
بذا عن قوله وقد يحذف فى مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا
تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء
قد حلبت على عشارى الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد والرجل
فيكون منقلبة الكف والقدم بعنائها لكثرة الخدمة حمارات
كذلك او هذه الخلقة لها نسبها الى سوء الخلق واعاديه حلبت
بعلى لتضمنه معنى ثقلت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها
فخدمتنى على كره منى واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة
المواشى وهى مما يبلغ فى الذم من خدمة الاناسى والعشار جمع عشراء
وهى التى اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من
الحلب ولا تطيع بسهولة ففى حلبها زيادة مشقة وفى ذكر عمة وخالة
اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب
على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنه
وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اى كثير من عماتك
وخالاتك حلبت على عشارى واذا حذفت المميز اى كم مرة اى
كم حلبة على التهكم اى كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة
على الابتداء وهو موصوفة توصيفه بقوله لك وخبره قد حلبت

استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع نصب
لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او
المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا
نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد
يحذف مميز كم استفهامية او خبرية في مثل كم مالك وكم
ضربت اي في مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا
سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على
انه سؤال عن كمية دراهمه او دنانيره او اخبار عن كثرتها فمعناه
كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال
مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد
العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو با
لنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك
او كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على
الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر
للنوع فقط واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية هو الزمان الدال

عليه

عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث
الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير
كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على
المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات منها ما قطع
عنها عند تعدادها بعض الظروف فالحاجة الى ذكر البعض
ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف
المضاف اليه اي المضاف اليه في اللفظ دون النية فان عند نسيانه اعرب مع
التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل وسميت الظروف المقطوعة
عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي
اليه فلما حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن
معنى حرف الاضافة وشبهها بالحرف في الاحتياج الى المضاف اليه
واختير الضمة لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف
المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف و
وراء ولا يقاس عليها ما عداها ويجوز في هذه الظروف على
قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب قال فساغ لي
الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فالفرق بين ما
اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم
بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قبلا ما

وقال الشارح الرضي والاول هو الحق واجري مجراه اي مجرى
الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف
المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما قبلها والمحذوف
منه المضاف اليه لا بعد لا وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني
زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما ولذلك اجري مجرى
الظرف حسب شبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة
ومنها اي من الظروف المبنية حيث لمكان وقال الاخفش قد
يستعمل للزمان ولا يضاف الا على جملة اسمية كانت او فعلية في
الاكثر اي اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا
فحيث فيه مضاف الى مفرد وسهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان
طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا وانما بنيت على الضم كا
لغايات لان نسبتها الى الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة
الى الجملة مع اضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف
ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد
يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر

بقاؤه

مضافا

بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف
المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا
في حيث وهي اذا كانت زمانية للمستقبل اي الزمان المستقبل
وان كان داخلا على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها
ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع
حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه
استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلع الشمس
وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز
استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد تستعمل
في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا
ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا
معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت
حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي لكون معنى
الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة
الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار
لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا

للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاءه الامر مفاجاءة
من قولهم فجئته مجاوة بالضم والمد اذا لقيته وانما
تشعر به فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين
اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته وقوعه بعدها
فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب
الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع
فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في
اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر فلا يستغنوا
عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي
للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل
والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اي خرجت
ففاجات وحاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف
السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان
وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية
او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده
مكانية

١٦٢

مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات
لا مفعول به الا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول
به محذوف اي فاجات فيه زمان وقوف السبع او مكانه اي السبع
وقد يكون لمجرد الزمان نحو ايتك اذا احمر البسر اي وقت احمرار
البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد
اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اي من الظروف
المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما عرفت في حيث او لكون
وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف
تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية
والفعلية لعدم اشتماله على معنى الشرط المقتضي اختصاصها
بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد يجي
للمفاجاة نحو خرجت اذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكره المصنف
ومنها اين واني فهما للمكان استفهاما كان او شرطا اي حال كونهما
للاستفهام والشرط وبنائهما لتضمنهما حرف الاستفهام او
الشرط نحو اين زيد واين تجلس اجلس واني زيد واني تجلس اجلس
وقد جاء اني زيد بمعنى كيف هو واني القتال بمعنى متى ومنها متى للزمان

فيهما اي في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها
ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان
ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قيام زيد
وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة
والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال
حال شئ وصفته والمراد بالحال صفة الشئ للزمان للحال كما توهم بعض
الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناه السؤال
عن الحال يقول كيف زيد اي على اي حال هو ويستعمل الشرط مع ما ففي
اي على هيئة تجلس اجلس
ومطلقا عند الكوفيين
نحو كيف تجلس اجلس
عند البصريين كيفما تجلس اجلس فلما كان بعده اسم فهو في محل الرفع
بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب
على الحالية اي على اي حال جئت اكلبا وما اشبهه ومنها اي من الظروف
المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين فيكون تارة
بمعنى اول المدة اي اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته
مذ ومنذ يوم الجمعة اي اول زمان عدم رايته يوم الجمعة فيليهما اي يقع
بيان فيليهما
بعدهما اي بعد مذ ومنذ المفرد اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة
كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما
اي اول مدة عدم رويته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذا الا انه
اما

امر واحد لا يحكم عليها باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا
واحدا لا شيئين او اشياء والمثنى والمجموع اذا وقعا اول المدة يكونان
في حكم المفرد فيتعين حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم الخميس
لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا
المفرد
فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لان اولية وقت ما لزمان
مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة
زمان الفعل قبلهما اي مذ ومنذ المقصر اي الزمان الذي قصد بيانه
حال كونه متلبسا بالعدد اي بعدده المشعر بجميع اجزائه بحيث لا
يشذ منه شئ نحو ما رايته مذ او منذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان
عدم رايته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما
كانت
خرجت منذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت منذ ذهبت او ان اي وكتب
على هذه الصور منقلبة كانت او مخففة نحو ما خرجت منذ ان ذهابك او
ما خرجت منذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت منذ زيد مسافر و
لم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضافا الى احد هذه الامور ليصح حمل
ما بعدهما عليهما فيكون التقدير في ما خرجت منذ ذهابك منذ زمان ذهابك
وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ اسمين مبتداء او
ويهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او
جميع المدة وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج
فانهما عنده خبر المبتداء والمبتداء ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون

المبتدأ اى مثل قولك مذ يوم ان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز وقد علم
انهما اذا كانا مبتدأين او خبرين فهما اسمان صريحان لا ظرفان قال المصنف وعد
هما من الظروف المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان
لا انهما يقعان ظرفا فى تراكيبهم ومنها اى من الظروف المبنية لدى
بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد
لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال
ولد بضم اللام وسكون الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها
وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند لكن الفرق انه يقال المال عند
زيد فيما يحضر عنده وفيما فى خزانته وان كان غائبا عنه ولا يقال المال
لدى زيد او لدن زيد الا فى ما يحضر عنده وحكمها ان يجر ما بعدها على الا
ضافة نحو المال لدى زيد وقد ينصب فى بعض لغات العرب بلدن
غدوة خاصة تشبيها لنونها بنون التنوين فى مثل
رطل زيتا ولذلك يحذف عنها ويثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا
مع غيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذه
اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة
الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى هو اسم
فعل فهذه خمس لغات كلها للماضى المنفى اى لاجل الفعل الماضى المنفى فى
او الزمان

الزمان للماضى المنفى وقوع شئ فيه ليستوفى النفى جميع الازمنة الماضية
نحو ما رايته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وفيه المشددة
لمشابهتها لاختها وقيل حمل على اختها ومنها عوض بفتح العين
وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اى لاجل الفعل
المستقبل المنفى او الزمان المستقبل المنفى فيه وقوع شئ ليستغرق
النفى جميع الازمنة المستقبلة نحو لا افارقه عوض وبناء عوض على الضم
لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف
اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض هو الذى
يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة وهى كلمة اذا المضافة الى
الجملة يجوز بناؤها لما اكتسبها البناء من المضاف اليه ولو بواسطة على الفتح
لخفته نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى من خزى يومئذ فيمن
قرا بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب وانما يجب
اكتساب المضاف الى المبنى البناء منه وكذلك اى المذكور من الظروف فى جواز
البناء على الفتح والاعراب مثل وغير المذكورين مع ما وان مخففة ومشددة
مثل قياما مثل ما قام زيد وقياما مثل انك تقوم او مثل ان تقوم لمشابهتها
الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وفى هذه المشابهة ذكرهما فى بحث
الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب المعرفة والنكرة

اى هذا بيان باب المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اى اسم
وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اى بذاته المعينة المعلومة
للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء المقيد بهذه المعلومية والمعهودية
اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع
النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل المعرفة و
النكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اى المعرفة ستة انواع بالاستقراء
بحسب المرتبة فالاول المضمرات وانما
واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها باعتبار امر كلي فان الواضع
موضوعة بازاء معان معينة مشخصة عن نفسه مثلا وجعل آلة لملاحظة
اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث يحكي عن نفسه تلك الافراد بخصوصه بحيث
افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد من تلك الافراد المشترك ثم يعقل ذلك المشترك
لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك شخصي والثاني
انه للوضع الا انه الموضوع له كالوضع كلي والموضوع له جزئي ووضع لفظ زيد بازاءه
الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد
من حيث معلوميته ومعهوديته ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته
وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه
لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنس ومعرفة

لفظ انا مع

بخلاف

بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر
عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات
يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسماء الاشارة
من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم من قبيل وضع
العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معينة معلومة
معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع
اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد
من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه علم
وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لان خصوصية كل واحد
من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع المعرف باللام
العهدية والجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل
ما فيه دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والمبهم ليس من اقسام المعارف فاذا عرفت
لام [illegible] من اللام ولا يبعد ما دخلته آخر من المعارف
بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة
ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى معنى اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل
والسادس المضاف معنى الى احدها اى احد الامور الخمس المذكورة ولا
يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها ما النسبة الى كل واحد فلا يرد

۱۶۶

[illegible] قسما

انها لا يصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف الى غيره فلو كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة لئلا يخرج عنه المضاف الى المضاف الى
المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها
اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك بعد النظر الى ما سبق
ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى
اى الاضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف
المضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها
لا يفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم
بالتعريف فقال العلم اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او
الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب
والا فهو الاسم ما وضع لشئ بعينه شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات
والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة
في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب
بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين
وضعوا له ذلك غير متناول غيره اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ
بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعماله فيه واحترز به عن المعارف كلها

وقوله

وقوله بوضع واحد اى شاملا بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة
ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد
التنبيه على ترتيب اضافتها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال واعرفها اى
اعرف المعارف يعنى اقلها التباسا عند المخاطب من حيث اصنافها المضمر
المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق
في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان
يلتبس بالاخر فيتوهم ان المخاطب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد
من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب
انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان
سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه
تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه
بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واضافة فهذا الترتيب الذى ذكره هو مذهب
سيبويه فان فيها اختلافا كثيرا النكرة ما وضع لشئ لا بعينه اى لا باعتبار
ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشئ شامل
المعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر
لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهى ما وضع اى الالفاظ التى وضعت
لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فان الآحاد
اى المعدودات في آحاد كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به

لخطاب بل

صنافه

النكرة

اسماء العدد

اذا سئل من نحو واحد واحدا ومن اكثر من واحد من تلك المعدودات
بكم على الالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها
موضوعا للكمية واحدة فمنها اسماء العدد فالواحد موضوع للكمية
احاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود
منها بكم يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة
مكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين
وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد واثنين
داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم
يكونا عند بعض الحساب من العدد ولما كان المتبادر من ظاهر العبارة
ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى اخر لا ينتقض التعريف
بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين من [illegible] حيث لا يفهم منهما
الوحدة والاثنينية فقط واصولها اى اصول اسماء العدد التى يتفرع
منها باقيها اما بالحاق علامة التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها
كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كعشرات والوف
وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او [illegible] كاحد عشر او
بالعطف نحو احد وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة
والف لفوائد الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة

واحد

واحد اثنان في مفرد المذكر وتثنيه واحدة اثنتان وثنتان في
مفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة
بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث في الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة
رجال وثلث الى عشر بدونها للجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث
نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يفعل الامر بالعكس لكون المذكر سابق
وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد عشر
رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وعبر الواحد بالاحد والواحدة
الى الاحدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة
عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث عشرة امرأة
ابقاء الجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
اجتماع تانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى
عشرة وثنتا عشرة فان التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني
في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير الثاني في ثلثة عشر والتاء في
ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض التانيث ولهذا حكمنا عليه بانه
جنس اخر من التانيث في اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت
على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر

كما عرفت وجب تأنيث المؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق
بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث
اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى
عشرة واثنتا عشرة وخمس عشرة ... في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجاز
يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتحة وتقول
عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون والمنصوب
محلا المفعول به للقول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما
اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية ويقول فيما زاد
على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى و
عشرون في المؤنث وفيما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب
الى المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يمكن استعمالها بالعطف على
صورة لفظ ما يقدم بعينه فلذلك لم يدرجها في قاعدة العطف بلفظ اي عطف عقد من العقود على
ما يقدم بل خصها بما عداهما فقال ثم بالعطف اي ثم بعطف
الزائد عليها كما بنا فلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء العدد بعينه من
غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون
في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا
الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين
مائة والف في الواحد مائتان والفان في التثنية فيهما اي المذكر والمؤنث
من غير

فارق

١٦٩

من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما تفرع عنهما بالعطف
اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعا على
صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد
او واحدة ومائة واثنان او اثنتان او ثنتان ومائة وثلثة رجال
او ثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد
وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا
واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في
تثنية المائة سوى الالف ... ويجوز ان يعكس العطف ... فتقول واحد
ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لانه صدر
الاعداد المركبة على الفتح كثلث عشرة وجاز اسكانها اي اسكان الياء لثقل
المركب بالتركيب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون
لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاضي لتحذف
الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فدعي زيادة استثقاله فجعل موضع
الكسرة فتحة بعد الشين ويجوز كسر ما ليدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى
ليوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان
حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا تمييز

للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة
والثلث ثلاث الى العشر مخفوض اى مجرور ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال
او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله اثر
وافيه التمييز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين و
النونين واما كونه مجموعا فليطابق المعدود العدد الا فى ثلثمائة الى
تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين تمييز واحد بها
ثلثا واخواته وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان المائة
جمعين احدهما فى صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع
المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة العدد الى جمع المذكر
السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلحق
التمييز المجموع بالالف والتاء بعد ما لحق الجمع بعد ما هو فى صورة المجموع
بالواو والنون على عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه مجرورا
ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما
نصبه فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم اسقاط النون معها اذ هى فى
العقود صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع ولا
عدا فلانهم كرهوا ان يصير بصير ثلثة كالاسم الواحد ولا يرد
على خمسة عشر لان المضاف اليه فيما كان غير العدد لم يتم
امتزاج ذلك التمييز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا واما افراده

ثلثمائة

ثلثمائة امرأة مع ان فيها صيرورة الاشياء الثلثة شيئا واحدا ليطرد بمائة
امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده
ليكون لفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف
واما لم يقل وجمعها كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد
مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة الاف رجل بخلاف التثنية فانه يقال
مائتا رجل مثل الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كان نسبة المائة والالف الى اصول الاعداد
كالاحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميز الاحاد لكنهما كانتا الاحاد
فى جانب القلة من الاعداد والمائة والالف فى جانب الكثرة منها اختير
فى مميز الاحاد الجمع الموضوع للكثرة وفى مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية
للتعادل فاذا كان المعدود مؤنثا واللفظ المعبر به عنه مذكر كلفظ
الشخص اذا عبرت به عن المؤنث او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا
واللفظ مؤنثا كلفظ النفس اذا عبرت به عن المذكر فوجهان اى ففى العدد
وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد
النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر فى كلامهم وان شئت قلت ثلث
اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان
وثنتان بمميز فلا يرد الواحد مع مميزه كما يقال واحد رجل ولا الاثنان
معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكر دونه لما يصلح ان يكون تمييزا لهما على

تقدیر ذکر التمیز معهما ویطرحون الواحد والاثنین استغنا بلفظ التمیز
ای الصالح لان یکون تمیزا علی تقدیر ذکره معهما الدال بجوهره
علی الجنس وبصیغته علی الوحدة والاثنینیة عنهما ای عن الواحد
اذا کان التمیز مفردا او عن الاثنین اذا کان مثنی مثل رجل ورجلان
فان من صیغة رجل یفهم الجنس والواحدة ومن صیغة رجلان الجنس و
الاثنینیة فیذکرهما استغنا عن الممیز فان قلت هب ان ممیز الواحد
مستغن عنه لکنا لا نسلم ان ممیز الاثنین کذلک نعم اذا کان ممیزه مثنی یغنی
عنه لم لا یجوز ان یکون مفردا کما یقال اثنا رجل قلت لما التزموا الجمعیة فی
ممیز سایر الاحاد ینبغی ان یعتبر فیما لم یتیسر الجمعیة فیه ما هو اقرب الیها
وهو الاثنینیة ولا یبعد ان یقال معنی الکلام انه لا یمیز واحد ولا اثنان
استغناء بلفظ التمیز ای بجوهر حروفه المصورة بهیئة خاصة القابلة للحوق
علامة الافراد به اعنی التنوین او علامة الاثنینیة اعنی حروف التثنیة فاذا
اعتبر مع علامة الافراد استغنی به عن ذکر الواحد علی حدة واذا اعتبر مع
علامة التثنیة استغنی به عن ذکر الاثنین علی حدة فاختار ولحوق العلامة
هی اخف علی ذکرهما ولا شک ان رجلان اخف من اثنا رجل فلذلک استغنی
انما یکون للمفادة ای افادة لفظ التمیز النص المقصود ای التنصیص علی العدد
والتصریح بالعدد الذی قصد ذلک التنصیص والتصریح بالعدد ای بذکر اسم

العدد

العدد فلما افاد التمیز ذلک التنصیص استغنی فی افادته عن ذکر العدد علی حدة
تقول فی المفرد من المتعدد ای فی الواحد من المتعدد باعتبار تصییره ای بسبب
اعتبار تصییره ای تصییر ذلک المفرد عددا بعض ان یقع علیه الواحد الثانی فی المذکر
قوله الثانی مفعول القول وذلک القول انما هو باعتبار تصییر الواحد اثنین
بانضمامه الیه فیکون معنی الثانی الواحد مصیرة بانضمامه الیه اثنین وانما ابتداء
من الثانی اذ لیس قبل الواحد عدد حتی یکون الواحد مصیرة واحدا والثانیة
فی المؤنث علی هذا القیاس وهکذا الی العاشر فی المذکر والعاشرة فی المؤنث
لا غیر ای لا تقول غیر ذلک فانه یجری ذلک فیما تحت الاثنین حالا فیما فوق العشرة
اذ فوقه مرکبات لا یتیسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول فی المفرد باعتباره
مرتبة من المتعدد من غیر اعتبار معنی التصییر الاول والثانی اذا وقع فی
المرتبة الاول والثانی فی المذکر والاولی والثانیة فی المؤنث وکذلک من غیر
اعتبار معنی التصییر وانما لم تقل الواحد والواحدة لانهما لا یدلان علی المرتبة
فابدل منها الاول والاولی للدلالة علیه وهکذا الی العاشر والعاشرة والحادی
عشر فی المذکر والحادیة عشرة فی المؤنث وکذلک الثانی عشر والثانیة عشرة الی
التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حکم اسم الفاعل من العدد سواء کان
بمعنی التصییر او لا حکم اسماء الفاعلین فی التذکیر والتانیث فتقول فی المؤنث
الثانیة والثالثة والرابعة الی العاشرة وکذا فی جمیع المراتب من المرکب و
المعطوف نحو الثالثة عشرة یؤنث الاسمین فی المرکب ای تذکرهما للمذکر نحو

مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا انما التاء اي تلحق كالفعل ملتبس بالتاء
وجوبا ايذانا بالتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى
الظاهر غير الحقيقي فانه يحكم الاختيار في الحاق التاء وتركه الى هذا الاشعار
اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء
من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف
الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا و
استغنائه عن الحاق التاء بما في لفظه من الاشعار به بخلاف ضميره اذ ليس فيه ما
يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضميره
المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من
هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد لقولنا بلا فصل لكان
احسن استيفاء للاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق
التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امراة وحضر القاضي امراة وطلعت اليوم
الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في
اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امراة فانه مع الفصل يجب اثبات تاءها نحو جاءت
اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع او ضميره فان الحاق التاء او ضمير
الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاءوا وغير الجمع المذكر السالم لانه لو
كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون
جاءت مطلقا اي سواء كانت واحدة مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او

مذكرا

مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت
الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع
المذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا
سالما فان لهم الواو لا غير يقال الزيدون جاءوا لا يقال جاءت فعلت
اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل
الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا اي الواو لكونها موضوعة
لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع
المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون ونحو ضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع
المذكر غير العاقل السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل
الجماعة وضمير فعلن اي بالنون الملحقة في الجمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة
له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فلم يعط حقه
فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية لموافق شرح الرضي ان النون موضوعة
لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العاقلين فاستعمالها في النساء لحمل على جمع
غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء المثنى ما
لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او تقدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا
مع لواحقه والا لا يصدق التعريف الا على مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو
التي تظهر المراد لا تستغني عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح
ما قبلها اي مفتوح ما قبلها حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس

لكثرة التثنية وخفة الفتح ونون عوضا من الحركة او التنوين مكسورة لالتقاء الساكنين
الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة
النون بدليل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق فلا باس باشتمال
على الحروف النون وعدم دلالة لحوقها على الرفع على تقدير تسليم اذا دل الاعراب
من امور ثلاثة على كل حي صح ان يقال هذه الامور الثلاثة دالة عليه غاية ما في الباب
ان يكون دلالتها بواسطة هذين القرين على ان معناها مع مفردة منزلة العدد
يعني الواحد حاكيا عن ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار حمله
تحت جنس الموضوع له الوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما
يماثله في الوحدة والجنس جميعا استغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة
الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد الى انه لا يجوز تثنية الاسم باعتبار
معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بهما الطهر والحيض بل يراد بهما طهران
او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب و
الام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار معنيين مختلفين هما الاب
والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز ان
يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى
المسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما فيثنى انسان فيثنى باعتباره فيكون معنى
الابوين المسميين بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليجز
مثل هذا التاويل في القرء ايضا بلا احتياج الى ادعاء تسمية الطهر والحيض فانه

موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول بالمسمى به ليحصل مفهوم يتناولهما
فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنية
بمجرد اشتراكه اللفظي بينهما وهو الذي اختلف فيه والمص اختار عدم جوازه و
بهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء كجمعها فزيد مثلا
اذا كان علما لكثيرة مأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما لجماعة
كما لابي بكر مأول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال
الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها مجرد اشتراك
في الاسم بخلاف اسماء الاجناس في مثل قول البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية
قولها من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي لحقه علامة التثنية في بعض المواد مما
يتطرق اليه التغيير اراد المص ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم
من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف
مفردة لازمة وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات
والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان
مجهول الاصل ولم يمل كالواو في الى معنى بالله وهو ثلاثي اي والحال ان ذلك
المقصور ثلاثي اي غير ما فيه اربعة احرف فصاعدا من الرباعي والثلاثي المزيد
فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة او حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه
حيث لا يرد فيه تكلف النقل والا اي وان لم يكن كذلك بان كان الفه منقلبة عن
ياء حقيقة كرحيان ورحيان او حكما بان يكون مجهول الاصل او عديمه وقد امتل كمتيان
في متى حيث جعله علما او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالالف منقلبة بالياء اعتبارا للاصل

فيما اصله الياء حقيقة او حكما تحقيقا فيما زاد على ثلثة احرف واللام الممدود
ان كانت همزته اصلية اى غير زايدة ولا منقلبة عن اصلية او زايدة ثبتت
الهمزة فى الاشهر لاصالتها كقرائى بضم القاف وتشديد الراء الجيد القراءة او
للمتنسك من قراء اذا تنسك وحكى ابو على عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوى
وان كانت الهمزة للتانيث اى منقلبة عن الف التانيث كحمراء فان اصلها
كان حمرى بالفين احدهما للمد فى الصوت والثانية للتانيث فقلبت
الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الالف زايدة قلبت واوا فيقال حمراوى
لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغى ان لا تقع بين الفين مع انها غير
اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة
فى مثل اقتت واجوه ونحوها فقيل حمراوى وحكى المبرد عن المازنى قلبها ياء
نحو حمرايان مع الاعرف قلبها واوا والا اى وان لم يكن الهمزة اصلية ولا للتانيث
بان يكون للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او
ياء اصلية ككساء ورداء فان اصلهما كساو ورداى فالوجهان المذكوران
جايزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها لان الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة
عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة قراء فثبتت فى
الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين ليست
باصلية فشابهت همزة حمراء فقلبت مثلها واوا وفى الترجيح الشريف نقله
ان اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الا رداآن بالهمزة
او رداوان بالواو ولكن المشهور رديان بالياء ايضا فكان ينبغى ان يقول المصنف الا

فوجهان

فوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى
الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو مقتضى المتبادر من الكلام
لكنا قد تصفحنا كتب اللغات كالمصباح والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها
اثرا يحكم باشتهاره غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد نقل المبدل من
اصل ياء او واو الا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا او ياء وحذف نونه اى نون
التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين يوجب
تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فتنافيا فيان
وحذفت تاء التانيث لانه قياسها ان الحذف عن اخر المثنى كشجرتان و
ثم ياتى خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس
انما وقع حذفها فيهما لان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها
بالاخر بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صار بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا
يقع فى حشوه وقيل خصى والى والاستعمالان وهما لغتان فى خصية والية وان
كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون قاعدة مستمرة اتى فى بيانه
بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس بقاعدة
بل وقعت على خلاف القياس فى مادة مخصوصة فلهذا اتى فى بيانه بالفعل الماضى
الجمع المجموع ما دل اى اسم دل على جملة احاد مقصودة اى يتعلق بها القصد فى
ضمن دلالة الاسم بحروف مفرده اى بحروف هى مادة لمفرده الذى هو الاسم الدال
على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف ملتبسة بتغيير ما فى الصورة
اما بزيادة او نقصان او اختلاف فى الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار

ومصطفين في حالتي النصب والجر واصلها مصطفيين قلبت الياء الفا
وانفتاح ما قبلها وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط
اي جمعه جمع الصحيح للمذكر يعني شرط صحة جمعه ان كان ذلك الاسم اسما
فمذكر علم اي فكونه مذكرا علما
اي اسما محضا من غير معنى وصفية فيه احتراز عن نحو رجل واعوج علم فرس
لفظه وانما اشترط ذلك ليكون هذا
يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه والمذكر العلم العاقل اشرف من
الجمع اشرف الجموع لصحة سلامة الواحد فيه فان فقد فيه الكل كالعين او الاثنان كالمراة
غيره فاعطي الاشرف للاشرف [illegible] الا بالمذكر ما يكون مجردا عن
او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا
التاء ملفوظا او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة والملحق بسكون اللام وابن كيسان
للكوفيين وابن كيسان فانهم جازوا [illegible] فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا
بفتحه وبدخل نحو ورقاء علم رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون لان
لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون والمقصورة تحذف وتبقى الفتحة
الممدودة تقلب واوا [illegible] علامة التانيث الا التاء الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح
قبلها دالة عليها وشرطه اي شرط الاسم [illegible] كاسم الفاعل والمفعول فمذكر يعقل
كان صفة من الصفات غير العلم فمذكرا يعقل والشرط الثاني ان لا
اي انه شرطها الشرط الاول كونه مذكرا يعقل غير مستو في صيغة
يكون ذلك الاسم الكائن صيغة افعل فعلاء اي مذكر بل يكون المذكر على صيغة
الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المؤنث
افعل والمؤنث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل

كافضلون

١٧٧

كافضلون ولم يعكس لان صيغة الصفة في افعل التفضيل كامل الدلالة على
الزيادة وشرطه الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا
غير مستو في تلك الصفة مع المؤنث بل يكون المذكر على صيغة فعلان و
المؤنث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال فيه سكرانون
للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمان ندمانة ولم يعكس لان فعلان فعلانة
اصل في الفرق بين المذكر والمؤنث للاطراد فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع
ان لا يكون الاسم المذكور مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل
الوصف مع المؤنث مثل جريح وصبور وامراة جريح وصبور فلا يجمع
بالواو والنون علما بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمؤنث
لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا مستويا بينهما
مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور متلبسا
بتاء التانيث مثل علامة كراهة اجتماع صيغتي الجمع المذكر وعلامة التانيث
لو حذفت التاء لزم اللبس وحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما
مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين
بفتح الراء وقد جعلهما كانهما جمع ارض بسكونها ولما حكم بشذوذهما الا
التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض
هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى
بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله ومحل اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث
والجمع الصحيح المؤنث ما لحق اخره اي جمع لحق اخره اي اخر مفرده الف وتاء وشرطه اي شرط
جمع الصحيح المؤنث ان كان صفة مطلقة اي لا لكونه مفرد مذكر فان يكون مذكره

وندمانة
يقال رجل جريح وصبور

يذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له
اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اي فشرط صحة جمعيته ان لا
يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال في جمع حائضة حائضات فلو
قيل في جمع حائض ايضا حائضات لالتبس وقد الا عطف على قوله ان كان
صفة اي وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع هذا الجمع مطلقا اي من غير
اعتبار شرط مثل طلحات وزينبات في جمع طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان
هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كدار وشمس ونحوهما
من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي فلا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل يسمع فيها
مسموع كالسموات والكاسات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقي
ولا ظاهر العلامة جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفس
واحده الداخلة فيه كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لان التغير بناء واحده
بلحوق الحروف الخارجة الزايدة به وايضا المتبادر من تغيره تغير يكون بحصول
الجمعية فلا ينتقض بمثل مصطفون فان التغيير الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية
واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون من حيث ذات الواحد
او من حيث الحروف الخارجة الزايدة كما يدل عليه لام الاختصاصية المفيدة للعموم في
قوله بتغيير ما سواء كان ذلك التغيير حقيقيا كرجال او فراس او اعتباريا كالفلك كما
مر جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعل اي جمع يكون على وزن
افعل كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس و
افعلة كارغفة جمع رغيف وفعلة كغلمة جمع غلام و
على هذا القياس معنى البواقي وافعلة وفي شرح الرضي ان اقلهما
الجمع الصحيح فذكرا كان كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان
اي جمع السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وعند الاكثر
المذكور

١٧٨

المذكور من الاوزان وما عداه الجمع الصحيح جمع الكثرة وهو يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية
له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء
المصدر اسم للحدث يعني بالحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب
او لم يصدر عنه كالطول والقصر الجاري على الفعل والمراد جريانه على الفعل ان يقع
بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا للنوع او العدد نحو جلست جلوسا
وجلسة وجلسة فمثل القادرية والعالمية ومثل رجالة وجمالة مما لم يشتق الفعل منه
لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد
سماعي يتوقف على النقل عدده الى نحو من ثلثين كما بين في كتب التصريف وفي
غير الثلاثي المجرد يعني ثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي
قياسي كما تقول كل ما ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما ماضيه على استفعل
فمصدره على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علم في
علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو
اعجبني ضرب زيد عمرا امس وحال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو
اعجبني ضرب زيد عمرا الان او غدا ذلك العمل لمناسبته الاشتقاق بينهما لا باعتبار
الشبه فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسم الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا
يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا مطلقا فانه اذا كان
مفعولا مطلقا فعمله بتقدير الفعل
مع الموجود ولا يتقدم معموله عليه فلا يقال اعجبني عمرو ضرب زيد
ولا يضمر فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع
قياسا على الواحد فلزم التثنية والجمع نظرا الى المصدر والفاعل وهما

مع الزيادة وبحث ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف والبعد
ان يلتزم خروجه وبلا يحصره ما وضع اسم الفاعل في المحصور وجعل احكام صيغ
المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الترجمة الشريفة الشريف معناه ان صيغة
اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقاتل وماشي [illegible] وكل
ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به الفعل على هذه الصيغة فهو ليس باسم
فاعل بل هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة نحو حسن وضراب
وصيغته اي صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل [illegible] تاما
ثيا مزيدا فيه او رباعيا مجردا او مزيدا فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم
اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة سواء كان حرف
المضارعة مضمومة او لا ومع كسر ما قبل الآخر [illegible] ما قبل الآخر للفاعل
كملق يتفعل وتفاعل او يستفعل نحو منفعل فيها وضع الميم موضع حرف المضارعة
المضمومة ومستغفر فيها وضعت موضع حرف المضارعة المفتوحة [illegible]
متفاعل ومفاعل ومستغفر كان مثال الكسر الواقع في آخر المضارع ايضا فيه
لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل من قسمي الكسر ايضا و
يعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما
عمل فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا
الى مفعول واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك [illegible]
فعله يتعدى الى الظرفين والحال والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر
الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال او الاستقبال اي يعمل
اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان

(٨١)

الحال او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل
حال كونه ملتبسا بشرط اي شيء يشترط به عمله من معنى هو زمان
الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان ١٨٠
عمله بشبه المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه
عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا
او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط هاهنا
وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم
باسم الفاعل العامل بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان
او ان يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن ويشترط الاعتماد
اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المصنف وهو المبتدا
والموصوف والموصول وذو الحال ليقوى به جهة الفعل من
كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب
ابوه وجاء رجل ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده
على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الالفاظ الاستفهام
او ما النافية ونحوها من حرف النفي كلا وان لان الاستفهام
والنفي بالفعل اولى فاذا دخلهما شبهة بالفعل نحو اقائم
زيد وما قائم الزيدان واقائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم
الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في
ضمن الاستمرار واريد ذكر مفعوله وجب اضافته اي اضافة
اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط
الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي
فانه ذهب الى وجوب عدم اضافته لانه لا يعمل عنده سواء كان
بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على

المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من
اضافت الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تع وكلبهم باسط
وقد مر الجواب عنه فان كان لكذا اي لاسم الفاعل معمول اخر غير ما اضيف
اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر بالاسم
الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطي المقدر
فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان
دخلت اللام الموصول على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا كما تقول مررت بالضارب
ابوه زيدا لانه فعل بالحقيقة ح عدل من صيغة الفعل الى الاسم
لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع عنه من اسم الفاعل بتغيير صيغته
الى صيغة اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق
كضارب وضروب ومضراب بمعنى كثرة الضرب وعليم بمعنى كثرة العلم
وحذر بمعنى كثرة الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط
به على تقدير ان يكون صيغة المبالغة خارجة عن اسم الفاعل واما اذا كانت فيه
فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة اي مثله اذا لم
يكن نحو زيد ضراب ابوه عمرا الان او غدا مررت بزيد الضارب عمرا الان او غدا
او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب عما فات من المشابهة والمثنى
اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذا المجموع منها صحيحا او مكسرا اي
مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشرط العدم نظرا الى صيغة المفردة
من حيث ذاتها بالحاق علامة التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان
والزيدون ضاربون عمرا الان او غدا او امس ويجوز حذف النون
اي نون المثنى والمجموع مع العمل في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف
ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف تحقيقا
مفعولا له له

المحذو

المحذوف اي يجوز حذفها مع الجود بين الشرطين لقصد التخفيف لطول
الصلة بها القراءة من قرا والمقيمي الصلوة بنصب الصلوة على
المفعولية واما على تقدير التنكير مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب
فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام والقراءة بها
لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل لمن حدث عنه وضعا
لمن وقع عليه اي الذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فخرج ما وضع
لذات ما وقع عليها الضرب اسنادا الى ما منه من مقام ما قرئي اسم
الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل الجميع امور المشتقة من المصدر وقوله
لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل
مطلقا سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
موصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع
عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره
اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر كخفة الفتحة
وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل
النصب والاشتراط اي شرط العمل بالجهد الزمانين والاعتماد على احد الخمسة
الهمزة او ما كامر في اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام
يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان له مفعول
مفعول اخر بقي على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما الان او غدا او امس
غلام درهما الان او غدا او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث

(٨١)

الصفة المشبهة

انما يثنى ويجمع ويذكر ويؤنث ما اشتق من فعل لازم احترازا عن
اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين مطلقا اى لما قام به على معنى
الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قايم وذاهب مما لا صفة مشبهة
واللازم اعم من ان يكون لازما ابتداء او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق
من رحم بكسر العين بعد نقله الى رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم
بضم الحاء اى صار الرحيم طبيعة له كالكريم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه
بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فلا يخرج عنه نحو ضامر و
طالق لانهما بحسب الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل والصيغة
اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها من الثلاثى المجرد فلا يجى صيغتها من صيغها على
الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل سماع اى كاينة على قدره بحيث لا يتجاوزه فالظرف
بهذا الوزن قطعا على حسب السماع فى مخالفتها او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كاينة
منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة اسم الفاعل للبيان مع انها مخالفة
على قدر ما سمع وخص مخالفتها بصيغة اسم الفاعل لانها مشبهة به
لصيغة اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل نحو حسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها
ولكون عملها بالمشابهتها اياه فيما ذكر بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها
مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى فيها
واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها
لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها

قسمها

اشتق من فعل لازم
قام به بمعنى
الحدوث
فاعل
كريم

١٨٢

قسمها وبيان حكم كل قسم يعنى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه
بحث منها ان يكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقدير
ين معمولها مضافا او متلبسا باللام او مجردة عنهما اى عن اللام و
الاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول
اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع
تارة ومنصوب تارة ومجرور اخرى فحصل هنا صار الاقسام ثمانية
عشر قسما حاصلة من ضرب الاقسام الثلثة التى للمعمول من حيث الاعراب
فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع على الفاعلية اى فاعلية للصفة
والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول المعرفة وعلى
التمييز اى جعل معمول الصفة تمييزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض
النحاة على التشبيه بالمفعول فى الجميع وقال الشارح الرضى الاولى التفصيل
والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه
الاقسام فى ضمن امثلة جزئية فى حسن وجهه بتنوين الصفة ورفع وجهه
بالفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه
بالاضافة فهذا التركيب ثلثة اى ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة لتذكر ما
لتوضيح الاقسام باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا
وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذكورة
وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة امثلة ثلثة

الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية ما عمل فيه وجمعه كذلك الصفة لا تثنى
ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اى وان لم ترفع معمول الصفة
بها بل نصب او جر فيها ضمير الموصوف ليكون مما يطابقه هو فيتبعه فى تذكير الصفة
وتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجه او حسنة وجهها وثنى اى الصفة
اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وجمع الصفة
اذا كان الموصوف مجموعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها و
الصفة ... اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول
اسما الفاعل والمفعول غير متعديين اى اسم الفاعل من الفعل المتعدى الى
واسم المفعول الغير المتعدى ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى
مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى
غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام
الثمانية عشر فيرفعان الفاعل والمفعول ... وينصبانه ... وان كانا متعديين
اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا قلنا
لا يجوز اضافتهما اليهما والنصب لئلا يلزم الالتباس بالمفعول به
مثلا زيد ضارب اباه وزيد معط اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول
الضارب او فاعله نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول المعطى
او مفعول الفعل اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول تقول زيد تميمى
الثانى محذوف فكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب ... مشتق من فعل اى يحدث
الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا الاسم التفضيل ... لقصد الشمول والتعميم فى اسم مفضل
لموصوف قام به الفعل او وقع عليه

اعنى

١٢٤

اعنى بناء الفاعل وبناء المفعول بزيادة على غيره فى اصل ذلك الفعل والباء
فى قوله بزيادة للظرف لقوله الموصوف اى ذات متصفة بتلك الزيادة وهو ظرف
مستقر اى الموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع المشتقات وقوله الموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان
المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام فى تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره
يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اى اسم التفضيل من حيث
صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل فيدخل فيه خير وشر
لكونهما فى الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان
على الاصل وشرطه اى شرط بناء اسم التفضيل من حيث ان يكون ثلاثيا اى ثلاثيا مجردا لا مزيدا
فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعى والثلاثى المزيد فيه مع
المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة
حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعى
او الثلاثى المجرد او المزيد فان هذه الحروف الثلاثة يحتمل ان يكون تمام حروف
ثلاثى مجرد او بعض حروف رباعى مجرد كلها اصول او يكون من حروف المزيد
فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو مشتق
منه فلا يتعين المعنى وليس بلون اى من ثلاثى مجرد ليس بلون ولا عيب
لان منهما افعل لغيره اى لغير اسم التفضيل كاحمر واسود فلو اشتق
اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وذو سواد او زائد الحمرة او السواد
وهذا التعليل انما يتم اذا بين ان افعل الصفة متقدم بناؤه على افعل التفضيل

يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصود به على من
اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع
افعل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول فليشترط في استعماله بهذا
المعنى ان يكون موصوفه بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان
كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المفهوم من هذا التفضيل موصوفه
على ما ذكرنا في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس اي افضل من بينهم
ولكنه في هذا النوع فلا يجوز مثل يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم
اي من الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان يقصد زيادة مطلقة اي ثابتة
زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه
معنيين اضيف اليه للتوضيح اي التوضيح ام
وحده وهو اسم التفضيل الى ما اضيف اليه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر
التفضيل وتخصيصه كما يضاف بعض المضاف اليه فيجوز
وحسن الوجه مما لا تفضيل فيه فلا يشترط بعض المضاف اليه
المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه
وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين قريش وان تضيفه الى جماعة
هو خارج عنهم ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه
ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد

به الزيادة

١٢٦

التذكير

به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان يكن موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان
او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل
من الذي ليس فيه الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورا معه
والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا و
تأنيثا لمن هو له اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضل الناس و
الزيدون افضلهم وهند فضلى النساء والهندان فضليين والهندات فضليات
ما فيه الالف واللام لكونه معرفة واما النوع الثاني من نوعي
اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف باللام
منه فلا بد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل بالموصوف افرادا وتثنية وجمعا
وتذكيرا وتأنيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو
امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما وافعل التفضيل
الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير اي لا غير المفرد المذكر لامتناع لحوق علامات التثنية و
الجمع والتأنيث المختص بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية
لكونهما الفارقة بينه وبين ما بعده فكأنهما تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر
الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في
المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه لا
ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فيجعل دالا
على الفعل الناصب له قال الله هو اعلم من يضل عن سبيله اي يعلم من يعلم من
يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما

المعنى التفضيلي فانه اذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد
الزوال بخلاف ما رأيت رجلا ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان
بالذات فلما ضعف فيه معناه التفضيلي فلم يقو ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم
جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين
احسن ومعموله اي ما يعمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك
في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا من هذه الحيثية
المعمول قوامه [illegible] بين معمولاته من هذه الحيثية
فهو اجنبي من هذه الحيثية [illegible] العامل في الابتداء او الخبر اذ
يخرج عن هذه الاجنبية لم يعرض له من معنى الابتداء اي العامل [illegible] التفضيل بخلاف ما اذا اعمل في الكحل بالفاعلية
العامل بالخبرية [illegible] معنى الابتداء لا الاسم من حيث اسم التفضيل ولو قدم قوله في
فانه لم يبق اجنبي حينئذ فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولكن قدم
عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله [illegible] احسن من الكحل في عينه هو
معناه تعقيد ركيك [illegible] بهذه العبارة [illegible] العبارة المشهورة
الكحل في عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد [illegible] مسألة الكحل وبين شرائطها وما
الواردة في [illegible] مثل هذا المقصود والكلام فيه [illegible] ارادة بعينه على ان للتعبير عنها
عبر به عنها على وجه يطابق المقصد بلا زيادة ونقصان [illegible] وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا
غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه [illegible] هذه المسألة وينطبق بعض من الصور
الى الترتيب كما انشده سيبويه [illegible] من عين
عليه فقال وذلك ان يقول ما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة [illegible]
زيد مقام منفي عين زيد وهو اخصر منه بمقدار ضمير [illegible] ولا يقع لفظ العين

من البين

من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود
وكل تقديرنا المعنى على ما كان عليه قبل هذا التعريف لان اصله
من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان
كذالك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه اذ يتعدد
الكحلان فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التي كان
الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل كان اصله ما رأيت عينا احسن فيها الكحل منه في عين
زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغني عن ذكره ثانيا
وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها
الكحل من عين زيد ونقول معناه ما رأيت عينا لعين زيد
في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على البلغ
وجه ان الكحل في عين زيد حسن ليس في عين غيره وانما جازت
هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل
بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع
مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ادري
منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رأيت
لعين زيد الى اخره قولا مماثلا لقول الشاعر وانما ترك صدر

البيت ليكون مبتدأ بما هو مبتدأ المماثلة وترك موصوف
احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو
في مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان في بيان
مقام الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت
مع ما يليه مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي
السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه تانيه واخوف
الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل
به ركب منهم في وادي السباع ويستغنى عن ذكره ثانيا
الركب اسم جماعة الركبان وهو مخصوص براكب الابل
والتانية من انى اواي كالتحية من حيا او حي هو المكث
والثاني وساريا من السرى وهو السير في الليل فقوله
ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب
فعلى الاول واديا مفعول وكوادي
السباع حال منه قدم عليه وعلى الثاني
واديا مفعوله الاول وكوادي السباع
مفعوله الثاني وعلى التقديرين حسن
نظم طرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما

اعتراضية

فقال الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى

اعتراضية او حالية واقل صفة واديا واختار في به
متعلق باقل والمجرور عايد الى واديا وركب فاعل
اقل وجملة اتوه صفة له وتانية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب
على المصدرية اي اتيان تانيه ولحرف عطف على اقل وهو بمعنى المفعول
اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع
واخوف منه ما في مصدرية وساريا اي راكبا ساريا مفعول وفي
والمستثنى مفرغا اي واديا اقل واخوف في كل وقت الا في وقت وقاية
الله ساريا تقول مررت على وادي منسوب الى السباع لكثرتها فيه والحال
لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون توقف
الركب بر اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك اخوف
من وادي السباع في كل وقت الا وقت وقاية الله عز وجل ركب
ساريا بالليل غيره من الافات والمخافات ولو عبر بالعبارة الاولى
لعله ولا ادري واديا اقل به ركبا اتوه منه بوادي السباع
ولو عبر بالعبارة الثانية لقلت ولا ارى واديا اقل به
ركب اتوه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى
اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها
ولم يكتف بذلك القدر بل حد ر مباحث وصدرها بتعريف

[illegible]

بحث الفعل

ما الكلمة ولم يقل لفظ ولا غيره لئلا ينتقض بنفسه الحد بجملة نحو ضرب زيد

الفعل ما دل أي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه
أي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة إلى ضم
كلمة ما أخرى إليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن
إرجاع ضمير في نفسه إلى المعنى وح يكون المراد
بكون المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع
كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة إلا أمر
واحد وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما
ذكر في وجه الحصر إرجاع الضمير إلى ما دل كما لا يخفى
واعلم أن الفعل يشتمل على ثلاثة معان أحدها الحدث
الذي هو المعنى المصدري وثانيها الزمان وثالثها
النسبة إلى فاعل ما ولا شك أن النسبة إلى فاعل ما
معنى حرفي هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل با
لمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة

ولما

ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين
أن يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه
المطابقي بل أعم لكن لا يتحقق إلا في ضمن التضمني فخرج بهذا
القيد الحرف لأنه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا
بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ الدال عليه فهو
صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل و
بقولنا وضعا خرج أسماء الأفعال لأن جميعها منقولة
عن المصادر أو غير مصادر كما سبق ودخل فيه الأفعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناها به
بحسب الوضع ويصدق على المضارع أنه مقترن بأحد
الأزمنة الثلاثة لوجود الأحد في الاثنين ولأنه مقترن
بحسب كل وضع واحد وإن عرض الاشتراك من
تعدد الوضع ومن خواصه أي خواص الفعل دخول قد

لانها انما تستعمل لتقريب الماضي الى الحال او لتقليل الفعل
او لتحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب
والثاني على الاستقبال البعيد ودخول الجوازم لانها وضعت
اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر وللنهي عنه
كلا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل
من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ولحوق تاء التانيث
عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث لانها
تدل على تانيث الفاعل ولا يلحق الا بماله فاعل والصفات
استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على
تانيثها وتانيث فاعلها فلا جرم اختص بالفعل ساكنة
حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصه
بالاسم ولحوق نحو تاء فعلت المراد بنحو تاء فعلت
الضماير المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء

فعلت

فعلت ايضا وذلك لان الضمير الفاعل لا يلحق الا لماله فاعل
والفاعل انما يكون للفعل وفرعه وحط فرعه عنه بمنع احد
نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل فخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخفى فهو اليق واجدر الماضي
ما دل اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة
على زمان قبل زمانك الحاضر الذي انت فيه قبلية ذاتية تكون
بين اجزاء زمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض
انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان
زمان فقوله ما دل على الزمان شامل لجميع الافعال وقوله
قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض
منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض
منعه بلم يضرب وجمعه بان ضربت ضربت مبني على الفتح خبر
مبتدا محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا
نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون

الماضي بالمنع م

الذی هو الاصل فی المبنی فلمشابهة المضارع فی وقوعه موقع
الاسم نحو زید ضرب فی موضع ضارب وشرطا وجزاء تقول
ان ضربتنی ضربتک واما الفتح فلکونه اخف الحرکات مع جبر
الضمیر المرفوع المتحرک فانه مبنی علی السکون معه نحو ضربن
الی ضربنا کراهة اجتماع اربع حرکات فیما هو کالکلمة الوا
حدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قید ضمیر المرفوع با
لمتحرک احترازا عن مثل ضربا فانه ایضا مبنی علی الفتح ومع
غیر الواو یضم معها لمجانستها لفظا کضربوا او تقدیرا
کرموا المضارع ما اشبه ای فعل اشبه الاسم باحد حروف
نایت ای الحال کونه متلبسا باحد حروف اتین او ایله یعنی
الحروف التی جمعها کلمة نایت وهذه المشابهة انما یکون
لوقوعه ای وقوع ذلک الفعل مشترکا بین زمانی الحال و
الاستقبال علی الصحیح کوقوع الاسم مشترکا بین المعانی
المتعددة کالعین وتخصیصه بالجر عطف علی قوله وقوعه
ای

ای وتلک المشابهة انما یکون لوقوع الفعل مشترکا وتخصیصه
بواحد من زمانی الحال والاستقبال یعنی الاستقبال بالسین
فانه للاستقبال القریب وسوف فانها للاستقبال البعید کما
مر کما ان الاسم تخصص باحد معانیه بواسطة القراین وانما
عرب المضارع لمشابهة الاسم لانه لم یسم مضارعا الا لهذا اذ
معنی المضارع فی اللغة المشابهة مشتقة من الضرع کان کلا
الشبیهین ارتضعا من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا
فالهمزة من تلک الحروف الاربعة للمتکلم مفردا مذکرا کان
او مؤنثا مثل اضرب والنون له ای للمتکلم المفرد اذا کان
مع غیره واحدا کان ذلک الغیر او اکثر مثل نضرب وکانهما
ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا کان مثنی
او مجموعا مذکرا کان او مؤنثا وللمؤنث الواحدة
والمؤنثین غیبة ای حال کون المؤنث والمؤنثین غا
یبان او ذوی غیبة والیاء للغایب غیرهما ای غیر القسمین

المذكورين بهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غير
بهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البد
لية من الغايب لانه وان لم يتعرف بالاضافة لتوغله
لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة
الموصوفة او بنصب حال وهو الاولى لموافقته ا
لسابق وحروف المضارع مضمومة في الرباعي اي
فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كدحرج او لا كاكرم ونحو
حله فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف
مثل يدحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غير
اي غير المضارع بعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا
الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به
قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون
جمع مؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا اما نون
التاكيد فلشدة الاتصال صار له جزء الكلمة فلو دخل الاعراب
قبلها

قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على
كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المؤنث في المضارع
يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون
جمع المؤنث في المضارع لما في الماضي فلا يقبل الاعراب واعراب
رفع ونصب ذلك الاسم فيهما وجزم مختص بالفعل كالجر با
لاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير
حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية
مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان وللجمع
المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن
والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب
في الواحد الغايب المذكر وتضرب في موضعين
في الواحد الغايب المؤنث والواحد المخاطب المذكر
واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع
الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا

اي حال كون الضمة والفتحة لفظتين و السكون في حال
الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل ذلك
اي الضمير البارز المرفوع وذلك في خمسة مواضع
بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون في حالتي
الجزم والنصب فان تابع للجزم كما في الاسماء تابع للجر النصب
مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
ولم يضربا ولن تضربا الي اخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو
والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو
والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والحذف اي حذف
الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركته اسقط
الحرف لمناسبتهما نحو لم تقض ولم يرم والمضارع المعتل
الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا
يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف
الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرفع المضارع اذا
تجرد

١٩٤
تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان الفاعل
فيه هذا النحو كما هو المبادر من عبارته وذلك من
مذهب الكوفيين وسواء كان الفاعل فيه او وقوعه موقع
الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب
او رأيت رجلا يضرب لما ذكر يرفع بوقوعه موقع الاسم لانه
اذا لم يكن كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه
وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرفع
في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي
يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد
يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي
يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقع الاسم لانك
تقول الذي ضارب هو على ان الضارب خبر مبتدأ
محذوف وفي مثل مقدم عليه وكذا قائم الزيدان و
يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب يحتاج تقديره

اسما غير الاعراب مع تقدمه فعلا عن نحو سيقوم و
سوف يقوم ان سيقوم مع السين واقع موقع الاسم
لا يقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف
في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم
وانما عدل عن الاصل لما يجي في باب افعال المقاربة ان شا
الله تعالى وينصب المضارع بان [illegible] ولن وقال
الفراء اصله لا ابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر كايش
في اي شي وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان فخفف
وقيل اصله اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان
مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد لام كي نحو سرت لاد
خلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزايدة في خبر كان المنفي
نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة بجواز [illegible] دخولها على
الفعل الا يجعله مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني
فاكرمك وبعد الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لا
لزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو [illegible] عاطفتان بعد
الانشاء ولو قدر امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون مع عطف
المفرد

١٩٥

المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون المعنى في زرني فاكرمك ليكن
زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك وتشرب اللبن لا يكن منك
اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينصب المضارع مثل اريد ان
تحسن الي فمثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا مثال النصب بحذف النون
وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن هي ان المخففة من ان
المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء
والطمع فلا تناسبه وليست كان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق
وباعتبار عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيه اي في ان التي
بعد ما الوجهان ولن مثل لن يبرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا
لن يكون [illegible] في قوله ولن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي
موكدا لا موبدا او لا يلزم
ناقض للان لن يقتضي التابيد وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينصب بها المضارع
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا
اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب [illegible] لضعفها لا تقدر ان يعمل فيما اعتمد
على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف على المعتمد اي [illegible]
بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل المذكور
بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء ومما لا يمكنان الا في الاستقبال
فان فقد احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن
اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة

مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتداء وقوله اذا لم يعتمد ظرف
للانتصاب المعطوف عليها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتداء
فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب
المضارع بها مشروطا بشرطين مشار اليهما فيما بين المبتداء والخبر واذا وقعت
اى اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الا
عتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع بناء على الاعتماد
بالعطف وان ضعف وكى التى ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كى ادخل
الجنة ومعناها السببية اى سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام
لدخول الجنة فى المثال المذكور وحتى التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان
اى المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبله وان كان بالنظر ما قبلها الى زمان التكلم ماضيا
او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حال كون حتى بمعنى كى للسببية او الى لانتهاء الغاية
مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كى والاستقبال للمضارع بالنظر الى ما
قبله وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى
الى والاستقبال للمضارع بالنظر الى ما قبله واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل
كله او سرت حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى
ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا وسرت حتى تدخل الحال بمعنى زمان الحال
والاستقبال ما بعدها فان اردت بالفعل الذى دخل حتى الحال بمعنى ومثاله او
تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون هو زمان التكلم بعينه فادخل
حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد
فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول هيئت
هذه

هذه العبارة وتحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته وكان ما بعد حتى
فى هذه العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه وحكيته فى زمان الحكاية
ايضا يكون مرفوعا اذ لا يحتاج بتقدير ان لانها علم الاستقبال كانت
اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتداء لا الجارة والعاطفة ومعنى كونها حرف
ابتداء ان يبتداء بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدا او يكون الفعل
خبره لئلا يكون حتى داخلة على اسم كما توهمه بعضهم فيرتفع اى ما بعد حتى
لعدم الناصب والجازم ويجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل
الاتصال المعنوى حين فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه
الآن مثال لما اريد الحال تحقيقا بان قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم ومن ثم
اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف الابتداء ووجوب السببية
ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك
كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل
كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما
قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك
اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها خبرا مستانفا منقطعا عما قبله و
ما قبلها سببا لما بعدها وهو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم
بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب وهو محال وجاز فى وقت
حصول كان التامة كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل
الآن ولا فرق فيه مجاز ايهم رحتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق

وان كان اما بمعنى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون المسبب محقق الحصول لقوله
ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها ايهم
فلا حاجة تقييد بقوله التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ بكذا وجاز في
كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول
كان التامة فعطف قوله ايهم عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولهم في التي
ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت ان ادخل الجنة واما بتقدير ان بعدها
لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد النفي بعد النفي
لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا
يقدر بعدها ان لانه قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف
الجار فيه قبل حرف مضاف من الاسماء اي صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما
كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم فتقدير ان بعدها لانتفاء
والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اي سببية ما قبلها لما بعدها
المتكلم مشروط بان يشترط فيها احدها السببية للتنصيص على السببية حيث يدل بغير اللفظ
لان العدول عن الرفع الى النصب [illegible] السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني
على تغير المعنى فاذا لم يقصد الاشتباه السببية بعد تقدم الاشياء او
ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة
ما في معناه من النفي المستدعي جوابا اي لا يكون منك زيارة فاكرام مني او
على الطلب الذي نفيه امر نحو زرني فاكرمك فيهما الذي على نحو
نحو لا تشتم فقرب فنسلم

اللهم

اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام
نحو هل عندكم ماء فاشرب اي هل يكون منكم ماء فاشرب
منه او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان
فتحديث منا ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل
عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزام النفي
فعلا فيندرج في النفي او تمني نحو ليت لي مالا فانفقه
اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه
ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب
اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بالنصب
على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب
خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مني
ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود
والفاء تدل عليها وما بعدها في تأويل مصدر
محذوف معطوف على مصدر اخر مفهوم مما
قبل الفاء واما نحو سايرك منزل لبني
تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم

احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر
والواو التي تنصب المضارع بتقدير ان مشروط
بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها اي
قبل الواو وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل
الواو مثل ذلك اي ما يماثل الواقع قبل الفاء
بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني
واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تاكل
السمكة وتشرب اللبن اي لا تجمع منك اكل
السمكة مع شرب اللبن وعلى هذا القياس واو
التي ينصب المضارع بعدها بشرطين اي بتقدير
ان يشترط معنى الى ان او الا ان اي يشترط ان يكون
بمعنى الى او الا الداخلين على المقدرة بعدها الا ان
ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان
بعدها تكرار نحو لالزمنك او تعطيني حقي اي الى
ان تعطيني حقي او الى ان تعطيني حقي فسيبويه
يقدرها بالا التقدير مضاف اي لالزمنك الى
وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالا التقدير

مضاف

مضاف الى لالزمنك الى اعطائك حقي وغيره تقديرها
بالى بتاويل مصدر مجرور بالى بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي الحروف العاطفة
مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او الاكثر واذا كان منها من غير اشتراط ما ذكر من
الشروط لصحة تقدير ان بعدها ينتصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا
نحو اعجبني ضربك زيدا وتشتم او فتشتم او ثم
تشتم فتشتم ليس من الحروف المذكورة وفيها تقدير
بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط المذكورة
فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف
على اول المعدودات الناصبة بتقدير ان اعني
قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخواتها
وهو او بمعنى الى ان وقيل هو مجرور معطوف
على حتى في قوله بان مقدرة بعد حتى والظاهر
ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب
بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل
العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر

في التفصيل ما لم يكن في الأجمال وان خصت به يلزم
تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به
كما سبق في جريانه في ثمرا يضا ويرد عليه
انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة
في الأجمال ومرة في التفصيل كما ذكرنا
ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني
ومع ما التي بها من اللام الزايدة نحو اردت لان
تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني
قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة
تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني
ضرب زيد وغضبه واردت لضربك
فجاز ان يظهر معها ما يقبل الفعل
الى اسم صريح وهو ان المصدرية
واما لام الجحود فلما

لا تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل
بمعنى كي وهي بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان
المعنى الاول اغلب في التي يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها
لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية فلانها
صارت كعوامل النصب فلم يظهر النصب بعدها وجب اي اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها
اي على لا لاستكراه اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو لئلا يعلم
واعلم ان ان الناصبة تقدر في غير المواضع المذكورة لكن من غير عمل النصب
نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومع عمل مع الشذوذ كقوله الا
ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب ولكن ليس بقياس كما في تلك
المواضع ولذا لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا
في معنى النهي حين لا تستعمل في معنى النفي وهذه الكلمات
المتعملة بجزم فعلا واحدا وبكلم المجازاة اي ويجزم المضارع بكلم المجازاة
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف
وانما اختار لفظ الكلم والجزوم بها فعلان وهي اي كلم المجازاة
ان ومهما واذما وحيثما وما ذو حيث يجزم ان المضارع مع ما
ولا يجزم بها فلا واين وهي وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كان
مع ما او لا وما ومن واي وانى وما لا جزام المضارع مع كيفما

أورط

وإذا فشا ذلك في كلامهم على وجه الاطراد إلحاقا لما مع كيفما فلأن معناه عموم
الأحوال فإذا قلت كيفما تقرأ أقرأ كان معناه على أي حال وكيفية تقرأ
أنت سانا أيضا أقرأ عليها ومن المتعددين سواء قراءة قارئين في جميع الأحوال
والكيفيات وإما مع إذا فلأن كلمات الشرط إنما تجزم لتضمنها معنى إن التي
هي موضوعة للإبهام وإذا موضوعة للأمر المقطوع به وبأن مقدرة
عطف على قوله بلم أي ينجزم المضارع بأن مقدرة وسيجيء بيانه إن شاء
الله تعالى فلم تقلب المضارع ماضيا ونفيه أي نفي المضارع ولا يبعد لو
جعل الضمير إلى كلم ماضيا وقربا عن ماضيا ولما مثلها أي مثل لم في هذا القلب
والنفي وتختص أي لما بالاستغراق أي استغراق أزمنة الماضي من وقت
الانتفاء إلى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولما ينفعه الندم أي عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء الندم إلى وقت التكلم بها وإذا قلت ندم
ولما ينفعه الندم لو أدار استمرار ذلك إلى وقت التكلم بها وجواز حذف
الفعل أي وتختص لما أيضا بجواز حذف الفعل المنفي بها إن دل عليه
دليل نحو شارفت المدينة ولما أي ولما أدخلها وتختص أيضا بعدم
دخول أدوات الشرط عليها فلا تقول إن لما يضرب ومن لما يضرب
تقول إن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية من العامل ومعموله
وتختص أيضا باستعمالها غالبا في المتوقع أي ينتفي بها فعل مترقب
متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الأمير لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع
أيضا

أيضا نحو ندم ولما ينفعه الندم ولام الأمر وهي اللام المطلوب بها الفعل
ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد
تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة أخرى لم يصلوا فليصلوا ثم ليقضوا
ولا النهي وهي لا التي المطلوب بها الترك أي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا
النهي قيدها أي لا للنهي التي ضد لام الأمر وهي التي يطلب بها ترك الفعل وهي تدخل
على جميع أنواع المضارع المبني للفاعل والمفعول مخاطبا أو غائبا أو متكلما
وكلم المجازاة أي المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الأول ومسببية
الفعل الثاني أي لجعل الفعل الأول سببا والثاني مسببا وفي شرح المصنف كلم
المجازاة ما تدخل على الشيئين لجعل الأول سببا للثاني ولا شك أن كلم المجازاة
لا تجعل الشيء سببا للشيء والمراد بجعلها الشيء سببا أن المتكلم اعتبر سببية الشيء
بشيء بل ملزومية الشيء لشيء وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم أن يكون الفعل
الأول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي أن يعتبر المتكلم بينهما
نسبة يصح بها أن يورده في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم
كقولك إن تشتمني أكرمك فالشتم ليس سببا حقيقيا للإكرام والإكرام مسببا
حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا ولكن المتكلم اعتبر ذلك النسبة بينهما إظهارا لكمال
مكارم الأخلاق يعني أنه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الإهانة
عند الناس سببا للإكرام عنده ويسميان أي هذان الفعلان أولهما
شرطا لأنه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء ومن حيث إنه يبتني على الفعل

ملزومية شيء

ابتناء الجزاء على الفعل فإن كانا أي الشرط والجزاء مضارعين نحو إن تزرني أزرك
أو الأول فقط مضارعا نحو إن تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع
لدخول الجوازم وهو إن أو ما يتضمنها مع صلاحية المحل وإن كان الثاني فقط مضارعا
فالوجهان أي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو أداة الشرط والرفع
لضعف التعلق بحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو إن أتاني زيد آتيه
أو آته وإذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو إن خرجت خرجت
أو معنى نحو إن خرجت لم أخرج ويحتمل أن يكون تفصيلا للقيد أي لم تقترن بقد سواء
كان قد ملفوظا كقوله تعالى إن يسرق فقد سرق أخ له من قبل أو معنويا مقدرا كقوله
تعالى وإن كان قميصه قد من قبل فصدقت أي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء
لتحقق تأثير حرف الشرط فيه لقلب معناه إلى الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابطة
كقولك إن أكرمتني أكرمتك وإن أكرمتني لم أكرمك وإنما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي
المحقق الذي لا يستقيم أن يكون للشرط تأثير فيه كقولك إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك
أمس لوجوب دخول الفاء فيه وإن كان أي الجزاء مضارعا مثبتا أو منفيا بلا
احترازا عما إذا كان منفيا بلم فإنه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى أو نهيا حيث
يجب فيه الفاء لعدم تأثير أدوات الشرطية معنى فالوجهان الإتيان بالفاء و
تركها لأن أدوات الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيتوقى بالفاء وأثرت
في تغيير المعنى حيث خلصت للمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التأثير من وجه
وإن لم يكن قويا نحو قوله تعالى إن يكن منكم ألف يغلبوا ألفين ومن عاد فينتقم الله منه
والا

٢٠١

وإلا أي وإن لم يكن الجزاء الماضي أو المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه
لأن الجزاء حينئذ إما ماض بقد لفظا كما تقول إن أكرمتني اليوم فقد أكرمتك أمس
أو تقديرا كما تقول إن أكرمتني اليوم أكرمتك أمس بتقدير فقد أكرمتك وعلى
كلا التقديرين لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج إلى الرابطة الفاء وإما جملة اسمية
أو أمر أو نهي أو دعاء أو استفهام أو مضارع منفي بما أو بلن أو لطلب غير ذلك كا
لتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتيج إلى
الفاء ويجيء إذا التي للمفاجأة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء
لأن معناها قريب من معنى الفاء لأنها تنبئ عن حدوث أمر بعد أمر ففيها معنى الفاء
التعقيبية ولكن الفاء أكثر وإنما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها بالاسمية لأن
إذا الشرطية مختصة بالفعلية واختصت هذه بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون أي فهم يقنطون وإن التي
ينجزم بها المضارع حال كونها مقدرة أي كانت مقدرة بعد الأمر نحو زرني أكرمك
أي إن تزرني أكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك أي إن لا تفعله يكن خيرا لك
والاستفهام نحو هل عندكم ماء أشربه لأن المعنى إن يكن عندكم ماء أشربه والتمني نحو ليت
لي مالا أنفقه لأن المعنى إن يكن لي مال أنفقه والعرض نحو ألا تنزل بنا تصيب خيرا
إذا كان المضارع الواقع بعد هذه الأشياء الخمسة مقصودا به أن يكون مسببا لما تقدم
وقصد السببية أي سببية ما تقدم في تقدير إن مع مضارع مأخوذ مما تقدم
ويجعل المضارع الواقع بعد هذه الأشياء مجزوما بها وإنما اختص تقدير إن
بما بعد الأشياء لأنها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه

يكون ذلك المطلوب سببا لها وهي سببية لمعاد وكان المضارع الواقع بعد
ما ذكر الفايدة ويقصد سببية للفعل [illegible] الاشياء لها قدرات
مع ذكر الفعل ويحمل المضارع الواقع بعد ما جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل
الجنة فان المطلوب بها اسلم هو الاسلام وهو مطلوب سبب لفائدة دخول الجنة
فهو سبب لها وقصدا اذا اعتقد ان الفعل المأخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة
جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة بخلاف لا تكفر تدخل الجنة اي لا تكفر تدخل الجنة اي [illegible]
ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهي قرينة الفعل المنفي لا المثبت وانما امتنع لا تكفر تدخل
النار عند الجمهور خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور
لان المقدر على ما عرفت ان لا تكفر تدخل النار وهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه
عند الكسائي فلانه يقول معناه بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف
في هذا الموضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة قوية هنا اذا قصدت السببية
واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة ان كان محلا للوصفية
كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأه مرفوعا اي وليا وارثا او بالحال
كذلك قوله تعالى ونذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف كقول الشاعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرء يجري بمقدار الامر هكذا في بعض النسخ
وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة الماضي
وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح انما قال الامر من الافعال
كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود

فائدة يكون ذالك

يكون ذلك

النحويين وهو في اصطلاح الاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كما ذكره
المص في شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا
او متكلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب
بها الفعل عن المفعول لا عن الفاعل الغائب احتراز عن الغائب والمتكلم
بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فليفرحوا فيمن
قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة
عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف
المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي العروة
حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم من اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب
وحرف العلة لانه لما ثبت له المشابهة بما فيه اللام من المجزوم معنى اعطي
حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم تضرب لم تضربا
لم تضربوا ولم يخش ولم يرم وقد ذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل
ما بقي امرا تقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المص هنا القسم
وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعي فالمراد بالرباعي هنا ما
يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل

على ما بقي

۲۰۳

على ما بقي بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل الى النطق بالساكن حال كون تلك
الهمزة مضمومة ان كان بعده اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع
المتكلم المعلوم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر
فانه اذا قيل اقتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المجهول او بالماضي المجهول وبلا
المعلوم من الرباعي اذا قيل بكسر الهمزة مكسورة فيما سواه اي سوا ساكن بعده ضمة
سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس بالماضي المجهول من الافعال
ولو فتح التبس بالامر منه ولو ضم في اعلم لالتبس بالمضارع المجهول ولو فتح لالتبس
بالماضي الرباعي نحو اقتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضم واضرب مثال لما
يكون بعده كسرة واعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان ذلك رباعيا فمفتوحة اي
فالهمزة مفتوحة مثلا لانها همزة اصل زدت لا ارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين
في المتكلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه فعل ما لم يسم فاعله اي فعل
المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على الحذف اي
فاعل الفعل الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله فيكون
اضافة الفعل اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر
هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق فان كان فعل الذي لم يذكر فاعله
ولما قام المفعول مقامه ماضيا غير صيغته دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل
آخره مثل ضُرب ودُحرج واعلم ان اختير هذا النوع من التغير لان معناه غريب
فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان لخروج الضمة الى الكسرة فوزن فُعِل بالخروج

من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الجزء من الكسرة
الى الضمة فلا ضرورة فى اختيار بعد حصول المقصود باخذ جزء ويضم الثالث مع
همزة الوصل نحو انطلق واقتيد وتخرج لئلا يلتبس فى الدرج بالامر من ذلك
الباب كما يضم الثانى مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بضمه بما
مضارع علمت وتجاهلت ودحرجت لخوف اللبس بهذا علة بقوله ويضم الثالث
والثانى من معتل العين اى ما يكون عينه فقط معتلا لئلا يرد عليه مثل طوى
در وى من اللفيف فانه لا يعتل عينه لئلا يفضى الى اجتماع الاعلالين فى غير ورى
ويطوى قيل الاصوب ان يقول المعتل العين المنقلبة عينه للقائل لئلا يرد عليه مثل
عور وصيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف فى
المبنى للمفعول من مضارعه كما ذكر وبعينه ذكر معتل العين فى المبنى للمفعول من
مضارعه فى المبنى للمفعول وان لم يتبين فيه ما ذكرنا الافصح قيل وبيع
اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار
قيل وحذف ... ما قبلها فصار قيل
وقول فابدل واوا وقولها بالسكون ... وفى الشرح الرضى حقيقة هذا الاشمام
الاشمام وقد يقع فى نحو قيل وبيع ... بعد كمال الواو وقليلا
ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو
اذ هى تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام فى هذه المواضع
وقال

وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعنى ضم الشفتين فقط
مع كسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو
ان تاتى بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض
من الاشمام الايذان بان الاصل الضم فى هذه الحروف وجاء ايضا على ضعف
فعل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما
قبلها ومثله اى مثل باب الماضى المجهول من المعتل العين من الثلاثى المجرد باب
الماضى المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد
فى مجى اللغات الثلثة فيه اذ يقال فيهما مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون باب استخير
واقيم اذ ليس ذلك مثل قيل وبيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما فى الاصل اذ اصلهما
استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل
حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت العين واوا فيقال استخير واقيم لغة واحدة
وان كان اى الفعل الذى اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله
وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلزم ويستخرج ويتدحرج وفتح ما قبل
آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبنى للمفعول تنقلب
العين فيه الفا ان كانت ياء او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستجار ويقام
لتحركها حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلها المتعدى وغير المتعدى فالمتعدى
من الفعل ما يتوقف فهمه على امر غير فاعل متعلق للفعل به ويتوقف فهمه عليه

فان كل فعل لابد له من فاعل ومفهمه موقوف على فهم لكن نسبة الفعل الى الفاعل
بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن
الفاعل وقايم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان
التعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان
موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف
على المضروب بالتضمن تعقله الابعد تعقله بخلاف الزمان والمكان
والغاية ونسبة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور
يمكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لا يتوقف فهمه على فهم
امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان
والغاية ونسبة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جايز وغير
المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو
فرّحت زيدا او بالمفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او
بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب
وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى نحو اعطيت زيدا درهما
والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة
كاعلم واري بمعنى اعلم بهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال
الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال

يقال له المفعول الأول واما الأفعال الاخر فهي انبأ
ونبأ وخبّر واخبر وحدث فليست اصلا في التعدي الى الثلثة بل تعديها
اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال
المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت
في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه
كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما مع الاخر وجواز تركهما معا وافعال
القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك
الظن والا فلا شي من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي لتساوي
الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الافعال للظن وزعمت
وتكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
وهذه الثلثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان
ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن
والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشات
هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد ولبيانها
هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان
منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال
فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة الاسمية
المسند والمسند اليه على انهما مفعولا لها وفي خصائصها
هي جمع خصيصة وهي ما يختص بالشي ولا يوجد في غيره اي

ومن خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا
يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدا
وخبرا وحذف المبتدا والخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة
اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو
حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة
ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة فلو قلت اما حذف
المفعول فكما في قوله ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة
من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا
لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني
فكما في قول الشاعر فلا تخلنا على غزائك انا طالما قد وفى بنا
الاعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو المفعول
الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما
مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي
الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان كقولك فلان يعطي
ويكسوا ويستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف باب
علمت فانك لا تحذف منهما نسيا منسيا فلا تقول علمت وظننت لعدم
الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو من علم وظن واما مع قيام القرينة
فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها اي
ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا
توسطت بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت استقلالا
عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء على التقديرين لانهما

الصالحين

الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا ومفعولين لها كلاهما تاما على تقدير
الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر وقد نقل
الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز وهذه
الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم
في ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط
والتاخر وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير توسطها وفي بعضها
انهما متساويان والالغاء اولى على تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا تو
سطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل والمفعول
نحو لبيت مكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين
سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف
عليه نحو جاءني زيد احسب وعمرو ولا شك ان في هذه الصور واجب قلنا
قيد جواز الغائها المنبئ عن جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين
معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذه الالغاء بالذكر مع ان المطلقة
ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي من خصائص افعال
القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان
قبل المضاف اليه ما قبله معنى الاستفهام نحو علمت غلام من انت وقبل النفي
اللام الداخل على معمولها وقبل اللام اي لام الابتداء الداخلة على معمولها مثل

علمت أزيد عندك أم عمرو ومثال التعليق بالاستفهام وترك مثال
اخويه بالمكاية فمثال النفي علمت ما زيد في الدار ومثال اللام علمت
لزيد منطلق ... وانما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع
في صدر الجملة وضعا فاقتضت نقل صورة الجملة وهذه الافعال توجب
تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق باعتبار احدهما لفظا والاخر معنى
فمن حيث اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء ومن حيث المعنى
روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اي مفقودة
الزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى
علمت لزيد قايم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن
ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد
قايم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما
ان الالغاء جائز لا واجب وفي التعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال
العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ بدون المعنى ومنها
اي من خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال
القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد وانما قلنا متصلين لانه
اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون الاخر
نحو اياك ظننت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك

يكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده بلا على التزويج صح

في ساير

في ساير الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت
نفسي ذلك لان اصل الفاعل ان يكون موثرا والمفعول به متاثرا واصل
الموثر ان يغاير المتاثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحاد
هما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا
ضربتني فان الفاعل والمفعول به ليسا متغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما
من حيث كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها
الى ضمير المتكلم صار كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه
فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب
فالمفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز
اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض
على النقيض وكذلك اجري راى البصرية و [illegible] الغيبية فجوز فيهما ما
جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد
اراني للرماح دريئة من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا
ولبعضها اي لبعض افعال القلوب معنى احسب وخلت وزعمت معنى اخر
قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا
المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض
لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت

احسبت وتعمت بمعنى كفلت يتعدى به اى بذلك المعنى الآخر الى مفعول
واحد لا الاثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت
زيدا بمعنى اتهمته اى اخذته مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى
وما هو على الغيب بظنين اى بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا
بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورايت بمعنى ابصرت
ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى
وجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة
ولما كان مراده ان لها معان آخر قريب من معنى العلم والظن لم يتعرض بعلم
بمعنى صار مشغوفا فى الشغفة العليا ولو جدت جدة او وجدت موجدة ووجدا
بمعنى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليس بمعنى العلم والظن
الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لا يتم بمرفوعها كالافعال الغير
الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة
فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه
الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير
نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال
الناقصة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير
عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة
الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتماله على معان زائدة على ذلك

التقرير

التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها او جعل
الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل
على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا
شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة
خارجة عنه فخرج افعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل اللام فى قوله لتقرير
الفاعل للغرض لا لصلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع افعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف افعال التامة فان الغرض من وضعها
مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكر ان هذا
الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهى اى الافعال
الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا
وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام
وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر فالظاهر انها غير محصورة وقد
تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تم النسبة بهذا عشرة
اى تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار زيد عالما كاملا ومنه جاء
فى قولهم ما جاءت حاجتك بالنصب ضمير ما اسمها وحاجتك خبرها اما بان
يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من العبارة ونحوها
انه لم يكن منه على قدر ما يحتاج اليه او استفهامية وهو الضمير فيما جاءت يعود اليها

وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت
حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي
صارت الشفرة كأنها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جاء وقعد
الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا للفراء وتدخل هذه الافعال وما كان
نحوها على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطاء الخبر اي لاجل اعطاء
الخبر حكم معناها اي معنى هذه الافعال يعني اثره المترتب عليه مثل صار
زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اي اثره المترتب عليه كون الخبر
منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد غني وافاد معناه الذي هو
الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني منتقلا اليه
فترفع هذه الافعال الخبر الاول لكونه فاعلا وتنصب الخبر الثاني لشبهه
بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان يكون ناقصة
كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما او منقطعا
من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او
نحو كان زيد غنيا فافتقر ويعني صار عطف على قوله الثبوت خبرها اي
كان يكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين
على الآخر على ما هو في منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كأنها قطا
الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت فراخا بيوضها فان بيوضها
لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشأن اسمها و
الجملة

هذا ايضا عطف على قوله الثبوت اي كان يكون ناقصة يكون فيها ضمير الشأن

والجملة الواقعة بعدها خبر او مفسر الا ضمير كقول الشاعر اذا مت كان
الناس صنفان شامت وآخر مثن بالذي كنت اصنع ويكون تامة
عطف على قوله ناقصة اي كان يكون تامة تتم بالمرفوع من غير حاجة الى
المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن
وكقوله تعالى كن فيكون ويكون زائدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل
بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيا اي كيف نكلم من
هو في المهد حال كونه صبيا وكان زائدة لتحسين اللفظ وليس للمعنى على
المعنى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها
وصار للانتقال من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما او من حقيقة الى حقيقة
نحو صار الطين خزفا ويكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من
ذات الى ذات ويتعدى بالى نحو صار زيد الى بلد كذا ومن بكر الى عمرو ويلحق
مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر
العداوة تستحيل مودة وقال لكن من يعني بحول الحال واصبح وامسى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتهما المدلول عليها لا بصورتهما مثل اصبح زيد قائما وامسى
زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام
زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الآخران ويكون بمعنى صار نحو
اصبح وامسى واضحى زيد غنيا اي صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء

او الضحى على هذه الصفة ويكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات
نحو اصبح زيد اذا دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة
بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره
فاذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى
صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اى صار وقد يجيء هذان الفعلان
تامتين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما
تامتين في غاية القلة جعل في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين و
فصلهما عن الافعال الثلاثة التي بعده وآض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال
الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد
من سفره اى رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح
وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المص ذكر هذه الافعال الاربعة من البين
في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال فكان الوجه في ذلك انها
من الملحقات وكذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق
بها آض وعاد وغدا وراح واسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد
بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة و
ما برح معناه من برح اى زال ومنه البارحة لليلة الماضية وما فتئ
ايضا بمعناه وما انفك اى ما انفصل لاستمرار خبرها اى لاستمرار خبر
تلك الافعال لفاعلها قيل سمى اسمها فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من
المرفوعات

المرفوعات كان خبرها قسما على حدة من المنصوبات عند قولنا اى زيد وفاعلها
خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار
امارته من زمان قابليته وصلاحيته للامارة وما دل على الاستمرار فلان
النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت اداة النفي عليها كانت
معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم
عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي
بدخول اداته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر
يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل اداة النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم
للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها
لفاعلها بان جعلت تلك المدة زمانا له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع
ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان
قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن
ثمها اى من اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود
كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير
مستقلة بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس
زيد فما دام لم يقع ما دام ما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد
فائدة تامة بخلاف افعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون
الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد غنيا اى الآن وعند مذهب الجمهور

وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول
ليس زيد قائما الآن فتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة
بزمان المستقبل نحو قوله تعالى ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب
سيبويه ويجوز تقديم اخبارها اي تقديم اخبار افعال الناقصة كلها على اسما
ئها اذ ليس فيها الا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل وان اريد بجواز
التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما
لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك او تأخيرها عنها نحو صار عدوي
صديقي وان اريد نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا
اذا لم يمنع مانع من التقديم وصح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي اي
الافعال الناقصة في تقديمها اي تقديم اخبارها عليها اي على تلك الافعال واقعة
على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر
فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على الافعال القوية وقسم لا يجوز
تقديم اخبارها عليها وهو ما في اوله ما اي هذا القسم ما اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية
اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي لانه يقتضي التصدر اما اذا
كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفسه ويخالفه في هذا الحكم خلافا
ثابتا لابن كيسان من ان يكون هذا وافقا ظاهرا من جانبه الا ان الجمهور
كما يقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكانه لا مخالفة منهم وذلك الخلاف مبني على
ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افاد الثبوت فصار

بمنزلة

211

بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه
الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض وكان الافعال ههنا يعني التفاعل
المقتضي لمشاركة امرين فيحصل اصل الفعل صريحا وهو اي القسم المختلف فيه
كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون كسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين
الطائفتين في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة سوى هذا اندفعهما قبل كان
من الواجب على المص ان يجعل ما في اوله ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع
الخلاف فيها مع ابن كيسان افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر
اي للدلالة على قرب حصول للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير
مضاف اي دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول
الخبر له لا الخبرية فعسى نحو قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج
لزيد بسبب انك ترجوا ذلك وتطمع لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب
ثبوته للفاعل حصولا اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو
لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد نحو قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بخبرك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله للفاعل
اخذا فيه اي دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم
بشروع الفاعل في الخبر بالتصدي لما يقتضي اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج
التعرض به

يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضي اليه
فالاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق
فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق
الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجي منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى
غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف فيه لتضمنه انشاء الطمع والرجاء
كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها
تقول على احد استعماليه عسى زيد ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل
مضارع مصدر بان الاستقبالية تقوية لمعنى الترجي الذي هو توقع
وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب على الخبرية
اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج
او في جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وتقدير
المضاف يكون عند ذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم
نقل الى انشاء الطمع والمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة
الانشاء فهو شبيه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر فانتصب شبيها بالمفعول
وعسى على هذا ناقصة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل
الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك
الشيء في النفس وقال الشارح الرضي والذي لدي ان هذا اوجه قريب وتقول على الاستعمال
الاخر عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال

الاول فاستغنى عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغني في
علمت ان زيدا قائم عن المفعول الاخر فقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال
ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد الى اقامته مقام المرفوع والمنصوب
بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون زيد
مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب
بانه خبر عسى واخر وهو ان يكون ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج
في زيد فان اعمل الاول كان زيد اسم عسى وان يخرج خبرا له مقدما عليه
وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج
زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان عن الفعل
المضارع في استعمال الاول تشبيها لها بكاد كما ان كاد زيد يخرج لم
يذكر فيها ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقولهم عسى الهم الذي امسيت
فيه يكون وراءه فرج قريب وكان الاصل ان يكون وراءه فحذف
باستعمال الاول دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته بقولك عسى ان
يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر حصولا كاد كقولك
كاد زيد يجيء فيخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول الفاعل قال الفاعل
اسمه محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال
باعتبار احد معنييه من غير ان يدل على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان
على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه يحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد

تحصيلا
كاد من طول البلاء ان يمصحا فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل واحد منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اى كاد كالافعال الكاينة ساير الافعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اى نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذى الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل على زوال رسيس الهوى ولتسليم تخطيتهم وتغيره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطاؤه ولما غيره تخطيتهم واجيب عن الاول ان قوله تعالى وما كادوا يفعلون يدل على انتفاء الذبح او انتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني بتخطيط بعض الفصحاء مخطئي ذى الرمة وذا الرمة في تسليم تخطيته روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة فاعترض عليه ابن شبرمة فغيره فقال حيث حدثت ابي بذلك فقال اخطا ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة في تغيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها واما هو لم يراها وقيل كون اى النفي الداخل على كاد مع ما بعده في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال الكاينة ساير الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون

وقد عرف

وقد عرف وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذى الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح فلولا ان النفي الداخل على كاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اى الزوال فالنفي الداخل على كاد كالنفي الداخل على ساير الافعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك فلم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها واما طفق وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل لغوا اخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اى هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان عليهما واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اى اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجه نحو اوشك زيد ان يجيء واوشك ان يجيء زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعل التعجب بصيغة التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فقوله ما وضع اى فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بمثل

٢١٤

لله دره واما له لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شك عشره فانه
فعل وضع للانشاء التعجب وليس بمعنى الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع
للانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض
فكثيرا ما يستعمل في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب
صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيبا ما افعله واخريهما صيغة
فعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في هذين التركيبين وهما اي فعلا
التعجب غير متصرفين فلا يتغيران الى المضارع ومجهول وفاعل ومثنى في بعض النسخ
وهي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي
فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لمشابهته له من حيث ان كلا منهما
للمبالغة والتاكيد وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى
الطعام وما امقته للكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب
منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد
استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل يمتنع بنائهما منه و
جعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم
اي تقديم جائز فيما عداهما كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخيرا اي
تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل عنهما وانما قيدنا التقديم والتاخير

يكون بما عداهما

ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي
بيان الاحكام الخاصة بهما فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما
بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال
قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس
لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره فلو اكتفي باحدهما لكفى واجيب بان
ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما
وان لم ينفصل عن الاخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر
القصد ولا تصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل والمعمول نحو ما احسن
في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق
واجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل
ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل بكان نحو ما كان احسن زيدا
ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان
المتكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدئ على ان يكون المصدر بمعنى
اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتداء
ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه
يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي بعد ما الخبر من
باب شاهد ذا ناب موصولة اي وما موصولة عند الاخفش
والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم
وقال الفراء ما استفهامية ما بعدها خبرها قال الشارح
الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه

فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادريك
ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من
افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل
لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب
منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو
القياس فلا ضمير عند سيبويه في افعل لان الفاعل واحد
ليس الا وبه اي مجروره مفعول عند الاخفش الاحسن بمعنى صار
ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية
اي لجعل اللازم متعديا بنفسه وتكون همزة احسن للتعدية كما صح
ففيه اي في الفعل ضمير هو فاعله اي احسن انت بزيد او زيد
اي اجعله حسنا بمعنى صفه بها وقال الفراء وتبعه الزمخشري
ان احسن امر لكل احد بان يجعل زيدا احسن وانما يجعله كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه
من جهات الحسن كلما يمكن ان يكون في شخص افعال المدح
والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب
ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن لمدحت وذممت منها لانهما
لم يوضعا للانشاء فمنها نعم وبئس وهما بالاصل فعلان على وزن الفعل بكسر العين
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل
بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين
مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء الرابعة

كسر الفاء

كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما
المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب
اتفقوا على لغة بني تميم وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون فاعل
معرفا باللام للعهد الذهني وهي لو لحد غير معين ابتداء ويصير
معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيل بعد الاجمال
ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا
الى المعرف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل
زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل او نعم وجه فرس غلام
الرجل وهلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة
الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلا او ضارب رجل او زيد
او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شيء منصوب المحل على التميز
مثل فنعما هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي
فاعل النعم ويكون الصلة باجمعها في فنعما هي محذوفة لان هي مخصوص
اي نعم الذي فعلته هي اي هي الصدقات وقال سيبويه والكسائي
ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص وبعد ذلك الفاعل المخصوص
بالمدح او بالذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يقدم
فيقال زيد نعم الرجل صرح به بالمفتاح وهو اي المخصوص
مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم

يحتج هذه الجملة الواقعة خبراً الى ضمير المبتدأ القائم لام التعريف العهد
مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد في هذا المثال
اما مبتدأ ونعم الرجل مقدم عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير
سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكانه سئل من هو فقيل زيد اي هو زيد فعلى
الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى الوجه الثاني جملتان
وشرطه اي شرط المخصوص يعني شرط صحة وقوعه مخصوصاً
مطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه
في الجنس حقيقة او تاويلاً وفي الافراد والتثنية والجمع والتذكير
والتانيث لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى نحو نعم الرجل زيد
ونعم الرجلان الزيدان ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة
هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات
ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا
غير متصرفين اشبها الحرف فلم يجب الحاق العلامة بهما
وقوله نعم بئس مثل القوم الذين كذبوا جواب سؤال حيث وقع
المخصوص اعني الذين كذبوا جمعاً مع افراد الفاعل وهو مثل
القوم وشبهه فالايطابق الفاعل المخصوص متاول
بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم
وحذف المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم
وقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة

مثل قوله تعالى فنعم

الماهدون اي نحن كمثل بئس في افادة الذم والشرط والاحكام ومنها
اي من افعال المدح والذم حبذا في حب وهو اي حبذا مركب من حب الشيء
او حبب اذا صار محبوبا وذا فاعله اي فاعل هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا
اي فاعله او ذا عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى
او مجموعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان و
حبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب المخصوص
حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين نعم يجوز ان يقع قبل المخصوص
اي مخصوص حبذا او بعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه
في الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا
وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا
الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل في التمييز
او الحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص و
المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فلو كان حالا من الفاعل
لا على المخصوص الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيرها
متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او
به بل لابد في ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي من اجل انه يدل على
معنى في غيره احتاج في جزئية الكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه

بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضربت حروف الجر وضع
للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول فلما عدى با
لى صار معناه الايصال او معناه اى معنى الفعل وهو كل شىء كان يستنبط
منه معنى الفعل كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر و
الظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى ما يليه سواء كان بها ظاهرا نحو
مررت بزيد وانا مار بزيد او كان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم
الارض بما رحبت اى برحبها وبسعتها والمراد من حروف الاضافة والاسم
لانها يضيف الفعل او معناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال
الى ما يليه او لان اثرها الى ما يليه الجر فهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر
هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسما خاصة حتى يعبر بها عنها و
الباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذلك ذكر الواو والتاء والكاف
باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقى منها ورب فقط اى الواو والتاء
يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاولى
لا يكون الا حروفا والخمسة التى يليها يكون حرفا واسما والثلاثة الباقية يكون
حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة
اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون
الغاية

الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود والمراد بها الفعل لان غرض
الفاعل ومقصوده وعلامة الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة
الى الكوفة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية
صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها فى مقابلها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو
اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجى اليه وللتبيين
بالجر عطف على الابتداء اى ويجىء من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من
مبهم وعلامته صحة وضع الموصول فى موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان
فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذى هو الاوثان استقام المعنى وللتبعيض
اى ويجىء من للتبعيض وعلامته وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم
اى بعض الدراهم وزايدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها
الا فى غير الكلام الموجب نحو ما جاءنى من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين
فيه والاخفش فانهم يجوزون زيادتها فى الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد
كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه
زيادة من فى كلام الموجب متاول بكونها للتبعيض او التبيين اى قد كان بعض
مطر او شىء من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجيب
بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهى فى المعنى مقابلة بمن
سواء كانت فى المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل
او غيرهما نحو قلبى اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل

وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم
وحتى كذلك اى فى مثل الى فى كونها للانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم
يكتف مع كونها بمعنى مع تشبيها بالى كما التقى فى كونها للانتهاء الغاية
للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة ويختص اى حتى بالظاهر اى باسم الظاهر
فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت على الضمير التبس الضمير المجرور
بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها على المضمر
مستدلا بما وقع فى بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون
بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفى للظرفية اى لظرفية مدخولها لشئ حقيقة
نحو الماء فى الكوز او مجازا نحو النجاة فى الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم
فى جذوع النخل اى على جذوع النخل والباء للالصاق اى لافادة لصوق امر الى
مجرور الباء نحو مررت بزيد فان الباء فيه تفيد لصوق مرورك بزيد
مجرور الباء هنا كما ترى والاستعانة اى استعانة الفاعل فى صدور الفعل عنه بمجروره
اى بكل يقرب منه نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه اى مع سرجه فمعناها مصاحبة
السرج واشتراء الفرس مع الاشتراء لا يلزم ان يكون مع السرج حال اشتراء الفرس ملحوظا
به والالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اى لافادة وقوع
فى مقابلة شئ آخر نحو بعت هذا بهذا وبذلك والتعدية اى جعل فعل اللازم
متعديا بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهبت بزيد

صدور

صدور الذهاب عنه ومعنى ذهبت بزيد صيرورته ذاهبا والتعدية
بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى
معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء لا اختصاص لها
بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى فى المسجد وزائدة فى
الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال أزيد بقائم
والنفى بليس نحو ليس زيد براكب او بما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر
فى هذه الصورة قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى
سماعا سواء كان خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده
اى حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام
والنفى نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص بملكية نحو المال لزيد او بلا
ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اى لبيان علة معنى ذهنا نحو ضربته للتأديب
او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه
لم يفعل الشر اى قلت عنه وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم
للتعجب نحو لله لا يؤخر الاجل ولهذا يستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله
لقد طار الذباب ورب للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر
الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة

لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه
اذا وصف الشئ صار اخص وقل وقيل انما لم يوصف فى الشعر لكونها موصوفة
انما هو على المذهب الاصح وهذا هو مذهب ابى على ومن وافقه وقيل
لا يجب والمختار عند المص الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم يستعمل
فى معنى التكثير كالحقيقة وفى معنى التقليل كالمحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل
رب يعنى الذى يتعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولا يتصور ذلك
الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك
الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل
كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم بلا مرجع له مميز بنكرة منصوبة
على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان المميز مونثا
نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امراة او امراتين او نساء خلافا للكوفيين فانهم
فى المطابقة بالتمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم
يقولون ربه رجلا وربهما رجلين وربهم رجالا وربها امراة وربهما
امراتين وربهن نساء ثم تلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتد
خل بعد لحوق ما على الجملة نحو ربما يود الذين كفروا وقد يكون ما زائدة
فيدخل الاسم ويجر نحو ربما ضربة بسيف صيقل وواوها اى واو رب فى

حكمها

٢١٩

حكمها اى تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير
والا العيس وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم
يكن فى اول الكلام لكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له
معطوف عليه وعند الكوفيين انها ليست بحرف عطف ثم صارت قائمة مقام
رب جارة بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر له معطوف عليه
لان ذلك تعسف وواو القسم انما يكون عند حذف الفعل اى فعل القسم
فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا
من اصلها اعنى الباء لغير السؤال يعنى لا يستعمل الواو فى السؤال فلا يقال
والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى لحط الواو عن درجة الباء مختصة
بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله
او غيره فلا يقال وك لافعلن هكذا بل يقال والله او ورب الكعبة و
ذلك الاختصاص لانحطاط رتبته عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصه باحد
القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى شرائطها
بحذف الفعل وكونها بغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة
لانحطاط رتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر
وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله والباء اعم منهما اى
من الواو والتاء فى الجميع اى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها بغير

السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما يكون معه
حذف الفعل يكون عند ذكره نحو بالله اقسم بالله لتفعلن كما يكون بغير السؤال
يكون السؤال ايضا نحو بالله لافعلن وبالله اجلس وكما يدخل على المظهر
يدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي الدخول على المظهر لا
يختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما مختصان
ببعض هذه الامور كما عرفت والمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور
المختصة لا الاختصاص فلا يرد انه لا يصح ان يقال الله لو جمع الاختصاص
وبدونه يكون للتنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي بغير السؤال باللام وان
في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او فعلية
وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله ان زيدا القائم
نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم
وما ولا في المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم
وقد يحذف حرف النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اي لا تفتؤ واما في السؤال فلا يتلقى الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني زيد
وقد يحذف جوابه اي جواب القسم اذا اعترض اي توسط
القسم بين اجزاء الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدمها اي القسم ما يدل
عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن
الجواب

بخلافهما

الجواب في ما بين الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان
كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنها بحسب اللفظ الاسمية الدالة على الجواب
ولهذا لا يجب فيها اللام جواب القسم وعن للمجاوزة اي لمجاوزة شيء
وتعديه عن شيء آخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى ثالث
نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه
العلم او بالزوال وحده نحو اديت عن الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء
الشيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان اي عن وعلى
اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه
ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو
ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء على بعض الوجوه وقد يكون اي الكاف
اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد الذائب
المتطاير ويختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه
استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في الشعر على المرفوع نحو كانا كانت
خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ
للزمان الماضي والحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان
الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي
الذي اريد بهما جميعا كما اذا قلت سافرت من البلد منذ سنة كذا وما رايت بخلافنا

مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه
ح ان مبدأ ما سلف في او عدم رؤيتي كان في هذه السنة وامتد الى الآن
والظرفية مع الابتداء اي معهما الظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء
في الزمان الحاضر الذي اعتبرته حاضرا او ان مضى بعضه يعني اذا ارید بها
الزمان الذي يعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان
للحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتي
هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد واعتبر من الآن
الفعل الى الآن ... فكيف يصح اعتبار فيهما مبدأ الآن ذا الفعل وما ... لان
المذكور الى كلمتها للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء ... حاشا وعدا
بجنب الظرف لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا
وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جرت بها ما
بعدها تكون حرفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم
حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد فاذا نصبت تكون افعالا الحروف المشبهة
بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها الى الثلاثي و
الرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني
الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب
ان يعبر عنها بالحروف المشبهة على صيغ جمع القلة لكونها ستة لكنهم عبروا
عن الحروف

عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغ جمع الكثرة لم يحسنوا تغيير
الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في
الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نوناتها ولغات
لعل يبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل
اخرهما لكونهما للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر
الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها
تدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني
والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس تلك الحروف في وجوب عدم
الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلا بد لها
بان يقتضي عدم ... من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما وح لو وقعت في الصدر اشتبهت بان
المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على عدم التصدر لا على عدم
اقتضاء الصدارة لان مجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف
ما الكافة فتلغى اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح
اي على افصح اللغات مثل انما زيد قائم وقد يعمل على غير الافصح كما وقع في
بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف ح اي حين تلغيها على الافعال
لان ما الكافة اخرجتها بالعمل فلا يلزم ان يكون بدخولها على الفعل
فان المكسورة لا تغير ولا تخرج عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا
قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة

مع جملتها اي اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها لى
حكم المفرد ومن ثم اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل
اي في موضع يقتضي الجمل ووجب الفتح في موضع المفرد اي في موضع يقتضي
المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة نحو ان زيدا
قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان معمول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة
الموصول لا يكون الا جملة نحو جاءني الذي ان اباه قائم وفتحت ان حال
كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم
كونها مع جملتها ... بعد لولا الامتناعية لانها اى ما بعد
اليه مفردا او وقالوا لولا انك تفتح الهمزة بعد لولا لوجب ... لولا انك منطلق
لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب ... اسمها وخبرها بعدها
انطلقت وكذلك بعد لو التخصيصية لانها مع اسمها وخبرها ... معمول
معمول للفعل لوجوب دخول لو التخصيصية عليه لفظا او تقديرا ... لو
انطلقت زعمت اي ما ذاك ولو انك ضربت صدر منك ... محذوف والفاعل ان
انك تفتح الهمزة لانه اى ما بعد لو ... في موضع التقدير
بكونه مفردا نحو لو انك قائم ... جاز الامران الفتح والكسر في ان المفتوحة
ان تقدير المفرد وتقدير ...
جملة مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها مع جملة
من يكرمني فانا اكرمه وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد

من

من يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع
الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرمني ثابت
له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر
مبتدأ ومثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت
بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة
واقعة اي بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معمولها مبتدأ محذوف
الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت
ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم فقوله ارى على
صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعولا له الثاني وسيدا مفعولا
له الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم
انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ويعظم قفاه ولهازمه
اللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق
الواحد او باراداتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه او مثل شبهه ما وجد ذلك
في كثير من النسخ من جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان
جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين
الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لان المعنى المصدري اعني
الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية
كان حاصل المعنى اول اقوالي يتعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى
المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة مع جملتها لا ما هو من
جنس المقول ولذلك اي لاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة
كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها
التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة من جهة انه

في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان
يكون المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا
قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في هذا المثال وان كانت
مفتوحة لفظا فهي مكسورة لفظا وحكما حيث يكون مع ما عملت
فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمه حملا على محله دون
ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لا تغير
معنى الجملة لا تصح وضعها وتشترط في العطف على اسم ان
المكسورة بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل
ان زيدا قائم وعمرو قائم او تقديرا مثل ان زيدا وعمرو قائم اي زيد
قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم اجتماع
عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان
ذاهبان خبر من كل من المعطوف والمعطوف عليه من حيث انه خبر
عن اسم ان يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين
اعني ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون
في صحة هذا العطف مضي الخبر فان عندهم لا تعمل الا في الاسم
والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان
مبنيا في جواز العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور
فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا
وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا
للمبرد والكسائي فانهما يجوزان في مثل انك وزيد ذاهبان العطف

على محل

على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه بواسطة
بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في
جواز العطف على محل اسمه كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى
الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك
وهو لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز مع اعمالها في
اسمه وعطف شيء عليها بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم
يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
بالفعل العطف محلا على اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي
فيها فلا يعتبر محل اسمها ايضا لذلك اي لاجل ان ان المكسورة
لا يغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي
للتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد
دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع
معها ما هو للتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي
دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اي على خبرها نحو ان زيدا
لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه
اي بين الاسم وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا
او دخلت على ما بينهما اي وقع بين اسمها وخبرها نحو ان
زيدا لطعامك آكل وانما حصر دخول اللام بهذه الصور
لان فيما عداها يلزم توالي حرفي التاكيد

والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا
تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول
اللام في لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها
وان لم تغير معنى الجملة لا توافق اللام مثل ان في معناه الذي
هو التاكيد وقد جاء مع ضعف في قول الشاعر ولكنني من حبها
لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال
فيلزمها بعد التخفيف اللام ويجوز الغاؤها اي ابطال عملها
وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح
الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل
وانما لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها
اما في الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية في مثل
ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلطرد الباب
ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظي لكون اعرابه
تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه
وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام
لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة
على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي من دواخل
المبتدا والخبر لا غير مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل
دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت
دخولها على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية الاصل بحسب

الامكان

الامكان كقوله تع وان كانت لكبيرة وان نظنك لمن الكاذبين
خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه
بدواخل المبتدا والخبر لان الاصل الدخول على الفعل فانه متفق
عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير
دواخلهما متمسكين بقول الشاعر تالله انك ان قتلت لمسلما
وجبت عليك عقوبة المتعمد وهو شاذ عند البصريين وتخفف
المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير
شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة
بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة
بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تع وانما يوفينهم اعمالهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه
بحسب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز
فقدر واضمر الشان خبرا لها فيكون عاملا في المبتدا والخبر
كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملا بخلاف المكسورة فانها قد
يكون عاملا وقد لا يكون والعامل في الظ وان كان اقوى
من العمل فالمقدر يقاوم العامل في الظ في وقت دون وقت
فلا يلزم ترجيح الاضعف على الاقوى فتدخل اي المفتوحة
على الجمل الصالحة لان يكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية وداخلا فعلها على المبتدا والخبر وغير
داخل وشذ اعمالها اي اعمال المفتوحة في غيره اي غير
ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر

في السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه
رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجائز في الخبر
فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم
ابخل وانت صديق ويلزمها اي المفتوحة المخففة حال
كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المنصوب بها لا غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب
اجلهم السين نحو علم ان سيكون منكم مرضى او سوف كقول الشاعر
واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف يأتي كل ما قدرا او قد نحو ليعلم ان
قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين
المخففة وبين المصدرية الناصبة وليكون كالعوض من النون
المحذوفة فانه لا يحصل بمجرده الفرق بين المخففة والمصدرية
فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى لانه ان
عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث
اللفظ لانه ان كان الفعل المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي
المخففة او حرف النفي نحو افلا يرون الا يرجع اليهم وليس لزوم
حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة وكان
للتشبيه اي الانشاء وهي حرف برأسه على الصحيح حملا على
اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب
الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة واصل
كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد
قدمت الكاف ليعلم انشاء

ليعلم انشاء

ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل
جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد فاعطوا
الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان
فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات
فتح الآخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان وان
اعملها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرف ولهذا
لم تعملها العظماء فيها ضمير الشان مقدر عندهم كان المخففة ونحو كان لم
غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما ان في ان المخففة ولكن
وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصلها لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
لكلمة لا لتفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا
ان تحقق بمضمون ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من
الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما
من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وتوسطها بين كلامين
متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تقديرا معنويا والفرق بين المعنوي واللفظي
عليه اللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد
عمرو غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة
لفظا ومعنى فاجريت مجراها بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس

وفي بعض النسخ على الاكثر وكلمه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز
اعمالها قياسا على اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا
ويجوز معها شدة ومخففة الواو وهي اما العطف جملة على جملة سواء كانا
ضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن
نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيدا
قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيدا قائما اي
اتمنى ذاتا بناء على صفة القيام والجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت
واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان ومتمسكهما قول الشاعر يا ليت
ايام الصبى رواجعا والفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي
يقول اي ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمتمسك على المحققين ان رواجعا منصوب
على الحال من الضمير المستتر في خبرها المحذوف اي ليت لنا ايام الصبى كائنة
حال كونها راجعة ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع
امر مرجو او مخوف نحو اتقوا الله لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب الاول
وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة وانشد السيرافي في ذلك وداع
دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذلك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع
الصوت ثانيا لعل ابي المغوار منك قريب والبيت بانه يحتمل ان يكون على
سبيل الحكاية كذا قال المصري في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع آخر فالشاعر

حكاه

حكاه على ما كان عليه او كان اشهر ذلك الرجل بابي المغوار بالياء
فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكر من
التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة
والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه
الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
بميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء
وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم
اي المفسرة منها وعند الاكثر بين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها
كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل
عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما
قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح مطرد
في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذه الغلط فالاربعة
الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب ومراد النحاة
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت
او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل
في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي
حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع
مطلقا لا ترتيب فيها بيان للاطلاق فيها اي لا ترتيب
فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم
هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب

اي لجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في
مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب
بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسط بين الفاء
التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف
بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها جزء قوي او ضعيف من حيث انه
قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي
العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه ليدل عليهما حتى يتميز
الجزء بالقوة او الضعف عن الكل فصار كانه غيره فيصلح لان
يجعل غاية او انتهاء للفعل المتعلق بالكل وتدل انتهاء الفعل
اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين ثم وحتى بعد اشتراكهما
في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف
بحتى جزء من متبوعه ولا يشترط ذالك في ثم وثانيهما ان المهلة
في ثم انما هو بحسب الخارج نحو جاءني زيد ثم عمرو وفي حتى
بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت
اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان
موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس وهكذا
المناسب في الذهن تقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان
كان في بعض الاوقات على عكس ذالك ومع هذ يصح ان يقال قدم
الحاج حتى المشاة وعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف
كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء لذالك الانتهاء بالملاقي

الجزء

للجزء الاخير يفيد ذالك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح
فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليل ولذالك استعملت حتى الجارة
في المعنيين جميعا لانه لم يات في العاطفة بالا في الجزء الاخير
فان اصل حتى ان يكون جارة لكثرة استعمالها فيكون العاطفة
محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها
في معنيها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها
في اظهر معنيها وهو كون مدخولها جزء لان اتحاد الاجزاء
في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورين
هكذا في بعض الشروح وفي هذا الظهر وجه اختصاص معطوفها
بكونه جزء من متبوعه وعدم الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من
ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع في بعض
الحواشي واو واما وام وكل من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين
اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذالك الاحد
منهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل ولا تطع
منهم اثما او كفورا للكل من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين
على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم
في سياق النفي لا من كلمة او وام المتصلة لازمة لهمزة
الاستفهام اي غير مستعملة بدونها بليها اي يذكر بعدها

بالإ فاصلة احد المستويين والمستوي الأخر يلي الهمزة اي همزة
الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم لطلب
التعيين من المخاطب ومن اي من لاجل ان ام المتصلة يليها احد
المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز
تركيب ارايت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد وعمرو واحدهما
وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المص والمنقول
عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن
وافصح وح يكون تركيب ارايت زيدا ام عمرا حسنا فصيحا
وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفية انه وجد
في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها
احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف
ارايت زيدا ام عمرو ولا يخفى ان الحكم بضعفه عن تنزله من مرتبة
الافصحية الى الفصيحية غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا
لا يعد ضعيفا بالجملة وكلام المص ههنا لا يخ عن اضطراب
والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر
يعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي تعيين
احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانها لا يفيدان
التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجائك زيد او عمرو
اوجائك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا او نعم لان المقصود

بالسوال

بالسوال ان احدهما لا على التعيين جائك او لا وقد يجاب بنفي
كليهما لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم
في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع
ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلهما شائعا
في كل موضع الى شرط اخر لا يخ عن سماجة ولو اقتصر على قوله لم يجز
في اول الكلام وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق
كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى
وام المنقطعة كبل في الاضراب على الاول ومثل الهمزة للشك والثاني
والواقع بعدها اما خبر نحو قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة
اللتي اراها الابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت
عن هذه الاضافة شككت في انها شاء او شيء اخر فاستفهمت
عنها تقول ام شاء اي بل اهي شاء واما الاستفهام كما تقول
ازيد عندك ام عمرو اي بل عمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام
الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع
اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شيء على شيء اخر
باما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا باما ثم عطف عليه
المعطوف باما نحو ما جائني اما زيد واما عمرو ليعلم من اول الامر
ان الكلام مبني على الشك جاز مع او يعني اذا عطف شيء على شيء
اخر باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جائني
اما زيدا او عمرو ولكن لا يجب نحو جاء زيد او عمرو وذهب بعض

النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم يقع قبل المعطوف
عليه وايضا يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف
يلزم اجتماع عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن الاول
ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على
الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على
اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها
على ما بعد اما الاولى فلكل واحدة منهما فائدة اخرى فلا لغو ولا وبال
ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم
الى احد الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين
فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف فالحكم
ههنا للمعطوف عليه لا على المعطوف نحو جاءني زيد
لا عمرو فالحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل بعد الاثبات لصرف
الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءني زيد بل عمرو
اي بل جاءني عمرو فالحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف
عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه فكانه
لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي
وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا اصرف عنه بكلمة بل
واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جاءني زيد بل عمرو ففيه خلاف
فذهب بعضهم الى ان كلمة بل تصرف حكم المنفي من المعطوف

ينفي

في حكم المسكوت عنه والحكم منفي عنه فمعنى ما جاءني زيد بل عمرو بل جاءني
عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن ملازمة للنفي
اي غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي ناقضة
لا يكون لايجاب ما انتفى عن الاول فيكون لازمة لنفي الحكم عن الاول
نحو قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في لعطف الجملة على الجملة فهي
نظيرة بل في مجيئها بعد النفي والاثبات فبعد النفي لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجيء وما جاءني
زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي حروف
التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب
عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد
زيد قائم او ها زيد قائم وتدخل ها خاصة عن المفردات على
اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا يتعين
معانيها الا بها نحو هذا وها انا وهذان وهاتان وهؤلاء
حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها يستعمل لنداء القريب
والبعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء
والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب ما عدا البعيد فيدخل
فيه المتوسط ايضا فان القريب لينقسم الى قريب متصف
باصل القرب من غير زيادة وله كلمة اي والى اقرب متصف
بزيادة القرب وله الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له

مرتبتان فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين المتوكمال البعد
والقرب حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل
وجير وان بكسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بيان معاني تلك الحروف
تنبيني وجه وتسميتها حروفا الايجاب فنعم مقدرة لما سبقها اي
محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا فهي في جواب اقام زيد بمعنى
اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى
في جواب الم يقم زيد بمعنى زيد فعنى بلى في جواب الست بربكم انت ربنا
ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان معناه ح لست ربنا
وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من
انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي
عليك الف درهم وقال زيد نعم يكون اقرارا ويقوم مقام بلى لتقرير
الاثبات بعد النفي وبلى مختصة بايجاب النفي بنقض النفي بمعنى
ويجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا عن الاستفهام نحو بلى
في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او قعد وناب نهي ان لنفي
النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تع الست بربكم قالوا
بلى اي بلى انت ربنا وقد جاء به على سبيل الشذوذ لتصديق
الايجاب كما يقول في جواب اقام زيد بلى قام زيد واي لاثبات
بعد الاستفهام لا شك في غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجيء لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك
ان اي بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكره المص ويلزمها القسم
اي لا يستعمل الا مع القسم من غير ذكر فعل القسم فلا يقال

اقسمت

اقسمت وربي ولا يكون المقسم به الا الرب والله ولعمري يقول اي
والله واي لعمري واجل وجير بالكسر والفتح وان لتصديق المخبر
وفي بعض النسخ تصديق للمخبر كقولك اجل وجير ان المخبر قد اتاك
زيد ولم ياتك اي فعل ولم يأت وجاء ان للتصديق الدعاء ايضا
في قول ابن الزبير لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك اي وراكبها
اي لعن الله تلك الناقة وراكبها وجاء بعد الاستفهام ايضا كقول الشاعر
ليت شعري هل للمحب شفاء من جوى حبهن ان اللقاء اي نعم اللقاء
شفاء للمحب فجيئها في هذين الموضعين خلاف ما ذكره المص من كونها
تصديقا للمخبر حروف الزيادة وانما سميت هذه الحروف زوائد
لانها قد يقع زائدة لا انها لا يقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة
ان اصل المعنى بدونها لا يختل الا انها لا فائدة لها اصلا فانها لها
فوائد في كلام العرب اما معنوية او لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى
كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما ليس واما الفائدة اللفظية
فهي تزيين اللفظ ووزن كونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام
بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع وغير ذلك
ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك
في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام الباري سبحانه وتع ان وان
مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون
تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي
ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو ان
تنظرني ما ان جلس القاضي اي عدت جلوسه

وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة
وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد
بين واو القسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت
وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم
على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما خرج اخرج
بمعنى اي نحو اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس
اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات
مع ما شرطها اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة
من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي
كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما
جرم وايما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور
بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة
بعد النفي لفظا نحو جاءني زيد لا عمرو ومعنى نحو غير المغضوب
عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تع
ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك ان تسجد وقلت زيادة لا قبل
اقسم نحو لا اقسم بيوم القيامة ولا اقسم بهذا البلد والترجيح
زيادتها التنبيه على جلاء القضية بحيث يستغني عن القسم
فيزيد لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف
كقوله بئر لا حور وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر
اي هالك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملة

على ذكر

على ذكر مواضعها بالزيادة فلا حاجة الى التكرار فاحرف التفسير
اي في تفسير كل مبهم من المفرد نحو جاءني زيد ابو عبد الله والجملة
كما يقول قطع رزقه اي مات وان ذهب اي ان مختصة بما في معنى
القول اي بفعل مقدر اي في معنى القول نقرا بالمظروف في الظرف غير
منفك عنه فلا يقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس في معنى القول
فهي لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدر اللفظ غير صريح القول تودمنا
نحو قوله تع وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير للمفعول
نادينا المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذا الى قولك
كتبت اليه اي ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دل على ان
ائت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت وقوله تع ما قلت لهم الا ما امرتني به ان
اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى
القول وليس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول
وقد تفسيرها المفعول به الظ كقوله تع اوحينا الى امك ما يوحى
ان اقذفيه فقوله ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظ
لاوحينا حروف المصدر ما وان المفتوحة المخففة وان المفتوحة
المشددة فما ولا وان كي فما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي
للجملة الفعلية اي اللتي تدخلان على الجملة الفعلية فيجعلانه في
تاويل المصدر نحو وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها
بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك

واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره
بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع
في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة
الاسمية اي بالجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية
والفعلية ومعنى كونها للاسمية انما تعمل في خبرها وتجعلها في
تاويل المفرد مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك وما في
معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدر
الكون نحو اعجبني ان زيدا هذا زيدا اي كونه زيدا احرف التحضيض
هلا والا المشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد
انواع الكلام فيصدر دليل من اول الامر على ان الكلام من ذلك
النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ ويلزم الفعل لفظا نحو هلا
ضربت زيدا او هلا تضرب زيدا او بتقدير نحو هلا زيدا ضربته وهلا
زيدا تضربه ومعناه اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك
الفعل ومعناه في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع
بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي قد فات الا انها
يستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا يمكن
تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل
مثل ما فات حرف التوقع التقريب قد سمي بها لمجيئها لهما فان
هذا الحرف اذا دخل على الماضي او المضارع فلا بد من معنى التحقيق

ثم انه

ثم انه يضاف في بعض المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع
التوقع ان يكون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قريب كما يقول لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب اي حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد
قامت الصلاة ففيها اذن ثلاثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب كما يكون
من غير توقع كما تقول قد ركب لمن يتوقع ركوبه وهي في المضارع المجرد من ناصب
وجازم وحرف تنفيس للتقليل اي يضاف الى التحقيق في الاغلب التقليل المجرد لكن
قد يصدق وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى تقلب
وجهك ويجوز الفصل بينها وبين القسم نحو والله احسنت ولقد لعمري
سا احرف الاستفهام الهمزة وهل وبل لها صدر الكلام لا يتقدمها
ما في خبرها لدلالتها على احد انواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية
والفعلية تقول في الاسمية ازيد قائم وفي الفعلية اقام زيد وكذلك
تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام زيد الا ان الهمزة تدخل على الاسمية سواء
كان الخبر فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها
فعل زيد قام الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى اصلها ان يكون
قد كما انها على الاصل في قوله هل اتى على الانسان حين من الدهر لم يكن شيئا
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال فان رايت فعلا
في خبرها تذكرت عهودا بالحمى وحنت الى الالف المالوف وعانقته
وان لم تره في خبرها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اي التصرف
فيها باعتبار استعمالها في مواضع استعمالا لانها اكثر من التصرف في هل
تقول ازيدا ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف
هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال

باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل
يضرب زيدا لان المستفهم عنه في مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة
لان اصله ارضى بضربك زيدا او هو غير مستحسن منك وهل ضعيف
في الاستفهام فلا يحذف فلها بخلاف الهمزة فانها قوية وتقول ازيد
عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصل فانه لما قصد الاستفهام
عن احد الامرين بعد ذكر المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التي هي الاصل في
باب الاستفهام والاقوى فيه انسب واليق ويقع هل مع ام المنقطعة
لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال
الاول واستئناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد
عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع او من
كان وافمن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من
الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة فلا يتصرف تصرفها
حروف الشرط ان ولو وامالها صدر الكلام لما حرفان للاستقبال وان
دخل على الماضي وعكسه يعني للماضي وان دخل في المستقبل وفي بعض
النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء
دخلت على المضارع او الماضي نحو ان تكرمني اكرمتك فمعنى المثال الثاني
بعينه معنى المثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال
وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذالك لو للماضي على ايهما دخلت لو ضربت
ضربت ولو تضرب اضرب بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي
فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل كان في المستقبل نحو قوله تع
ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه فانها موضوعة
لتعليق حصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي
كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء

ما علق

ما علق به ايضا فاذا مثلا قال لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في
الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام
مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد
يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
الملزوم كقوله تع لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم
الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذالك انتفاء
التعدد ومن هنا الاستعمال توهم المضلل لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني
وخطا عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام
الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان معنى
المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للاخر بحسب الواقع فلا
يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد
ان يعلم المخاطب انتفاء المجيء والاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له
بل قصدت اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها
استعمال ثالث وهو ان يقصد بيان استمرار شيء فيربط بها ذلك الشيء
بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهنتني لاكرمتك لبيان استمرار وجود
الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام ويلزمان ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا
نحو قوله تع وان احد من المشركين استجارك فاجره ولو انتم تملكون
اي وان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد وانتم مرفوعين
بانهما فاعلان لفعلين محذوفين وفيما تفسيرهما الظاهر اما احد فظ
واما انتم فلانه كان ضميرا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا لانه
بارز والفاعل بعد من حذف الفعل وحده ومن ثم اي من اجل لزوم
الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح لا بالكسر

لانه اي ان مع معموليه فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح فاعليه هو ان
المفتوحة لا المكسورة وقيد انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع
منطلق اي في موضع يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد
ليكون الفعل المذكور موضع اسم الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف
فيقال لو انك انطلقت ولا يقال بل لو انك منطلق وانما قال كالعوض
ان الفعل المقدر لا بد له من مفسر لكونها دالة على معنى التحقيق
والثبوت يدل على معنى ثبت المقدر ههنا فهو عوض عنه من حيث المعنى
والفعل الواقع خبرا عوضا عنه من حيث اللفظ فليس شيء منهما عوضا
حقيقيا عن الفعل المقدر بل هو كالعوض وهذا اذا كان الخبر مشتقا
يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل
في موضع الخبر كقوله تعالى ولو انما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس
مشتقا فيوضع في موضعه واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اوله زمان
التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه حرف زمان وحيز زمنه عن بواسطة
القسم بتقدم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزم الماضي اي لزم
القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون
على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فيطابق اي الشرط الجواب
حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم
فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وهو
محال واما معنى فهو جواب للقسم يكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه
مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال للماضي لفظا او لم تأتني
مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء
الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر
القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان

يكون

يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر
القسم كقولك انا والله ان تأتني آتيك فعلى المعنى الاول هذا مثال
لتقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز
كليهما نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم غير الشرط
وجواز اعتبار غير الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وعلى اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لآتينك وانما اورد في
هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى الاشتراط
المضي في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على
تقدير التقدم فعلى الاول هذا مثال تقديم الشرط وجواز اعتبار القسم
فهو باعتبارهما جميعا نشرا على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال تقديم
الشرط وجواز الغاية فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني
على غير ترتيبه ففي كل من المثالين يقع من حيث المعنى اختلال في بين اعتباره
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان
رعاية كون النشر على ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول
لكن اراد ايصال المثال بالممثل له بقدر الامكان على تقديم تقدير اليمين
على شرطهما من حيث مثالهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالتلفظ به
او معتبر كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي
وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون فانه لو كان جزاء
الشرط لكان الجزم بحذف النون او لا به اي لا يخرجوا كذا قوله وان
اطعتموهم انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ما
وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان

بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة خبرا يجب فيها الفاء واما للتفصيل اي
تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاء اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما
للمخاطب بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها
اجمال نحو اما الواقعة في اوائل الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب
تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور ضد الغير
المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم
زيغ فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابلها اما المذكورة ههنا غير مذكورة
لكنه مقدر يعني واما الذين ليس في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات
ويردون اليه المتشابهات ثم الحكم بان كلمة اما للشرط للزوم الفاء
في جزائها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها الذي هو الشرط وعوض
بينهما اي بين اما وبين فائها الواقعة في جزائها جزء مما في حيزها اي جزء
ما هما او خبرا اما لان خبر الفاء اي خبرها سواء كان ذلك الخبر مبتدا
نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعد الفاء نحو اما زيدا يوم الجمعة
منطلق فمنطلقا اي تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم ذلك
الخبر على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصة جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقبل الفاء بل
المبرد هو اي ما وقع بينهما وبين فائها معمول الشرط المحذوف
عملا مطلقا اي معمولية مطلقا غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه
ومثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط

الذي هو يكن من شيء واقيم اما مقام مهما ووسط ووسط يوم الجمعة
بين اما والفاء ثم لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد
منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن من شيء يوم الجمعة
فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول فعل الشرط فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم
الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصة جواز التقديم اصلا
وقيل القائل المازني وان كان ما يتوسط بين اما وفائها جاز التقديم
على الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فهو من قبيل القسم
الاول هو ان يكون المتوسط جزء الجزاء تقدم على الفاء والا اي وان لم يكن
جاز التقديم مع قطع النظر عن القائل انظر اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة
فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فهو من قبيل القسم الثاني
هو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون
وراء الفاء مانع اخر بين ان يكون فجعل لاما في رفع حكم ان امتناع عن
الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما
اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من
شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط
زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء
كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي فهو منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل
الفعل المحذوف اما تقديره على تقدير الرفع مهما يذكر زيد فهو
منطلق بصيغة الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا

بانه فاعل الفعل المحذوف تقديره على تقدير النصب مهما تذكر يوم الجمعة
بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول
به للفعل المحذوف فوجهه ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق
بالنصب بتقدير تذكر بصيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة
فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب
مع عدم جوازهما بالاخلاف فانما مثل المصنف بما تكون الواسطة بين
اما والفاء منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكن من الحروف
الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان من
يبغضك فيقول كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول وقد
جيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال افعل
كذا كلا اي لا اجاب الى ذلك وتجيء اي كلا بمعنى حقا
والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال بانه اسم بني لكون
لفظه كلفظ كلا الذي هو والمناسبة معناه لمعناه بانك
تردع المخاطب عما يقول تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيته
اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا ان المقصود تحقيق مضمون الجملة
كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة
تا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضي ليكون من
من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعو-

مالم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل
الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فبقي من اول الامر لسكون هذه على
بناء ما الحقته وحركة تلك على الاعراب ما وليته لانهما كالحروف الاجزاء
مما الحقتا به فان كان الاسم المسند اليه ظاهرا غير مؤنث حقيقي فجوازي
فانت مخير بين الالحاق التاء المؤنث وبين عدمه وان شئت الحاق
تاء التانيث مخير فيه على الحذف والاتصال وهذه المسئلة قد تقدمت
الا انها انما ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا
من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين
اي جمع المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون
وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات
مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث لان تانيثه قد يكون معنويا
او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور
واذا تخففت على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر من غير فائدة بل هي حروف اتي بها للدلالة من اول الامر على
احوال الفاعل كتاء التانيث وفي شرح الرضي هذا ما قال النحاة
ولا منع في جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا البدل
ما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر
بها التنوين في الاصل مصدر نونته اي ادخلته نونا فسمي ما به يحصل التنوين
اعني النون تنوينا اشعارا بحدوثه ولهذا سمى سيبويه المتمكن حينئذ
وفي الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا يرد ما الحركة العارضة

مثل غاد الاولى وهي شاملة نون لدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله
تتبع حركة الاخر اي اخر الكلمة فان هذه او اخر تلك الكلمات لا تتابع حركات
اواخرها وانما قال تتبع حركة الاخر ولم يقل الاخر لان المتبادر من متابعتها
الاخر لحوقها به من غير تخلل شيء وهاهنا الحركة متخللة بين اخر الكلمة والتنوين
فان قلت فاخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من
اخر الحروف ولم يقل اخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا تاكيد
الفعل فخرج نون التوكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالفعل لنون
في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعها حركة الاخر تطفلها لها في الوجود
تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل
بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكين وهو ما يدل على امكنية الكلمة
اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف
وح لا يتصور معناه في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق
بين المعرفة والنكرة وهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه
اي اسكت سكوتا ما في وقت ما وامّا صه بغير التنوين
فمعناه اسكت السكوت الان واما التنوين في نحو احمد
وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي
واني لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن
والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد
التنكير ايضا فان جعلت علما يختص للتمكن والعوض
وهو ما لحق الاسم عوضا من المضاف اليه

لتعاقبهما

لتعاقبهما على اخر الكلمة كيومئذ اي اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ
واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة
للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة
وكذلك ح وساعتئذ وعامئذ وجملنا بعظهم فوق بعض ومررت
بكل اي بكل واحد منا لذالك والمقابل وهو ما يقابل نون جمع المذكر
السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع
المذكر السالم ولم يوجد فيهما ما يقابل النون في ذالك فزيد التنوين في اخره
ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطا ولانه اذا سميت بمسلمات
مثلا امراة ثبت فيها النون ولو كانت للتمكين ازالت للعلتين العلمية
والتانيث وظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما للعرفات
ولا تنوين عوض لعدم ساعدة المعنى ولا تنوين الترنم لوجوده
في غير اخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف
يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذالك من اسباب حسن
الغناء وانما اعتبروا الحق او اخر الابيات والمصاريع وان
كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا
كما كان للحروف تشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني
به انما هو الاخر لئلا يخل سلاسة النظم بتخلله بين كلمات الابيات
والمصاريع فلا يخل بفهم المعنى وهو اما ما يلحق القوافي المطلقة
ما كان رويها متحركا مستشبعا باشباع حركته

فاحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق
لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق والنون بهذه القافية
انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كما في قول الشاعر اقلي اللوم
عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن فورد هذا البيت انشاء
وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني
بالنون واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا
ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت
بها وامتناع الامتداد ليس هناك حركة يحصل من اشباعها
حرف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن مشتبه الاعلام لماع الخفقن فاذا روى القافية في هذا البيت القاف
الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح والكسر والحق
بها التنوين فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين
الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز البيت بلحوق هذا
التنوين عن حد الوزن ولهذا سقط عن التقطيع وليس للقسم
الاول اسم يختص به وعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء
معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لان معناه كما ان حروف
التهجي موضوع بالغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عدة
تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر
فيها الوضع تسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع
في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال
كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر

نحو

نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين
احدهما موصوفا به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف
لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الالف
ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم
ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير
العلم نحو جاءني ابن زيد وزيد بن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ
والالف اي من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا
انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد بن عمرو على ان يكون
ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا
الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيث ما كانت لئلا تلتبس بنت
في مثل هذه هند ابنة عاصم نون التوكيد قسمان خفيفة ساكنة
لانها مبنية والاصل في المبني السكون ومشددة مفتوحة لثقلها
وخفة الفتحة مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان
والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المونث والنون المشددة
نحو اضربنان فانها تكسر معها لشبهها فيها بنون التثنية تختص اي
اي نون التوكيد بالفعل المستقبل الكائن في ضمن الامر نحو اضربن
بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهي لا تضربن والاستفهام نحو
هل تضربن والتمني نحو ليتك تضرب والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب
خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد في جميع
هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بها لان المذكورات الدالة على

الطلب دون الماضي والحال لانه لا يؤكد الا ما كان مطلوبا
وقلّت اي نون التوكيد في النفي فلا يقال زيد ما يقومنّ الا قليلا
لخلوه من معنى الطلب وانما جاز قليلا لتشبيهه له بالنهي ولزمت
اي نون التوكيد في مثبت القسم اي في جوابه المثبت لان
القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكدوا الفعل بامر منفصل عنه
وهو القسم من غير ان يؤكدوه بما يتصل به وهو النون بعد
صلاحيته له وفي قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون
التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اي نون التاكيد
في مثل اما تفعلنّ اي الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد الحرف قصدوا
تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اي ما قبل
نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو
مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط
في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة
فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة
وقبل النون المشددة ان لم يشترط في التقاء الساكنين
ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسورة ليدل على الياء
المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة
وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك من ضمير
المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا

كان

كان او مخاطبا والمؤنثة المفتوحة طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا
ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر
فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ
بمنزلة الاستثناء عنه وتقول فتقول في المثنى اضربانّ
باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع
المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التوكيد
فلا تجتمع ثلاث نونات متواليات ولا تدخلهما اي نون
التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء
الساكنين على غير حده خلافا ليونس يجيز التقاء الساكنين
على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند
الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي
غير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر
وياء المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل
اخر الفعل في موضع النون معاملتها مع الكلمة المنفصلة من
حذف الواو والياء او تحريكهما باظهار كسرة او غرضه من هذه
الكلام بيان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها ومعنى
كلامه ان النون حكمها مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع
غيرهما على ضربين اما مع بارز وهو قسمان جمع المذكر
نحو اغزوا والامر واخشوا والواحد المؤنث

نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد
المذكر نحو اغزُ وارمِ واخشَ فالنون مع الضمير البارز كالكلمة
المنفصلة فتقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفت
في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزن وارمن
يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيوش وارمي
الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضمها
مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الواو للمفتوح ما قبلها
كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان
لم يكن اي بضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغزو وارم واخش
فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعيدها الف
التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات
وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل
انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل
قيل هل ترين في هل ترى كما يقال ترين هذا مثال لغير
البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل
ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون
التوكيد وضم الواو كضمها في لم يروا القوم هذا مثال لما فيه
بارز فيضم لاجل النون وهل ترين في مثل ترين باثبات الياء
وكسرها كما يقال لم ترى الناس هذا مثال لما فيه بارز يكسر لاجل

النون واغزون عطف على ترين لا على ترين اي ومن ثم
قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في
اغزوا واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما
قيل اغزو القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب نحو تعريفها
الواقع في كتب التصريف بعضها لما هو واقع مع الضمير
البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير كالمتصل كما
اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها
الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين قوله شعر
لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اي
لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة
التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها والا لكان
الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما يحرك
التنوين فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل
عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم اصلا والفعل فرعا
وتحذف النون المخففة في حال الوقف على الحقت
تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك
فيرد ما حذف لاجل المخففة كما اذا الحقت المخففة
باء اغزوا واغزي وقلت اغزون واغزن بحذف الواو

فاذا وقفت عليهما حذفت النون وردت المحذوف وقلت
اغزوا واغزي بخلاف التنوين فانه لا يرد ما حذف لاجله
لان التنوين لازم في الوصل والخفيفة المفتوح ما قبلها
تقلب الفا كما تقول في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين
فان النون اذا انفتحت تقلب الفا واذا انضم وانكسر
تحذف نحو اصبت خيرا واضا بني خير وختم لي بخير اللهم
اجعل ختامه امورنا خيرا ولا يلحق بنا من تبعه شرور فاجعني
نصرا وجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة
من مواقف الندامة منقلبة بالف اداب عبوديتك
على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو
ارقام الضلالات كافية وعن مضرت اسقام الجهالات
شافية وعلى آله واصحابه ومن تبعهم من زمرت احبابه
وقد استراح من كد الانتهاض لنقل هذا الشرح من السواد
والبياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله تع
في وضايف عبوديته للاعراض عن مطالبة الاعواض
والاغراض وصل الله على محمد وال محمد تم الكتاب يوم الاربعاء
سنة الف ومايتين وثنين وسبعين لثمان وعشرين
خلون من جماد الثاني ٥ حرره محمد الشيخ حسين الطريحي
كتبه بنفسه لنفسه رحم الله والديه من قرا الاموانه الفاتحة